

التقرير السنوي ٢٠١٩



مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق.
INVESTMENT HOLDING GROUP Q.P.S.C.

مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

التقرير السنوي ٢٠١٩



حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

٢٠١٩

التقرير السنوي

المحتوى

رقم الصفحة

٨	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٠	كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
١٢	مجلس الإدارة
١٤	المؤشرات المالية
١٦	نبذة عن المجموعة
١٨	شركاتنا التابعة
٣٤	تقرير الحوكمة
٦٠	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٦٢	البيانات المالية الموحدة
٦٠	بيان المركز المالي الموحد
٦٤	بيان الربح أو الخسارة الموحد
٦٦	بيان الدخل الشامل الآخر المؤدّد
٦٧	بيان التغيرات في حقوق المساهمين
٦٨	بيان التدفقات النقدية الموحدة
٧١	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

مرحباً بكم في
التقرير السنوي



كلمة رئيس مجلس الإدارة

ارتفعت إيرادات المجموعة خلال العام ٢٠١٩ لتصل إلى ٤٤٤ مليون ريال قطري



غانم سلطان الهديفي الكواري
رئيس مجلس الإدارة

بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لمجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق. للسنة المالية ٢٠١٩.

ارتفعت إيرادات المجموعة خلال العام ٢٠١٩ لتصل إلى ٤٤٤ مليون ريال قطري مقارنة بـ ٤٢٦ مليون ريال قطري في العام ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٪. كما بلغ صافي أرباح المجموعة ٥٥ مليون ريال قطري في العام المالي ٢٠١٩، مقارنة بـ ٥٨ مليون ريال قطري في العام ٢٠١٨، مسجلًا انخفاضًا طفيفًا يقارب نسبة ٥٪، وقد بلغ العائد على السهم ٦٦.٠٪ في ٢٠١٩ مقابل ٧٠.٠٪ لعام ٢٠١٨.

هذا، وقد أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع الأرباح لعام ٢٠١٩ وترحيل صافي الربح إلى العام التالي لتعزيز المركز المالي للمجموعة لمواجهة أية تبعات قد تنتج عن تفشي وباء فيروس كورونا.

ويعزى نجاح المجموعة إلى عقليتنا التكيفية وقدرتنا على تحديد التغير في الطلب في السوق والاستجابة له وكذلك اتساقنا فيما يتعلق بالمعايير والسياسات. علاوة على ذلك، نحن نتعاون مع شركائنا التجاريين المتميزين وأصحاب المصلحة لخلق علاقات طويلة الأمد، ونحن فخورون بسمعتنا العريقة والمتجذرة في السوق القطري.

تواصل المجموعة لعب دور نشط في المساهمة في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى المجموعة جاهدة لمواصلة خدمة الاقتصاد القطري وتلبية احتياجات قطاع المقاولات والقطاعات الأخرى من أجل الترحيب بكأس العالم ٢٠٢٢. وسنواصل مهمتنا للمساهمة في تطوير الاقتصاد القطري وتحقيق عوائد ثابتة مستدامة لمساهميننا بينما نقوم بتنويع استثماراتنا في مجموعة متنوعة من القطاعات.

حافظت المجموعة خلال عام ٢٠١٩ على مكانتها الرائدة في السوق القطري في القطاعات التي تعمل فيها. كما سعت دائماً لتجاوز

توقعات المساهمين وتحقيق عوائد طويلة الأجل لهم. والجدير بالذكر أن شركائنا التابعة قد حققت سجلًا رائعًا من الإنجازات، وتنفيذ المشاريع وفق الجدول الزمني المحدد لها، بمهنية وجودة عالية وفقاً للمعايير الفنية المتقدمة. وعلى الرغم من إنجازات المجموعة، لا يزال لديها المزيد من الأهداف لتحقيقها، وتنويع استثماراتها في المقام الأول في شركات ذات مركز مالي قوي، وهوامش ربح عالية مع نسب مخاطر منخفضة، الأمر الذي من شأنه ضمان تحقيق نموًا مستدامًا على المدى الطويل للمجموعة.

تسبب تفشي وباء فيروس كورونا في مطلع عام ٢٠٢٠ إلى زيادة عدم التيقن بقطاعات محددة ضمن بيئة عمل المجموعة. وتراقب المجموعة عن كثب أثر هذه التطورات على تلك القطاعات وستبقي تدابير الطوارئ الخاصة بها قيد المراجعة في حال تطور الوضع. هذا وقد يتسبب تفشي هذا الوباء في إلغاء بعض العقود أو التنازل عن الإيرادات الناتجة عن خدمات الصيانة لفترة معينة وتأجيل التحصيل من العملاء ضمن القطاعات المذكورة الأمر الذي قد يكون له تأثيراً سلبياً على المجموعة. ونظرًا للتطور السريع للحدوث، مما يخضع هذا التأثير إلى مستويات عالية من عدم التيقن، بحيث لا يمكن التنبؤ حالياً بصورة واضحة للنتائج المرتقبة.

لقد تحققت إنجازاتنا المالية والاستراتيجية، وفضلًا عما تقدم، كنتيجة أيضاً لالتزام موظفينا الذين عملوا بشغف ودون كلل من أجل تحقيق المستويات العالية المرجوة.

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لمساهميننا على ثقتهم وولائهم الدائم للمجموعة.

وأخيرًا، أود أن أتقدم بخالص امتناني لأمير البلاد المفدى صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ولسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الأمير الوالد الذي توفر قيادتهم ورؤيتهم الأساس للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دولتنا الحبيبة قطر.

غانم سلطان الهديفي الكواري
رئيس مجلس الإدارة



كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

كانت السنة المالية ٢٠١٩ سنة مثمرة وهو ما أثبتته ارتفاع إيرادات المجموعة



سامر محمد وهبة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

كانت السنة المالية ٢٠١٩ سنة مثمرة وهو ما أثبتته ارتفاع إيرادات المجموعة خلال العام لتصل إلى ٤٤٤ مليون ريال قطري مقارنة بـ ٤٢٦ مليون ريال قطري في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٪. ومع ذلك فإن صافي أرباح المجموعة انخفض إلى ٥٥ مليون ريال قطري في العام المالي ٢٠١٩، مقارنة بـ ٥٨ مليون ريال قطري في العام ٢٠١٨، مسجلًا انخفاضًا طفيفًا يقارب نسبة ٥٪. ويرجع هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى مصاريف غير متكررة مرتبطة بشركة المقاولات العامة التابعة للمجموعة. وقد بلغ العائد على السهم ٠.٦٦ في ٢٠١٩ مقابل ٠.٧٠ لعام ٢٠١٨.

وبالنظر إلى العام ٢٠١٩، فقد قمنا باتخاذ قرارات استراتيجية نؤمن أن من شأنها تسريع وتيرة النمو وخفض التكلفة وتحسين هوامش الربح في العام ٢٠٢٠ وما بعده. وشهد عام ٢٠١٩ تغيرات جوهرية للعديد من شركاتنا التابعة حيث قمنا بإجراء تغيير كبير في الإدارة التنفيذية في بعض شركاتنا التابعة من خلال إعادة هيكلة تلك الشركات لضمان المرونة اللازمة لقيادة الشركة في المستقبل. فضلًا عن ذلك، لقد خصصنا الكثير من الوقت والجهد لدراسة استراتيجية المجموعة حيث قمنا بمراجعة الخطط الإستراتيجية لكل شركة من شركاتنا التابعة وتقييم خطط الإدارة لتنفيذ استراتيجياتنا. كما قمنا أيضاً بتقييم الأداء الراهن مقارنة مع الاستراتيجيات القائمة لضمان وفاء شركاتنا التابعة بالتزاماتها الحالية والاستثمار في المستقبل. وسيظهر تأثير هذه الأعمال منذ بداية العام ٢٠٢٠.

كان العام ٢٠١٩ عام بناء نقاط القوة، فواصلنا مراجعة السياسات والإجراءات كما وعززنا نظام الحوكمة في المجموعة لضمان الالتزام ليس فقط بالإشتراطات التنظيمية المطبقة ولكن أيضاً بأفضل الممارسات العالمية والتي تضمن بدورها أن تُدار المجموعة بشكل جيد من أجل توفير ريادة طويلة الأمد في السوق ونمواً وقيمة مستدامة لمساهميننا. إضافة إلى ذلك، قمنا بالتركيز على برنامج وهيكّل العلاوات في المجموعة لضمان تحفيز موظفينا للمساهمة



في نمو المجموعة ومواءمة الهيكل على النحو السليم مع مصالح أصحاب المصلحة المختلفة.

ومن ضمن هذه التطورات الإستثنائية، تمكنت المجموعة من تحقيق نتائج إيجابية مبرهنة مرة أخرى على مرونتها بالرغم من البيئة المليئة بالتحديات التي واجهتها خلال العام والمدفوعة بزيادة في المنافسة السوقية والتي أدت إلى انخفاض أسعار مبيعاتنا وبالتالي خفض هوامش الربح في بعض أعمالنا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التمويل والتي ترجع إلى القرض الذي حصلت عليه المجموعة في عام ٢٠١٨ لتمويل صفقة شراء الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية ذ.م.م. هذا بالإضافة إلى التخلص من بعض المخزون بطن الحركة، الأمر الذي استلزم خفض الأسعار.

ومع بداية العام ٢٠٢٠، تأثرت مختلف القطاعات بانتشار فيروس كورونا حول العالم، إلا أننا على ثقة في قوة وصلابة الإقتصاد القطري. علاوة على ذلك، فنحن واثقون بأن القرارات التي اتخذتها الحكومة الرشيدة في دولة قطر لدعم وتقديم الحوافز المالية سوف تساهم في مواجهة أية تداعيات مالية سلبية على خطوط أعمالنا.

وكما شهدنا في الماضي، فنحن على يقين بأن عام ٢٠٢٠ سيقدم لنا العديد من الفرص وسنواصل التركيز على الاستثمار في فرص النمو التي نؤمن بأنها ستعود بقيمة طويلة الأجل لمساهميننا. هذا وتمثل خطة عملنا المقبلة بالاستثمار في الفرص المحلية عن طريق بناء شركات مع مختلف أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين. ونظراً للظروف السائدة، سيجري التركيز بشدة على سيولة المجموعة من خلال تسريع عملية التحصيل وخفض المصاريف التشغيلية والتركيز على المنتجات سريعة الحركة ذات هوامش الربح العالية واختيار مشاريع مع العملاء أصحاب المراكز المالية القوية. إضافة إلى ذلك، نحن نسعى إلى تعزيز مركزنا التنافسي وتعزيز أعمال وقدرات شركاتنا التابعة من خلال تحسين الكفاءة وضمان الإمتثال للخطط الاستراتيجية وأعلى معايير الجودة والسلامة.

أنا فخور للغاية بفريقنا الموهوب والمتفاني والذي استمر في التركيز على تحقيق سجلنا الحافل بالنجاحات مرة أخرى في عام ٢٠١٩.

كما اتقدم بخالص الإمتنان إلى مجلس الإدارة لمجهوداتهم المستمرة والصادقة لتطوير استراتيجيات من شأنها تحقيق استقرار ونجاح المجموعة.

نشكر لكم إخلاصكم واستثماركم في المجموعة فتقدمنا الهائل والأثر المتحقق خلال العام المنصرم ما كان ممكناً لولا ثقتكم وإيمانكم برسالتنا.

سامر محمد وهبة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

مجلس الإدارة

سعادة السيد غانم سلطان الهديفي الكواري
رئيس مجلس الإدارة

السيد خالد غانم سلطان الهديفي الكواري
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

السيد حمد عبدالله شريف العمادي
عضو مجلس الإدارة

السيد عمر عبد العزيز المرواني
عضو مجلس الإدارة

السيد عبد الرحمن غانم سلطان الهديفي الكواري
عضو مجلس الإدارة

السيد محمد غانم سلطان الهديفي الكواري
عضو مجلس الإدارة

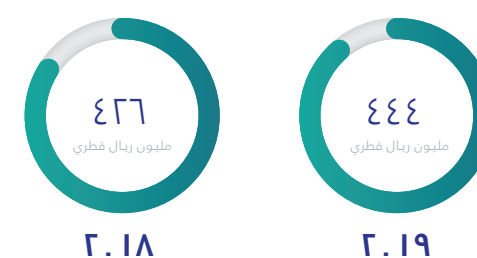
السيد سلطان غانم سلطان الهديفي الكواري
عضو مجلس الإدارة

السيد حمد غانم سلطان الهديفي الكواري
عضو مجلس الإدارة

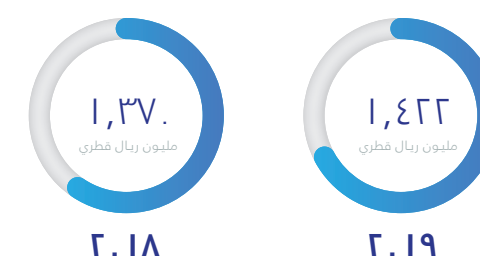
السيد عبد العزيز غانم سلطان الهديفي الكواري
عضو مجلس الإدارة

المؤشرات المالية

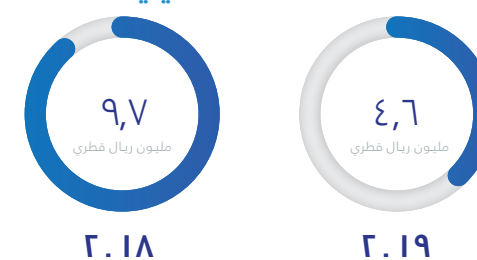
الإيرادات



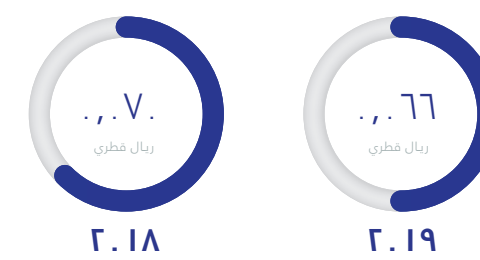
الأصول



التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية



العائد الأساسي للسهم



مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

تأسست الشركة باعتبارها شركة قابضة ذات مسؤولية محدودة في عام ٢٠٠٨ و تم تعديل الكيان القانوني للشركة لتصبح شركة مساهمة عامة قطرية اعتباراً من ١١ مايو ٢٠١٧. تميزت الشركة بالاستثمار في قطاع المقاولات والتجارة والذي بدأته بعض شركاتها التابعة. وبعد أن رسخت جذورها في مجال التجارة والمقاولات، توسعت المجموعة بثبات في استثماراتها لتصبح شركة قابضة ذات أنشطة تجارية متنوعة تعمل على مستويات مختلفة مثل التعاقد على أعمال البناء والمقاولات المتخصصة والميكانيكية والكهربائية والسباكة، وتوريد مواد البناء ومعدات السلامة والأدوات والأخشاب، وأنظمة الأمن ونظم مكافحة الحرائق وغيرها من المواد ذات الصلة بالإضافة إلى توريد المواد الغذائية والإستهلاكية.

ومنذ نشأتها، وفرت المجموعة خدمات ومنتجات متميزة لجميع عملائها ويعتمد نجاحها على قدرتها على تحديد متطلبات السوق الحالية، وتطوير خدماتها في القطاعات التي تعمل بها لتلبية تلك المتطلبات مما يوفر عائداً استثمارياً مميزاً.

وتتمثل رسالة المجموعة في المساهمة في تطوير الإقتصاد الوطني وتقديم عوائد منتظمة ومستدامة للمساهمين بينما تتوسع في استثماراتها في قطاعات مختلفة لتشمل المقاولات والصناعة والهندسة والرعاية الصحية والتجارة والضيافة والعقارات.

تلعب المجموعة باعتبارها إحدى الشركات الرائدة في الدولة دوراً رئيسياً في عملية التنمية وتؤمن بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات. إضافة إلى ذلك، تتمتع المجموعة بوضع راسخ في القطاعات التي تعمل بها، وذلك نتيجة لعلاقتها القوية بالعملاء منذ فترة طويلة. وتتجلى هذه العلاقات والشراكات من خال العمل المستمر مع عملاء مرموقين. وأسهمت قدرة المجموعة على تنفيذ المشاريع الكبرى، من الفنادق والمطارات ومراكز المؤتمرات والمرافق التعليمية التي يصح أن نقول بأنها تضاهي المستويات العالمية للمشاريع الضخمة، إلى جانب العمالة الماهرة، في منحها مكانة مرموقة بين أفضل مقدمي خدمات المقاولات الميكانيكية والكهربائية والسباكة والمدنية وأنظمة الأمن ونظم مكافحة الحرائق.

إن المجموعة عازمة على مواصلة التقدم وفتح أسواق جديدة لاستثماراتها، فضلاً عن المضي قدماً في أدائها القوي في الأعوام القادمة واستمرار بناء نموها على أساس متين من الإستدامة وبناء القدرات وركائز التميز والريادة الوطنية.

مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

الموردون والتجار

شركة تريلكو المحدودة ذ.م.م.

١٠٠٪

الشركة المتحدة للتوريدات

ذ.م.م.

١٠٠٪

شركة تريلكو لمواد البناء

ذ.م.م.

٨٥٪

المقاولون المتخصصون

الشركة المتحدة للأنظمة

الهندسية ذ.م.م.

١٠٠٪

شركة الهندسة

الإلكتروميكانيكية ذ.م.م.

٦٨,٥٪

واتر ماستر قطر ذ.م.م.

٦٣,٣٪

شركة دباس للمقاولات قطر

ذ.م.م.

٥١٪

المقاول الرئيسي

شركة التطوير العمراني
للمقاولات والتجارة ذ.م.م.

٥١٪

الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية ذ.م.م.

تأسست الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية ذ.م.م. عام ٢٠٠٦ كشركة متخصصة في أنظمة مكافحة الحريق والتيار المنخفض والمرتبطة بالمجمعات التجارية والسكنية والمنشآت الصناعية والعسكرية.

منذ تأسيسها، نفذت الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية عدداً كبيراً من المشاريع ولها سمعة مبنية على الجودة والمسؤولية وخدمات ما بعد البيع المتميزة. الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية هي شركة معترف بها من كثير من المكاتب الاستشارية والبلديات والهيئات الحكومية لأعمال هندسة وتركيب وتشغيل وصيانة أنظمة انذار و مكافحة الحريق وأنظمة الجهد المنخفض المرتبط بأنواع مباني مختلفة.

تمتلك الشركة فريق عمل متميزاً وعلى درجة عالية من التأهيل والتدريب والاحترافية يعمل في مواقع عدة في الشركة، بهدف تقديم أفضل الخدمات المتكاملة لدعم العملاء.

الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية شركة متخصصة في هندسة وتوريد وتركيب وصيانة الأنظمة التالية:

- أنظمة انذار الحريق وأنظمة الإنذار الصوتي (Edward).
- أجهزة كشف الدخان ذات الحساسية العالية.
- أنظمة اخماد الحرائق .
- أنظمة الحماية (أجهزة التحكم في الدخول والخروج، أنظمة الأمن المتكاملة).
- أنظمة المناداة الصوتية.
- أنظمة اطفاء الحريق.

عززت الشركة من التزامها بالإستمرار في تطوير الأعمال، من خلال الحصول على شهادة الآيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ (نظام إدارة الجودة)، كما أن الشركة لديها شهادة إدارة البيئة المعتمدة وفقاً لآيزو ١٤٠٠١: ٢٠١٥.

بالإضافة إلى ذلك، حصلت الشركة على شهادة الآيزو ٢٠٠٧ : ١٨٠٠١ للأنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية الدولية.

علاوة على ما تقدم، فإن الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية عضو في الرابطة الوطنية للوقاية من الحرائق (NFPA) كما أن الشركة معتمدة من قبل الدفاع المدني القطري للأنظمة انذار و اطفاء الحريق. بالإضافة إلى ذلك، تم تصنيف الشركة كشركة من "الدرجة الأولى" من قبل وزارة المالية القطرية، مما يدل على أدائها المتميز والتزامها بخدمة عملائها.



الشركة المتحدة للتوريدات ذ.م.م.

تأسست الشركة المتحدة للتوريدات ذ.م.م. عام ٢٠٠٢ وهي شركة متعددة الأقسام تقوم بتلبية إحتياجات القطاعات العامة والخاصة والحكومية في دولة قطر. تختص الشركة في صيانة وإعادة تعبئة أجهزة إطفاء الحريق، توريد وصيانة الأدوات الكهربائية والإضاءة والأدوات الصحية ومعدات الوقاية الشخصية. هذا وتقوم الشركة بتوريد مواد البناء الأخرى مثل معدات السلامة والأدوات الكهربائية واليدوية والسباكة وغيرها من المستلزمات التي يشاع استخدامها في مشاريع البناء.

أسست الشركة المتحدة للتوريدات تحت مظلتها العديد من الأقسام التي تحمل علامات تجارية دولية، منها التي تحمل شعار العلامتين التجاريتين "ويس" و "هامر-مان" للأدوات الصحية ومعدات الوقاية الشخصية على التوالي، والجدير بالذكر أن هاتين العلامتين هن علامات تجارية حصرية للشركة المتحدة للتوريدات.

ومن خلال الشراكات مع موردين ذوي خبرات عالية في أسواق المنتجات المختارة، فإن الشركة المتحدة للتوريدات شركة معترف بها لدى كبار الإستشاريين والبلديات والهيئات الحكومية. ذلك وترتكز فلسفة واستراتيجية الشركة التسويقية على الابتكار وتقديم أفضل الخدمات وتوسيع عملها من السوق المحلي.

تحافظ الشركة المتحدة للتوريدات على جودة وسلامة منتجاتها من خلال التدقيق المستمر واختبار العينات لضمان الإمتثال لأفضل المعايير وهو ما ينعكس على قدرتها على تقديم الخدمات والمنتجات التي تلبي إحتياجات العملاء وتطبيق المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها داخل الدولة.





شركة تريلكو المحدودة ذ.م.م.

تأسست شركة تريلكو المحدودة ذ.م.م. عام ١٩٧٧ كشركة للتوريد والتجارة تقوم على خدمة قطاعات متنوعة منها تكنولوجيا المعلومات والأمن والسلامة والهندسة والبناء والنقل والخدمات والطاقة والمنتجات الاستهلاكية.

ذلك وتختص شركة تريلكو المحدودة بالتجارة في المواد الصناعية والكيميائية ، والمواد الكيميائية الخاصة بحقول الغاز والنفط و معالجة المياه والزراعة والصحة. بالإضافة لذلك، فإن شركة تريلكو المحدودة هي الآن واحدة من الشركات الرائدة في توريد المواد الغذائية ومستحضرات التجميل والمواد الاستهلاكية الأخرى في دولة قطر.

يتكون فريق العمل في شركة تريلكو المحدودة من مهنين ذوي خبرة في مجال المبيعات والتسويق والتوزيع. تعمل شركة تريلكو المحدودة كمورد لمختلف الإدارات والشركات الحكومية والقطاع الخاص من خلال تلبية متطلباتهم في مجالات المعدات والمواد الاستهلاكية والخدمات المتنوعة. كما أن الشركة تهدف إلى بلوغ مرحلة جديدة من النمو من خلال تبني أساليب جديدة، مدعومة بفتح أسواق جديدة، وتكوين شراكات مع موردين في بلدان أخرى.



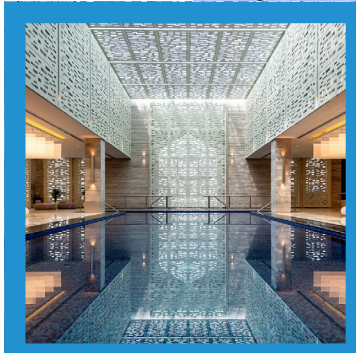
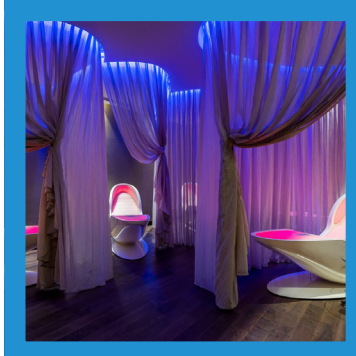
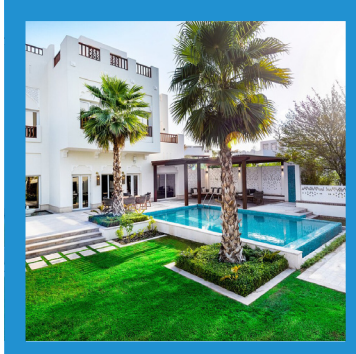
واتر ماستر قطر ذ.م.م.

تأسست شركة واتر ماستر (قطر) ذ.م.م. في عام ٢٠٠٦، وهي شركة رائدة متخصصة في تقنية معالجة المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، إلى جانب حمامات السباحة، ومراكز الإستشفاء. كما توفر الشركة تصميم محطات المعالجة، وشبكات المياه الفرعية، إلى جانب تصنيعها وتركيبها وتشغيلها وصيانتها. وقد وسعت واتر ماستر خدماتها بإضافة مجموعة من المرافق الجديدة إلى ركايزها؛ تحت قسمي النوادي الصحية و حمامات السباحة حيث عمدت إلى إضافة، قسم اللياقة البدنية الذي يقدم معدات الصالات الرياضية الداخلية والخارجية، حدائق الألعاب، الخزائن وأرضيات للأماكن الرياضية وغيرها من ميزات اللياقة البدنية ذات الصلة. وقد أضافت واتر ماستر تحت قسم إدارة المياه المضخات الغاطسة ومضخات الضغط الديناميكي ومضخات الإزاحة الإيجابية بالشراكة مع شركة ويلو الألمانية إحدى أفضل الشركات المصنعة للمضخات بالعالم.

يتراوح نطاق عمل الشركة ما بين مفاهيم التصميم وتنفيذ المشاريع المتكاملة، إلى خدمات ما بعد البيع. وتقدم الشركة لعملائها جميع المراحل بدءاً من المراحل الأولية المتمثلة في التصميم والتصنيع والتجميع والبناء والتوريد ووصولاً إلى المراحل الفنية النهائية والتشغيل، إلى جانب التجارب والإختبارات والصيانة للمحطات والمعدات.

تمكنت الشركة خلال الأعوام الماضية من تنفيذ ١٧ مشروع في دولة قطر، بفضل الأداء المتميز لفريق عملها المؤهل بدرجة عالية والمتمكون من ٦٤ من المتخصصين. كما وتحافظ الشركة على بيئة عمل تعزز قيم المساواة والعدالة، مع خلق فرص متعددة للنمو والتطوير. وتعمل الشركة بفعالية على المحافظة على صحة الموظفين وسلامتهم من خلال التدريبات وحلقات العمل. وتخضع الأعمال التي تشكل مخاطر كبيرة على الصحة والسلامة للتقييم بعناية، ثم يوضع سيناريو مختلف للحفاظ على سلامة الموظفين.

وتقديرًا للجهود المتواصلة التي تبذلها الشركة لتحسين إدارة جودة الخدمة والتزامها بحماية البيئة فقد تم اعتماد الشركة بموجب شهادة الآيزو ٩٠٠١ : ٢٠١٥ لأنظمة إدارة الجودة و ١٤٠٠١ : ٢٠٠٥ لأنظمة الإدارة البيئية، بالإضافة إلى شهادة معيار ١٨٠٠١ : ٢٠٠٧ لأنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية نتيجة لجهود التحكم في المخاطر المختلفة المطبقة على السلامة المهنية والصحة التي تقوم بها الشركة.



تأسست شركة واتر ماستر (قطر) ذ.م.م. في عام ٢٠٠٦، وهي شركة رائدة متخصصة في تقنية معالجة المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، إلى جانب حمامات السباحة، ومراكز الإستشفاء وغيرها

شركة دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م.

تأسست شركة دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م. بالشراكة مع دباس القابضة - لبنان، بهدف تقديم خدمات المقاولات الإلكترونية وخدمات إدارة المرافق للسوق القطري، وهي شركة متخصصة في إدارة وتنفيذ المشاريع من خلال أعمال التصميم والتخطيط والهندسة الشاملة وحتى التنفيذ الكامل وخدمات إدارة المرافق المتكاملة.

والسلامة المهنية. تثبت هذه الشهادات التزام الشركة بتطور أدائها بشكل مستمر والتميز في كل جانب من جوانب أعمالها.

كما تم اعتماد شركة دباس للمقاولات - قطر كشركة من الدرجة "أ"، لتنفيذ أعمال كهربائية تصل إلى ٥٠ كيلو وات، بالإضافة إلى اعتمادها من قبل "أشغال" لأعمال صيانة الطرق السريعة. علاوة على ذلك، صنعتها وزارة المالية كشركة من الدرجة "ب" للأعمال الإلكترونية وميكانيكية وتركيب أعمال وصيانة معدات الهندسة الكهربائية والميكانيكية وأعمال الصرف الصحي.

تشمل الخدمات التي تقدمها الشركة على الأعمال الميكانيكية والكهربائية والسباكة وأعمال تيار الجهد المنخفض وشبكات البيانات بالإضافة إلى إنارة الشوارع.

تعتبر الجودة واحدة من أولويات الشركة، حيث قامت ببناء نظام إدارة الجودة على أساس أعلى المعايير الدولية فقد حصلت الشركة على شهادة الآيزو ٩٠٠١ : ٢٠١٥ كما تلتزم الشركة بحماية البيئة والحفاظ عليها وتم اعتمادها بشهادة الآيزو ١٤٠٠١ : ٢٠٠٥. بالإضافة لذلك، حصلت الشركة على شهادة الآيزو ١٨٠٠١ : ٢٠٠٧ لإدارة الصحة



شركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة ذ.م.م.

تأسست شركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة ذ.م.م. عام ٢٠٠٥، كشركة مقاولات مدنية لتقديم مجموعة شاملة من الخدمات الإنشائية للقطاعين العام والخاص في جميع أنحاء دولة قطر.

عملت الشركة خلال الأعوام السابقة على بناء سمعة قوية في السوق المحلي وتنفيذ العديد من المشاريع لكل من القطاعين العام والخاص والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، المشاريع المتكاملة ومشاريع التصميم والبناء والصيانة والإصلاح إضافة إلى الهندسة القيمة.

تعتمد الشركة على أقسامها الداخلية للإنشاء والأعمال الميكانيكية والكهربائية والسباكة، لتنفيذ معظم الأعمال الإنشائية وباعتماد محدود على سلسلة التوريد من خارج الشركة.

قامت الشركة خلال الأعوام الـ ١٣ المنصرمة بتنفيذ أكثر من ٧٠ مشروع متميز ومتكامل، حيث تستند الشركة على فريق عمل يكرس جهوده لتقديم خدمات استثنائية لعملائها.

وتحمل شركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة شهادة الآيزو ٩٠٠١ : ٢٠٠٨ لنظام ضمان الجودة وشهادة الآيزو ١٤٠٠١ : ٢٠٠٤ لنظام الإدارة البيئية وهو ما يثبت إلتزام الشركة بالجودة والسلامة والحفاظ على البيئة. كما تلتزم الشركة بمعايير الصحة والسلامة ١٨٠٠١ : ٢٠٠٧ لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية.

شركة الهندسة الإلكتروميكانيكية ذ.م.م.

تأسست شركة الهندسة الإلكتروميكانيكية ذ.م.م. عام ٢٠٠٥ لتصبح شركة رائدة في قطاع خدمات الإنشاءات والمقاولات في دولة قطر. تقوم الشركة بالأنشطة الميكانيكية والكهربائية والمقاولات المتنوعة، فهي شركة متخصصة في توريد وتركيب وصيانة أنظمة التكييف والسباكة والصرف الصحي وإمدادات المياه، كما تختص في توريد وتركيب وصيانة تيار الجهد العالي بالإضافة إلى أجهزة التيار المنخفض وأجهزة أمن وإدارة المباني.

تمكنت الشركة من بناء ثقة عالية لدى عملائها فقد قامت بتنفيذ العديد من المشاريع السكنية والأبراج التجارية بجودة عالية وحسب متطلبات العميل. من خلال اعتمادها على فريق مهني ذو خبرة عالية وتكيف قوتها العاملة حسب الحاجة، فإن الشركة مهيئة للعمل على المشاريع الضخمة ومواصلة مساهمتها في تطوير الدولة.

تعد شركة الهندسة الإلكتروميكانيكية مقاولاً من "الدرجة الأولى" لأعمال المقاولات والمرافق الميكانيكية والسباكة. كما تم ضم الشركة إلى قائمة مقاولي الباطن المعتمدين لدى هيئة الأشغال العامة "أشغال" (شؤون البنية التحتية - الصرف الصحي) بالإضافة إلى حصول الشركة على ترخيص الدرجة الأولى، من المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء"، لمزاولة أعمال مقاول كهربائي ضمن حدود دولة قطر.

حصلت الشركة على شهادة الآيزو ٩٠٠١ : ٢٠١٥ مما يعكس تطبيق الشركة لنظام إدارة الجودة تم تصميمه بعناية ليتناسب مع المعايير الدولية في هذا المجال. تحمل الشركة أيضاً شهادة الآيزو ١٤٠٠١ : ٢٠١٥ لامتثالها للأنظمة الإدارية البيئية. إضافة لذلك، تم منح الشركة شهادة الآيزو ٤٥٠٠١ : ٢٠١٨ وهو ما يسلط الضوء على التزامها المستمر بتطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة في بيئة العمل.





شركة تريلكو لمواد البناء
TRELCO BUILDING MATERIALS CO
Wood & Steel Suppliers

شركة تريلكو لمواد البناء ذ.م.م.

تأسست شركة تريلكو لمواد البناء ذ.م.م. عام ٢٠٠٨. بدأت الشركة أعمالها كشركة صغيرة ونمت بقوة وتمكنت من ترسيخ مكانتها كشركة رائدة في توريد مواد البناء لاسيما دعائم الأنابيب والسقالات والأخشاب اللينة والأخشاب الصلبة والألواح الهندسية والألواح الخشبية.

تقدم الشركة مجموعة واسعة من المنتجات الخشبية لعملائها وهم بالمقام الأول شركات المقاولات المدنية ومصانع نجارة الأخشاب والمشاريع الحكومية كما المصانع والأفراد.

ذلك وتتمتع الشركة بسمعة ممتازة من حيث الجودة والمرونة والمسؤولية، من خلال فريق عملها ذو الخبرة والمعرفة الممتدة في مجال الأخشاب، مما يضمن إرضاء العملاء في شتى المجالات على مدى العقد الماضي.

حصلت الشركة على شهادة الآيزو ٩٠٠١ : ٢٠١٥ لأنظمة إدارة الجودة. كما أن الشركة معتمدة لدى مجلس رعاية الغابات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة تظهر التزامها بتنفيذ السياسات البيئية وأنظمة الصحة والسلامة المهنية في جميع مجالات العمل.



تقرير الحكومة ٢٠١٩

تقرير

الحوكمة ٢٠١٩

مقدمة:

تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات والتحكم بها بصفة عامة، والشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية بشكل خاص، لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركة بصفة عامة، وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة الشركة وأصحاب المصالح، وتقديمهما على أي مصلحة أخرى.

من هذا المنطلق، والتزاماً من مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق بمبادئ نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم ٥ لسنة ٢٠١٦ ، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥، وحرصاً من مجلس إدارة الشركة على تطبيق قواعد الحوكمة ، تتبنى الشركة أفضل الممارسات الإدارية من أجل تحقيق مستوى حوكمة سليم وذلك من أجل تحسين ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة الشركة بخصوص الحوكمة، والعدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين، والشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات للهيئة ولأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع وذلك بإرساء المبادئ التالية:

مبدأ الشفافية:

ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل في الشركة من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إلى جميع العاملين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، والذي يحدد أطر الإفصاح وتوفير المعلومات التي تطلبها الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية أو يطلبها أصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكن طالب المعلومة من اتخاذ قراره السليم، والذي ينظم تعامل الأشخاص المطلعين في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو أي شركة من مجموعتها، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الاستثمار النزيه في السوق.

مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها:

ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في الشركة، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أدائه، وتقييم أداء الشركة بشكل عام وفقاً لأفضل المعايير الدولية سواء أكانت الرقابة داخلية يقوم بها مجلس إدارة الشركة ولجانه أو وحدة التدقيق الداخلي كل في حدود اختصاصه أم رقابة خارجية يقوم بها مراقب الحسابات، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته وإن فوض غيره في أداء بعض مهامه أو سلطاته فالتفويض لا يكون إلا في المهام لا في المسؤوليات، ويهدف إلى بيان المسؤولية الاجتماعية للشركة ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة.

مبدأ العدالة والمساواة: أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساوين في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو صفتهم بالشركة سواءً بسواء؛ بما في ذلك حقوق أصحاب المصالح في الشركة سواء المساهمين أو غيرهم ممن لهم صفة أو مصلحة فيها كالعاملين، والدائنين، والعلماء، والموردين، لتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها وعلى رأسها الحقوق المتعلقة بالجمعية العامة وتيسير سبل المشاركة الفعالة بها وأهمها حق التصويت، وحق الترشح لعضوية مجلس الإدارة وانتخاب أعضائه، وحقوق توزيع الأرباح، وحق الحصول على المعلومات، وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز بالشركة ومنها مكافآت

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.

مبدأ الالتزام:

كما وتراعي الشركة حماية حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح بصفة عامة وتمكينهم من التمتع بها، وإعلاء قيم حماية الأقلية والعاملين بالشركة من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصغار المستثمرين والأقلية؛ وتتمثل أركان تلك المعاملة في عدم تمكين أو سيطرة الأغلبية على الأقلية، وعدم تحكم عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة في إصدار القرارات، وإقرار نظام التصويت التراكمي في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة، ذلك النظام التصويتي الذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يمتلكها ويحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود أي تكرار لهذه الأصوات؛ مما يزيد من فرص حصول مساهمي الأقلية على تمثيل عادل في مجلس الإدارة، وتوفير آلية مناسبة لحصول جميع المساهمين وسائر أصحاب المصالح على المعلومات بالقدر الذي يحمي الشركة وحقوقها ومصالحها والغير، واعتماد آلية أخرى لتقديم التظلمات والشكاوى والبلاغات عن أية مخالفات أو مخاطر قد تهدد الشركة.

التعاريف:

- الشركة:** " مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق "
- الرئيس:** رئيس مجلس إدارة الشركة.
- المجلس:** مجلس الادارة للشركة
- الحوكمة:** النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم بها، ويحدد أسس ومبادئ توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف أصحاب المصالح في الشركة، مثل أعضاء المجلس، والمدراء، والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وتوضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة .
- العضو التنفيذي:** عضو مجلس الادارة الذي يؤدي مهام إدارية تنفيذية للشركة و/أو يكون موظفاً في الشركة بتفرغ كامل.
- العضو غير التنفيذي:** عضو مجلس الادارة الذي لا يكون متفرغاً لادارة الشركة أو لا يتقاضى أجراً منها.
- العضو المستقل:** هو عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية التامة.
- نظام الحوكمة:** قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ بإصدار نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية وتعديلاته.
- القانون:** قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته.
- ١. الهيئة:** هيئة قطر للأسواق المالية.

الإفصاحات في التقرير السنوي:

ويلتزم المجلس بتقديم تقرير الحوكمة سنوياً وفقاً للأنظمة بحيث تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن التزامها بتطبيق مبادئ وأحكام نظام الحوكمة، وفي حالة عدم الالتزام بتطبيق أي من مبادئه أو أحكامه لأسباب تقبلها الهيئة مراعاة للمصلحة العامة أو مصلحة السوق أو حماية للمستثمرين يجب تحديد المادة أو المواد التي لم تلتزم بتطبيق أحكامها ومبررات عدم التطبيق أو أسباب المخالفة بحسب الأحوال بتقرير الحوكمة، على أن يكون تقرير الحوكمة جزء من التقرير السنوي للشركة، ويشمل التالي:

أولاً: الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام هذا النظام:

وقد تقيدت الشركة في العام ٢٠١٩ بتطبيق انظمة الحوكمة، بحيث عقدت خلال سنة ٢٠١٩ إحدى عشر (١١) إجتماعاً للجنة التدقيق والمخاطر، وخمسة (٥) إجتماعات للجنة الترشيحات والمكافآت، وعشر (١٠) إجتماعات لمجلس الإدارة، وإجتماع للجمعية العامة العادية واجتماع للجمعية العامة غيرالعادية.

وتناولت إجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر خلال السنة المالية ٢٠١٩ الموافقة على الموازنة السنوية للمجموعة وشركاتها التابعة مع بعض التعديلات الطفيفة، كما ناقشت تقارير التدقيق الداخلي للمجموعة وشركاتها التابعة بحيث عرض المدقق الداخلي على مدار الإجتماعات نتيجة تقاريره تفصيليا فيما يتعلق بأعمال التدقيق الداخلي في الشركات التابعة، وإستعنت اللجنة إلى ردود المدراء العامين وخططهم لمعالجة مكامن الضعف في الرقابة الداخلية وتم إتخاذ الخطوات اللازمة وبحث للجنة في موضوع الاستثمار في منشأة صناعات دوائية كما وناقشت اللجنة موضوع

التسوية مع البنك الاهلي في القضية المرفوعة على المجموعة وائتلاف دباس – اي تي أي وناقشت ضمانات المجموعة بشكل مباشر أو غير مباشر لشركات أطراف ذو علاقة ، وناقشت تقرير الحوكمة ٢٠١٨ واعادة هيكلة مجلس الادارة واللجان وناقشت موضوع الارصدة المستحقة على أطراف ذو علاقة وموضوع توزيع الكلف المتعلقة بالمراقبة المالية والقانونية والتشغيلية على الشركات التابعة وناقشت اللجنة مصفوفة الصلاحيات للشركات التابعة وأوصت مجلس الادارة في اعتمادها، كما ناقشت البيانات المالية الدورية وأوصت لمجلس الادارة بالموافقة عليها وناقشت اللجنة تعديل عقود التأسيس لبعض الشركات التابعة وفقاً لتوصيات اللجنة بتفعيل دور مجلس المديرين في كل شركة تابعة عملاً بقواعد وأنظمة الحوكمة وناقشت اللجنة مقترح شراء عقار لإنشاء مقر جديد للمجموعة وشركاتها التابعة.

اما على صعيد مجلس الإدارة، فقد قام المجلس بعقد عدد عشر اجتماعات، بحيث أن أهم المواضيع التي طرحت هي المناقشة والتصديق على البيانات المالية الدورية في أوقاتها المحددة بحسب القانون والانظمة ومناقشة تقارير لجنة التدقيق والمخاطر خلال السنة المالية ٢٠١٩، وصادق مجلس الادارة على اعادة هيكلة المجلس واللجان وصادق مجلس الادارة على استقالة أحد أعضائه وعين أميناً للسر مكان أمين السر المستقيل، وصادق مجلس الادارة على تعديل ممثلي مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق في كلاً من مجلس المديرين للشركتين التابعتين : شركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة ذ.م.م وشركة دباس للمقاولات قطر ذ.م.م كما أقراعادة هيكلة تسهيلات مصرفية للمجموعة وتجديد وتعديل تسهيلات مصرفية للمجموعة وشركاتها التابعة بناء على التفويض الممنوح الى مجلس الادارة من الجمعية العامة سابقاً .

وقد قامت المجموعة بالدعوة إلى اجتماعين للجمعية العامة غير العادية وقد انعقد الاجتماع الأول بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٤ حيث لم يتوفر النصاب القانوني فارجئ الى الاجتماع الثاني الذي انعقد بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٦.وذلك لتعديل المادة (٥) والبند الثالث من الفقرة الثانية من المادة (٢٧) من عقد التأسيس بغية تجزئة القيمة الاسمية للسهم لتصبح ريالاً واحداً وذلك تطبيقاً لقرار مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية في اجتماعه الرابع بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٦.

وقد تم نشر تعديلات عقد التأسيس المذكورة في الجريدة الرسمية في عددها رقم ١٦ تاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩- الصفحة ١٥٩ الى ١٦١. وقد تم انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة مرة واحدة بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٤.

إضافة إلى ما سبق، أفصحت الشركة بشكلٍ فعال بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح وإستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور والأسس الواجب إتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتم الإفصاح عن إجتماعات مجلس الإدارة والقرارات والتوصيات، والبيانات المالية الدورية، ومكان وزمان إنعقاد الجمعيات العامة ، وعن تعيين أمين سر جديد لمجلسإدارة المجموعة والإفصاح عن البيانات الأساسية للشركة المدرجة بحسب الأنظمة والقوانين المتبعة، كما وتم الإفصاح عن العقود التي وقعت من الشركات التابعة، كما وأفصحت الشركة عن قائمة بأسماء وبيانات المرشحين المستقلين لعضوية مجلس الإدارة، وقائمة المطلعين على الأحداث الجوهرية وعن توصيات اللجان وأعضاء اللجان والدعاوى القضائية، كما وأفصحت المجموعة عن كل المعلومات الدورية والفورية والإخطارات حول الأمور الجوهرية.

وقامت المجموعة طوال فترة السنة المالية ٢٠١٩ بجميع إجراءات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة لا سيما لهيئة قطرللأسواق المالية، وبورصة قطر، وشركة قطر للإيداع المركزي، كما وتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة لإطلاع المساهمين بكل جديد يتناول الأخبار والإفصاحات الصادرة عن المجموعة.

إعتمدت الشركة على نظام الحوكمة الصادر برقم ٢٠١٦/٥ منذ عقد الجمعية العامة التأسيسية للشركة بتاريخ ٨مايو ٢٠١٧ والذي تمت الموافقة فيه على إقرار النظام الأساسي للشركة وإعلان تأسيس الشركة نهائياً.

ثانياً: الإفصاح عن المخالفات التي ارتكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليها لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام، وبيان أسبابها، وطريقة معالجتها وسبل تفاديها في المستقبل:

لم تقم الشركة طوال فترة إدراجها حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٩ بإرتكاب أية مخالفات ولم يكن هناك أية جزاءات بحقها، وذلك بسبب إلزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة.

ثالثاً: الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالشركة وصلاحياتهم ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافاتهم:

١. أعضاء مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة العادية بطريقة التصويت السري، وإستثناء من ذلك عين المؤسسون مجلس الإدارة الأول، والذي يبقى قائما بعمله لمدة خمس سنوات بحسب نظام الشركة.

وبتاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٩، قبل مجلس الإدارة إستقالة عضو مجلس الادارة ولجنة التدقيق والمخاطر السيد وفا عصام صوفان، وعليه فقد أصبح مجلس الإدارة مشكلاً من السادة التالية أسمائهم:

	بيانات عضو مجلس الإدارة ونبذة عن السيرة الذاتية والمؤهلات العلمية
١	سعادة السيد / غانم سلطان الهديفي الكواري رئيس مجلس الإدارة وزير دولة رئيس سابق لجهاز مباحث أمن الدولة وكيل سابق لوزارة الداخلية
٢	السيد / خالد غانم سلطان الهديفي الكواري نائب رئيس مجلس الإدارة حاصل على دبلوم في علوم الشرطة من كلية درهام الشرطة Durham University College رجل أعمال
٣	الشيخ/ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني عضو مجلس إدارة – مستقل – غير تنفيذي نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ع.ق
٤	السيد / حمد عبدالله شريف العمادي عضو مجلس إدارة – مستقل- غير تنفيذي حاصل على دبلوم إدارة الأعمال من جامعة أريزونا حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية من جامعة بلديماوث الرئيس التنفيذي لشركة الإجارة القابضة ش.م.ع.ق
٥	السيد/ عمر عبد العزيز المرواني عضو مجلس إدارة – مستقل – غير تنفيذي حاصل على درجة CPA من مجلس المحاسبين القانونيين- كاليفورنيا الولايات المتحدة عضو مجلس إدارة عديد من الشركات الضخمة، ومنها شركة أوريدو وكاتارا للضيافة الرئيس المالي السابق لجهاز قطر للإستثمار
٦	السيد / عبد الرحمن غانم سلطان الهديفي الكواري عضو مجلس إدارة- غير مستقل - غير تنفيذي حاصل على دبلوم في علوم الشرطة من كلية درهام الشرطة Durham University College رجل أعمال
٧	السيد/ محمد غانم سلطان الهديفي الكواري عضو مجلس إدارة- غير مستقل - تنفيذي حاصل على بكالوريوس في إدارة الاعمال التكنولوجية والمعلومات – شعبة المحاسبة- المعهد التكنولوجي العالي- جمهورية مصر العربية نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق رجل أعمال
٨	السيد / سلطان غانم سلطان الهديفي الكواري عضو مجلس إدارة- غير مستقل- غير تنفيذي حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة قطر- خريج سنة ١٩٩٦ حاصل على الماجستير من جامعة وستمنستر- بريطانيا- تخصص في الدراسات الدبلوماسية- خريج سنة ٢٠٠١ يعمل في الديوان الأميري – رئيس مكتب سمو الامير للشؤون الخاصة
٩	السيد / حمد غانم سلطان الهديفي الكواري عضو مجلس إدارة- غير مستقل- غير تنفيذي حاصل على دبلوم علوم عسكرية من الأكاديمية العسكرية- سانت هيرست- لندن- ذا رويال ميليتيري أكاديمي – خريج سنة ٢٠٠٠ ضابط في الشرطة القطرية الديوان الأميري
١٠	السيد / عبد العزيز غانم سلطان الهديفي الكواري عضو مجلس إدارة – غير مستقل – غير تنفيذي حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بليموث يونيفيرسيتي- بريطانيا- خريج سنة ٢٠١١ شغل منصب مدير علاقات في قسم الشركات من ٢٠١١/١/٢٠ حتى ٢٠١٣/٥/٣١ في بنك قطر الدولي دورات تدريبية وخبرات في بنك الكويت الوطني في نيويورك وبريطانيا موظف في الديوان الأميري- المراسم الاميرية

ب. لجان المجلس:

١. لجنة التدقيق والمخاطر:

وتتألف من ثلاثة أعضاء يعينهم المجلس من ذوي الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية، وتتعقد إجتماعاتها في دولة قطر بالحضور الشخصي أو بواسطة أية وسيلة من وسائل التقنية الحديثة، ويتم عقد إجتماعات اللجنة على فترات لا تتعدى الشهرين، وترسل تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون للجنة الصلاحيات المنصوص عنها في ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر لاسيما صلاحيات التقارير المالية، نظام الرقابة الداخلية، نظام التدقيق الداخلي، نظام مراقبة مدى إمتثال الشركة، مراقبة المدققين الخارجيين، لفت النظر إلى المسائل المهمة، وإدارة المخاطر والإمتثال.

وترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس الإدارة، كما وتقوم اللجنة محاضرها كتابياً بواسطة أمين سر، وتصدرالقرارات بالأغلبية البسيطة، وتتم الدعوة للإجتماع بواسطة الرئيس أو إثنين من أعضائها، ويتم نصابها بحضور إثنين من الاعضاء.

وقد عقدت اللجنة التدقيق والمخاطر في المجموعة (١١) احدى عشر إجتماعا خلال العام ٢٠١٩، وتم اعادة هيكلتها بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٢٠١٩/٢٠ وتعديل أعضائها بموجب إجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٩ على أثر استقالة عضو اللجنة السيد وفا عصام صوفان وتم تعيين الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني عضواً مكان السيد وفا صوفان لتبقى متوافقة مع وجوب أن يكون أكثرية أعضائها من أعضاء المجلس المستقلين بحسب المادة ١٨ من نظام الحوكمة.

أما أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر فهم:

عضو اللجنة	المنصب
السيد عمر عبد العزيز المرواني	رئيس لجنة التدقيق والمخاطر- عضو مجلس إدارة مستقل
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	عضو لجنة التدقيق والمخاطر- عضو مجلس إدارة مستقل
السيد وليد أحمد السعدي	عضو لجنة التدقيق والمخاطر- مستشار مجلس الإدارة

٢. لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، وتتعقد إجتماعاتها في دولة قطر مرتين في السنة على الأقل، وترسل تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتقوم بمهام وضع الأسس والمعايير التي تستعين بها الجمعية العامة في إنتخاب الأصلاح من بين المرشحين لعضوية المجلس وترشيح من تراه مناسباً لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده، ووضع مشروع التعاقب على إدارة الشركة لضمان سرعة تعيين البديل، وترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية، وتلقي طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ورفعها إلى المجلس مع التوصيات بالإضافة إلى تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس، كما وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بدور تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً، وتحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة.

وترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتحتفظ بسجلات إجتماعاتها، وتأخذ قراراتها بالأغلبية البسيطة، وتتم الدعوة إلى إجتماعاتها بواسطة رئيسها أو إثنين من أعضائها قبل أسبوع على الأقل من إجتماعها. ويكون نصابها حضور إثنين من أعضائها.

أما أعضاء اللجنة الحاليين فهم:

عضو اللجنة	المنصب
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد. خالد غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد. حمد عبدالله شريف العمادي	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد حمد غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

ج- الإدارة التنفيذية العليا للشركة وصلاحيات أعضائها ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافآتهم:

الهيكل التنظيمي ويتألف من:

سامر محمد وهبة: الرئيس التنفيذي للمجموعة

محمد غانم سلطان الهديفي الكواري: نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

محمد عبدالله: المدير المالي للمجموعة

جوزيف عقيقي: المستشار القانوني – أمين سر المجلس واللجان

أسماء بلال: مسؤولة علاقات المستثمرين

أدى جميع أعضاء لإدارة التنفيذية جميع الأعمال الموكلة إليهم على أكمل وجه، وإمتثل كل منهم بمسؤولياته خلال السنة.

د- المكافآت:

حدد النظام الأساسي للشركة في مادته ٣٨ بأن الجمعية العامة هي المخولة لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد نسبة تلك المكافأة على ٥ ٪ من الربح الصافي بعد خصم الإحتياطات والإستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

أما مكافآت الإدارة التنفيذية العليا، فتعتمد على نفس المعايير المتعلقة والخاصة بالعاملين في الشركة، على أن يتم إجراء التقييم من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت بناء على نظام تقييم أداء الإدارة التنفيذية المعتمد لديها.

وبذلك، فإن إستحقاق المكافآت يعتمد أساساً على التقييم الإجمالي لأداء الموظفين والذي يختلف في تركيزه وأهدافه من فترة الى وفق الظروف والتحديات التي تواجهها الشركة، كله بناءً على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت وموافقة مجلس الإدارة.

رابعاً: الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في الشركة بما فيها الإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات، وما يتصل بها من معلومات:

قامت الشركة بتعيين أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر وفق ما سبق بيانه، وعينت مدقق داخلي للمجموعة على أساس تقديم تقارير تدقيق داخلي عن كل شركة من شركات المجموعة خلال سنة ٢٠١٩. وقد وضع المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي، وتم دعوة المدراء العامين لمناقشة التقارير في لجنة التدقيق والمخاطر وأخذ التوصيات اللازمة في كل شركة على حدة. كما وعملت الشركة على دراسة إستثماراتها في جميع القطاعات والتنسيق مع شركاتها التابعة لتخفيض نسبة المخاطر عبر دراسة عقود التوريد والإستيراد والمقاولات وسائر العقود في المجموعة من الناحية القانونية والمالية والإدارية والتشغيلية، كما وباشرت الشركة في وضع أنظمة حاسوب تربط جميع الشركات التابعة بالشركة القابضة لكي يتم التواصل الفعال والمنتج مع جميع الشركات التابعة، كما والبدء في ربط الشركات التابعة ببعضها البعض من اجل تخفيض كلفة الأعمال الخاصة بتلك الشركات بما فيها الأنظمة الموحدة للشؤون المالية والقانونية وشؤون الموظفين والتوريدات، بالإضافة إلى توحيد طريقة التعامل مع المصارف وذلك للتوزيع الأنجح لموارد المجموعة وقدراتها المالية والتقنية.

خامساً: أعمال اللجان، متضمنة عدد اجتماعاتها وما انتهت إليه من توصيات:

كما سبق ووضح أعلاه.

سادساً: الإفصاح عن الإجراءات التي تتبعها الشركة لتحديد المخاطر التي قد تواجهها وطرق تقييمها وإدارتها، وتحليل مقارن لعوامل المخاطر التي تواجهها الشركة، ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذريّة أو غير المتوقّعة في السوق:

تهدف سياسة إدارة المخاطر الى تحديد نقاط الضعف والمخاطر المحتملة، والإجراءات لتفادي حصولها، كما والإجراءات العلاجية لها وتقليل آثارها عند حصولها. وتشمل سياسة إدارة المخاطردراسة وضع الشركات التابعة وتحديد النقاط ذات الخطورة العالية والمتوسطة والمنخفضة الخطورة، لكي يتم العمل على إحتوائها وعدم تفاقم الآثار الناتجة عنها، بما فيها دراسة تحفظات المدققين الخارجيين، نسب الربحية، معدلات السيولة، سياسة الإدارات المالية وإدارة المشتريات وغيرها من المخاطر التشغيلية ومخاطر التكنولوجيا والبيئة وكيفية إدارة الأزمات.

وتقوم الشركة بتقييم المخاطر التشغيلية على صعيد المجموعة كما ويقوم المدقق الداخلي بدراسة المخاطر مع الإدارة التنفيذية ومدراء الشركات التابعة، بحيث يتم تحديد نقاط الضعف ومدى خطورتها، وتقديم التوصيات اللازمة لذلك، بحيث تتم المعالجة والمتابعة من قبل الإدارة التنفيذية واللجان ومجلس الإدارة كل بحسب مهامه بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية في كل شركة تابعة على حدة.

تقع على مجلس الإدارة المسؤولية الكلية عن وضع والإشراف على إطار عمل إدارة مخاطر المجموعة، والتي تشمل المطلوبات الماليه الرئيسية للمجموعة من القروض و الذمم الدائنة التجارية و الذمم الدائنة الأخرى. إن الغرض الرئيسي من هذه المطلوبات المالية هو تمويل عمليات المجموعة و توفير ضمانات لدعم عملياتها. لدى المجموعة ذمم دائنة تجارية وأخرى و النقد و الودائع قصيرة الأجل التي تصل مباشرة من عملياتها.

هذا و تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- ١. مخاطر الائتمان.
- ٢. مخاطر السيولة.
- ٣. مخاطر السوق.
- ٤. المخاطر التشغيلية

١. مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي تقع على المجموعة نتيجة لعجز عميل أو طرف مقابل في الأداة المالية عن الوفاء بمطلوباته التعاقدية وتنشأ هذه المخاطر بصفة أساسية من الذمم المدينة للمجموعة والمتوجبة على العملاء. (ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى)

يتأثر تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بصفة أساسية بالخصائص الفردية لكل عميل. افي حين أن للعمليات السكانية لقاعدة عملاء المجموعة، متضمنة مخاطر الإخلال في الصناعة والبلد، التي يعمل من خلالها العملاء تأثير أقل على مخاطر الائتمان، حيث أنه ليس هناك تركيزاً على مخاطر الائتمان المنسوبة إلى عميل منفرد. يتم تسجيل الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلية ناقصا مخصص لأية مبالغ يمكن تحصيلها. يتم إجراء تقدير للديون المشكوك في تحصيلها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. يتم شطب الديون المشكوك فيها عندما يكون من غير المحتمل استردادها.

٢. مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ من عجز المجموعة عن الوفاء بالتزاماتها عند حلولها. منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكد، ما أمكن ذلك، بأنه تتوفر وعلى الدوام سيولة كافية للوفاء بالمطلوبات عند حلول موعد استحقاقها في ظل كل من الظروف العادية والصعبة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إحداث ضرر بسمعة المجموعة.

تقوم المجموعة باستخدام طريقة التكاليف التي تستند إلى النشاط لوضع التكلفة المتعلقة بمنتجاتها وخدماتها وهو ما يساعد على رصد متطلبات التدفق النقدي والإستخدام الأمثل لعائدات النقد لديها في الإستثمار. تقوم المجموعة بصورة نموذجية بالتأكد من أن لديها نقداً كافياً عند الطلب للوفاء بمصروفات التشغيل المتوقعة ويتضمن ذلك خدمة لإلتزامات المالية ولكنه مع استبعاد التأثير المحتمل للظروف القاسية جدا التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول مثل الكوارث الطبيعية.

٣. مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المتمثلة في التغيرات في أسعار السوق مثل معدلات صرف العملات الأجنبية معدلات الفائدة التي تؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة ما تحتفظ به من أدوات مالية:

- مخاطر العملات:

تتعرض المجموعة إلى مخاطر العملات عن المبيعات والمشتريات والقروض بعملات بخلاف العملات الوظيفيه لشركات المجموعة المعنية. معظم تعاملات المجموعة تتم بالعملات التي تستخدمها شركات المجموعة أو بعملات ذات سعر صرف ثابت مع العملة المستخدمة.

- مخاطر اسعار الفائدة:

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في أن تتقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق. يتعلق تعرض المجموعة لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة في السوق أساساً بقروض وتسهيلات المجموعة التي تحمل فوائد. تتبنى المجموعة سياسة التأكد من مراجعة مخاطر أسعار الفائدة على نحو منتظم.

٤. المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناشئة من مجموعة واسعة من الأسباب المصاحبة لعمليات المجموعة والموظفين والتقنية والبنية التحتية ومن عوامل خارجية بخلاف الائتمان أو السوق أو السيولة مثل

تلك التي تنشأ من الإشتراطات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة عموما لسلوك الشركة. تنشأ المخاطر التشغيلية من جميع العمليات التشغيلية للشركة.

هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية بغرض موازنة تفادي الخسائر المالية والأضرار بسمعة المجموعة مع الفعالية الكلية للتكلفة ولتفادي إجراءات السيطرة التي تحد من روح المبادرة والإبداع.

المسؤولية الأساسية عن وضع وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية مسندة للإدارة العليا في كل وحدة عمل. يدعم هذه المسؤولية وضع معايير كلية على مستوى المجموعة لإدارة مخاطر التشغيل في المجالات التالية:

- متطلبات الفصل المناسب للواجبات متضمنة التفويض المستقل بالمعاملات،
- متطلبات تسوية ورصد المعاملات،
- الإلتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية،
- توثيق الضوابط والإجراءات،
- متطلبات التقييم الدوري للمخاطر التشغيلية التي تواجهها المجموعة وكفاية الضوابط والإجراءات لمعالجة المخاطر التي يتم تحديدها،
- متطلبات التقارير عن الخسائر التشغيلية وإجراءات المعالجة المقترحة،
- وضع خطة طوارئ
- التدريب والتطور المهني
- المعايير الأخلاقية والتجارية
- تخفيف المخاطر متضمنة التأمين على ذلك عندما يصبح ذلك فعالاً.

الإلتزام بمعايير المجموعة يدعمه برنامج مراجعات دورية يتم القيام بها من جانب التدقيق الداخلي. تتم مناقشة النتائج التي يتوصل إليها التدقيق الداخلي مع إدارة وحدة العمل المتعلقة بها مع تقديم تقارير إلى لجنة التدقيق و مجلس الإدارة والإدارة العليا للمجموعة.

سابعاً: الإفصاح عن تقييم أداء المجلس ومدى التزام أعضائه بتحقيق مصالح الشركة، والقيام بأعمال اللجان، وحضور اجتماعات المجلس ولجانه، والإفصاح عن تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بشأن تطبيق نظام الرقابة الداخليّة وإدارة المخاطر بما فيها تحديد عدد التظلمات، والشكاوى، والمقترحات، والبلاغات، والطريقة التي عالج بها المجلس المسائل الرقابية:

تختص لجنة الترشيحات والمكافآت في تقييم أداء مجلس الإدارة ومدى إلتزام الأعضاء بتحقيق مصالح الشركة والقيام بإلتزاماتهم المنصوص عنها في نظام الحوكمة وقانون الشركات التجارية وعقد تأسيس المجموعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة، وقد عقد مجلس الإدارة عشرة اجتماعات خلال سنة ٢٠١٩، وقد حضر كل أعضاء مجلس الإدارة في أغلب الأحيان، ولم ينقض أكثر من شهرين بين أي إجتماعين متتاليين للمجلس.

وإعتمد المجلس البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في العام ٢٠١٨، كما والبيانات المالية للربع الأول والنصف الأول والربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٩، وتمت مراجعة تقارير مراقبي الحسابات ومناقشتها، وناقش مجلس الإدارة أنظمة الحوكمة بشكل مستفيض ، وصدرت تلك القرارات بعد النقاش الوافي وبتوافق الآراء ولم يتم التحفظ على أي من قرارات المجلس.

وقد أفصحت الشركة خلال العام ٢٠١٩ عن توصيات مجلس الإدارة وأعمال اللجان بما يتوافق مع الأنظمة المعتمدة، وقامت لجنة التدقيق والمخاطر بدراسة المخاطر في الشركات التابعة عن طريق المدقق الداخلي، وتمت مناقشتها مع الإدارة التنفيذية للمجموعة ومع المديرين العامين في الشركات التابعة، وتم إتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض نسب المخاطر وتمت متابعتها في الجلسات المتتالية للجنة التدقيق والمخاطر، كما وفي الجلسات الدورية للإدارة التنفيذية في المجموعة مع مدراء الشركات التابعة والتي وضع فيها محاضر إجتماعات، والتي تتم متابعتها عن كُتب وبشكل دوري.

ثامناً: الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخليّة كلياً أو جزئياً أو مواطن الضعف في تطبيقه، والإفصاح عن حالات الطوارئ التي أثّرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة حالات الإخفاق في تطبيق نظام الرقابة الداخليّة (لا سيّما المشاكل المُفصّح عنها في التقارير السنويّة للشركة وبياناتها الماليّة):

تهدف الرقابة الداخلية إلى التحقق من مدى إلتزام الشركة بالنظم والإجراءات المالية والقانونية، وتقوم الوحدات الداخلية في الشركة بالمراقبة الداخلية بحسب صلاحياتها المالية أوالقانونية، وقد كلفت الشركة مستشاراً مستقلاً ليقوم بمهام إعداد ميثاق التدقيق الداخلي، وتقييم مخاطر أنشطة الشركة وعملياتها المحاسبية ومخاطر الأعمال الرئيسية وخطة

التدقيق الداخلي للمجموعة وشركاتها التابعة والتدقيق المالي الشامل ومراجعة أداء الشركة والشركات التابعة بشكل دقيق ليتم العمل بعدها على التوصية لمجلس الإدارة للعمل على تقليل المخاطر ورفع كفاءة أداء الشركة والشركات التابعة.

تاسعاً: الإفصاح عن مدى التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق:

إلتزمت الشركة بجميع القواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق، وتم الإفصاح عن جميع التقارير الدورية والفورية كما والإفصاح عن المعلومات الجوهرية فور حدوثها، وتعتمد الشركة إدارة خاصة للإمتثال والمختصة فيها الشؤون القانونية للمجموعة بالتنسيق مع قسم علاقات المستثمرين، بحيث تبقى الشركة على اطلاع واف بالقوانين والأنظمة المعتمدة في هذا الصدد.

عاشراً: الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون الشركة طرفا فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية:

فيما يلي النزاعات والخصومات والتي تمثلت فيها مجموعة إستثمار القابضة كمدعية أو مدعى عليها:

- ١. مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق مدعية: ضد إئتلاف مدماك وسكت كونستراكت وشركة الديار القطرية. مدعى عليها: من البنك الأهلي القطري.

(أ) دخلت إحدى الشركات التابعة للمجموعة، شركة دباس للمقاولات- قطر ذ.م.م، في فبراير ٢٠١١، في مشروع مشترك “ المقاول من الباطن” (مشروع مشترك أي تي أيه ستار للهندسة والمقاولات ذ.م.م (تحت التصفية)/ شركة دباس للمقاولات- قطر ذ.م.م) لتنفيذ الأعمال الإلكترونية الميكانيكية الخاصة بمشروع مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، مع المقاول الرئيسي “المقاول الرئيسي” (مشروع مشترك مدماك للمقاولات ذ.م.م /شركة سكس كونستراكت) بقيمة تعاقدية إجمالية ٤٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري لإتمام المشروع خلال إثنتين وعشرين شهرا.

خلال عدة سنوات، تلقى المقاول من الباطن العديد من تعليمات المهندس(أوامر تنفيذية من الموقع) خارج نطاق التعاقد الرئيسي وقيمتها مبلغ ١٦٣,٨٢٠,٠٠٠ ريال قطري (حصة المجموعة: ٨١,٩١٠,٠٠٠ ريال قطري)، مما ساهم في تمديد المشروع حتى يونيو ٢٠١٥، وبقي عدد من الأعمال الطفيفة المتبقية التي كان على المقاول من الباطن إتمامها في خلال فترة الصيانة، وإن إجمالي المبالغ المستحقة من المقاول الرئيسي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغت ١٩٤,٧١٧,٢٦٤ ريال قطري(حصة المجموعة: ٩٧,٣٥٨,٦٣٢ ريال قطري) وبلغت المحتجزات المدينة ١٩,٧٨٨,٤٠٥ ريال قطري(حصة المجموعة: ٩,٨٩٤,٢٠٢ ريال قطري).

في ١٦ أبريل ٢٠١٦، إستلم المقاول من الباطن شهادة الإنجاز للمشروع مؤرخة بأثر رجعي ١١ يونيو ٢٠١٥، وبناء عليه قام المقاول من الباطن بتقديم الفاتورة النهائية في ١٥ مايو ٢٠١٦. و في ٢١ يناير ٢٠١٧، قدم المقاول الرئيسي تقييمه للحساب النهائي بصافي الإلتزامات المستحقة بقيمة ٢٣,٤١٩,٥٣١ ريال قطري.

أدى عدم التوصل الى حل النزاع بطريقة ودية إلى تقديم المقاول من الباطن دعوى قضائية سجلت برقم ٢٠١٨/٥٦٨ في يناير ٢٠١٨، ضد كل من الديار القطرية “العميل” والمقاول الرئيسي، مطالبا بتسديد مبلغ ٦٢٥,٨٦١,٦٥٧ ريال قطري مقابل باقي الأتعاب التعاقدية عن الثمن الأساسي للمشروع وأوامر الموقع الإضافية بحسب تعليمات المقاول الرئيسي، وتكاليف الوقت الإضافي، وتعويض عن الفرصة البديلة.

(ب) حصل المقاول من الباطن في العام ٢٠١١ على تسهيلات إئتمانية من بنك محلي لتمويل هذا المشروع، بحيث بلغ إجمالي المستحق مضافا إليه الفوائد المستحقة كما وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ١٤١,٥٢٢,١٧٩ ريال قطري، بحيث أن حصة المجموعة منها مبلغ ٧٠,٧٦١,٠٨٩ ريال قطري. إن المجموعة وأطراف ذي علاقة كانوا قد قاموا بتقديم ضمانات تجارية وشخصية للبنك الأهلي مقابل التسهيلات الإئتمانية للمشروع وكانت كالتالى:

- كفاله شخصية من رئيس مجلس إدارة مجموعة إستثمار القابضة بمبلغ ٤٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.
- كفالة تجارية من شركة دباس للمقاولات قطر – ذ.م.م بمبلغ ٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.
- كفالة تجارية من شركة إى تى إيه ستار للهندسة و التجارة – ذ.م.م (تحت التصفية) بمبلغ ٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

علوة على ذلك، كان مؤسسي المجموعة قد تعهدوا بشكل شخصي على الإيرادات المتراكمة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من أوامر تغيير غير موافق عليها بقيمة ٧٧,٧٧٥,٠٠٠ ريال قطري. بالإضافة إلى تعهد كتابى من شركة دباس القابضة لبنان – ش.م.ل مقابل حصتها من المطالبة البنكية.

في أكتوبر ٢٠١٨، تقدم البنك الأهلي دعوى قضائية سجلت برقم ٢٠١٨/٢٩٢٦ ضد المقاول من الباطن، والمجموعة وآخرين، مطالبا بسداد إجمالي المبلغ المستحق للقرض بقيمة ١٣٣,٥٢٩,١٧٨ ريال قطري.

في يناير ٢٠١٩، قامت الدائرة المختصة بالنظر فى الدعوى القضائية رقم ٢٠١٨/٥٦٨ بتحويلها إلى الدائرة المختصة بالنظر فى الدعوى القضائية رقم ٢٠١٨/٢٩٢٦، بحيث يتم النظر بالدعويين بشكل متواز، والربط بينهما. وقامت المحكمة بندب لجنة خبراء للاطلاع على تفاصيل القضية وتم مؤخراً تأجيل الجلسة الى ٢٠٢٠/٣/٥ لتقوم لجنة الخبراء بتقديم تقريرها.

بالإضافة إلى ذلك، وبناءً على دراسة مستندات المشروع، وتقارير وتقييمات المشروع من قبل خبيرين مستقلين خارجيين، وتقييم الإدارة التنفيذية، فإن المستشار القانوني الخارجي للمجموعة، وبناء على المعلومات المتوفرة لديه، يعتقد أن الدعوى القضائية المقدمة من المقاول من الباطن ضد العميل والمقاول الرئيسي وآخرين لديها نسبة نجاح معقولة وأنه من الأرجح أن يتم دحض إدعاءات الخصوم فيها، إلا أن القرار النهائي في الدعوى يخضع لرأي المحكمة النافذة فيها، وبالتالي فإن المجموعة لا تتوقع أية إلتزامات مادية تنشأ عن الدعاوى المذكورة أعلاه والتي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢ مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق مدعى عليها من المدعي البنك التجاري أمام المحكمة الابتدائية المدنية الكلية (الدائرة الرابعة) برقم ٢٠١٩/٢٣٣٩.

مدعى عليها من المدعي البنك التجاري أمام المحكمة الابتدائية المدنية الكلية (الدائرة الرابعة) برقم ٢٠١٩/٢٣٣٩.

وقعت المجموعة مع البنك التجاري بتاريخ ٢٠١٧/١/٤ على عقد التزم بموجبه البنك بتقديم خدمات استلام طلبات طرح أسهم المجموعة للإدراج في هيئة قطر للأسواق المالية ونفذت المجموعة جميع اللاتزامات الملقة على عاتقها وسددت المبالغ التي طالبا بها البنك في حينه.

بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٤ وجهت بورصة قطر كتاباً الى البنك المدعي طالبت به بموجبه بسداد فاتورة بقيمة ٨٢٥,٠٠٠ /ريال قطري فعمد البنك الى مطالبة المجموعة بسدادها مدعياً انها مقابل أعمال تسويقية أتمتها البورصة لمصلحة المجموعة بالرغم من عدم وجود أي اتفاق بين المجموعة والبنك على هذا الأمر ثم تقدم بالدعوى المذكورة.

بتداول الدعوى صدر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٧ قراراً “ قضى برفض الدعوى والزام البنك المدعي بالمصاريف.

حادي عشر: الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي “طرف ذي علاقة “:

بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس بمبادئ الحوكمة، وبالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها المجموعة مع أي “طرف ذي علاقة“. ويقوم مدقق الحسابات بمراجعة كافة التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي طرف ذي علاقة ويتم الإفصاح عنها في البيانات المالية الدورية.

ويقوم المجلس بمراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة ومنتظمة، والالتزام بتطبيق أفضل مبادئ الحوكمة وإعلاء مبدأ التداول العادل بين المساهمين، كما يلتزم بتطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة، وبالمراجعة الدورية والمنتظمة لسياساتها، وموائيقها، وإجراءاتها الداخلية التي يجب على أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، والمستشارين، والموظفين اللاتزام بها، والتي أهمها هو ميثاق المجلس ولجانه، وسياسة تعاملاتها مع الأطراف ذات العلاقة، وقواعد تداول الأشخاص المطلعين.

وتلتزم المجموعة بأهلية وفعالية أعضاء المجلس، وبأنهم يتمتعوا بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامهم بصورة فعّالة، وبأنهم يقوموا بتخصيص الوقت الكافي للقيام بعملهم بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها، كما ويتمتع أعضاء المجلس بكل الشروط المطلوبة بحسب الأنظمة، بحيث ان أعمالهم تتعدى الواحد وعشرين سنة، ولم يسبق الحكم على أي منهم بعقوبة جنائية، أو في جريمة مذلة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة (٤٠) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، والمادتين (٣٣٤) و(٣٣٥) من القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الشركات التجارية، ولم يمنع أيأ منهم من مزاوله أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بموجب المادة (٣٥ فقرة ١٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه، أو قضى بإفلاس، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. كما وأن جميعهم مساهمين، ومالكين لعدد “١٠,٠٠٠ سهم” مائة ألف سهم من أسهم الشركة والمذكورة في نظام الشركة والمودعة لدى جهة الإيداع مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله، والتي تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء المجلس.

كما وقام أعضاء المجلس بالإقرار بعدم توليهم أي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس، وذلك بناء على محضر إجتماع مجلس الإدارة رقم إشارة ٢٠١٩/١٩ بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٩ .

ويضمن المجلس عدم تحكم أي عضو أو أكثر في إصدار القرارات في المجموعة، وذلك عن طريق المصادقة على مصفوفة تفويض الصلاحيات في المجموعة في محضر إجتماع مجلس الإدارة رقم إشارة ١٢ تاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٨، والتي حددت بشكل مفصل صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء العامين والموظفين الكبار في المجموعة والشركات التابعة من حيث صلاحية إتخاذ القرارات والتي شملت الخطط والموازنة، حوكمة الشركات، التقارير الدورية والمراقبة، السياسات والإجراءات، سلم الرواتب، علاقات الموظفين وشؤونهم، العلاقات البنكية

والأمور المالية، وتفويض صلاحيات التوقيع على المدفوعات، وصلاحيات التوقيع على الإلتزامات العقدية، وتسعير المخزون، وتعديلات العقود، والمخالفات المالية والقانونية، والتخلص من الأصول ومخالفات الديون، والعلاقات العامة، كما وشملت تحليلًا مفصلاً لكيفية المراقبة وسياسة المخاطر في المجموعة والشركات التابعة.

بالإضافة إلى ما سبق، تضمن الشركة حظر جمع أعضاء مجلس الإدارة للمناصب المحظورة، بحيث لا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين مساهمتين يقع مركزهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة مساهمة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين مساهمتين تمارسان نشاطاً متجانساً، كما وتلتزم الشركة في حظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة.

١ ميثاق المجلس:

إلتزمت المجموعة في إعداد ميثاق المجلس في العام ٢٠١٧ وقامت بنشره على موقعها الالكتروني www.ihgqatar.com، وتقوم المجموعة بتعديل الميثاق بحسب الظروف.

٢ مسؤوليات المجلس:

يمثل المجلس كافة المساهمين، ويبدل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع. كما يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أية أعمال أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى. وقد تم تحديد مسؤوليات المجلس بوضوح في النظام الأساسي للشركة، و”ميثاق المجلس” المشار إليه.

ويلتزم المجلس بما لا يخالف أحكام القانون بأن يؤدي وظائفه ومهامه، وأن يتحمل مسؤوليته وفقاً للآتي:

- يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وقراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به.
- يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، ويلتزم بما يحقق مصلحة الشركة لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس.
- حدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما حدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة، لمجلس الإدارة للنظر في توصيتها وإتخاذ القرارات الإدارية بشأنها.

- وضع المجلس إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل الشركة وخصوصاً الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم.
- تأكد المجلس من إتاحة الشركة المعلومات الكافية عن شؤونها لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.
- لم يقيم المجلس بإبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها، أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم إلا بتصريح في نظام الشركة وبالشروط الواردة فيه، وإذا تضمن نظام الشركة أحكاماً في هذا الشأن، فلم يقيم المجلس بالتصرفات المذكورة إلا بإذن من الجمعية العامة، ما لم تكن تلك التصرفات داخلة في أغراض الشركة.
- أدى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة الشركة، وقد قام بتفويض بعض المهام للجان التابعة له لا سيما لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة التنفيذية، على أن المجلس ليس ملزماً بالتوصيات التي يتم تقريرها في محاضر اللجان.

٣ رئيس مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارتها بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحتها ومصلحة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، وقد تضمن

”ميثاق المجلس“ مهام ومسؤوليات الرئيس التالية:

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب.
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعات المجلس مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
- إيجاد قنوات التواصل الفعليّ مع المساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام نظام الحوكمة، بحيث يجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق والمخاطر أو غيرها في ذلك.

٤ إلتزامات أعضاء المجلس:

إلتزم مجلس الإدارة في دعوة الأعضاء كافة لحضور إجتماعاته اما شخصياً أو عن طريق وسائل المؤتمرات الهاتفية أو المرئية أو معدات الإتصال المشابهة، بحيث ضمن المجلس قدرة الجميع على الإستماع والتحدث مع بعضهم البعض طوال الإجتماعات، مع الأخذ بعين الإعتبار بأن مجالس الإدارة تحتاج لتوقيع نصف عدد الأعضاء على الأقل لنفاذها.

٥ الدعوة للإجتماع:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه وفق النظام الأساسي للشركة أو بناء على طلب من إثنين من أعضائه، وتوجه الدعوة مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لإنعقاد المجلس بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر على جدول الأعمال، بحيث يتأكد الرئيس من وضع بنود أخرى على جدول الأعمال، وقد عقد مجلس الإدارة في خلال العام ٢٠١٩، (١٠) عشرة إجتماعات، ولم تنقض ثلاثة شهور دون عقد إجتماعات للمجلس، وحضر أغلبية الأعضاء في تلك الإجتماعات، وقام جميع الأعضاء بالمشاركة في إجتماعات المجلس بشخصهم أو بوسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها بحيث إستمع وشارك جميع الأعضاء في أعمال المجلس وإصدار قراراته.

وقد صدرت قرارات المجلس دائماً بأغلبية أصوات الحاضرين أو الممثلين، وحررت جميع الإجتماعات بتوقيع رئيس المجلس وأمين السر، كما وجميع الحاضرين، وأصدرت بعض القرارات بشكل خطي وصالح ونافذ لكل الأغراض بتوقيع نصف الأعضاء على الأقل طبقاً للمادة ٣٣ من النظام الأساسي للشركة.

رقم الاجتماع	تاريخه	عدد الأعضاء الحضور
٢٠١٩/١٨	١٥ يناير ٢٠١٩	٧
٢٠١٩/١٩	١٩ مارس ٢٠١٩	٦

١. سماع ومناقشة البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة مع السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ والمصدقة من مراقبي حسابات الشركة وتقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي بما فيها تقرير الحوكمة

٢. مناقشة تقرير لجنة التدقيق عن أعمالها خلال السنة المالية ٢٠١٨

٣. عرض التحكيم في أحد مشاريع شركة الهندسة الالكتروميكانيكية ذ.م.م

٤. التسوية مع البنك الاهلي في الدعوى القضائية المقدمة ضد المجموعة

٥. ضمانات المجموعة بشكل مباشر أو غير مباشر لتسهيلات شركات لأطراف ذي علاقة

		٦. الارصدة المستحقة من أطراف ذي علاقة ٧. إعادة هيكلة المجلس واللجان وتوقيع إقرار أعضاء مجلس الادارة السنوي ٨. التصديق على قائمة السياسات والاجراءات ومصفوفة الصلاحيات ٩. عرض التسوية في البلاغ المرفوع من المجموعة في شركة تريكو لمواد البناء ذ.م.م ١٠. مناقشة عروض تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم ١١. مناقشة والتوصية للجمعية العامة حول توزيع الرباح على المساهمين ١٢. دعوة الجمعية العامة العادية والغير عادية للاجتماع وتحديد جدول أعمالها ١٣. النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافآتهم
٢٠١٩/٢٠	٢٨ أبريل ٢٠١٩	مناقشة البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة للشركة للربع الاول من السنة المالية ٢٠١٩ والمنتهي في ٣١ مارس ٢٠١٩
٢٠١٩/٢١	٢١ يوليو ٢٠١٩	البحث في جدوى شراء أسهم خزينة استقالة السيد وفا عصام صوفان من منصبه كعضو مجلس ادارة ولجنة التدقيق والمخاطر وتعيين عضو مستقل في لجنة التدقيق والمخاطر استقالة أمين سر المجلس وتعيين أمين سر بديل الاطلاع على ومناقشة البيانات المالية النصف سنوية المراجعة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٢٠١٩/٢٢	٤ أغسطس ٢٠١٩	الاطلاع على ومناقشة البيانات المالية النصف سنوية المراجعة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٢٠١٩/٢٣	١٢ سبتمبر ٢٠١٩	تغيير ممثلي مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق في مجلس المديرين لشركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة ذ.م.م
٢٠١٩/٢٤	٢ أكتوبر ٢٠١٩	إعادة هيكلة تسهيلات مصرفية لمجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق
٢٠١٩/٢٥	١٣ أكتوبر ٢٠١٩	تجديد وتعديل تسهيلات مصرفية لمجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق وشركاتها التابعة
٢٠١٩/٢٦	٢٨ أكتوبر ٢٠١٩	لإطلاع ومناقشة البيانات المالية المختصرة الموحدة كما وفي الربع السنوي الثالث المنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
٢٠١٩/٢٧	٣ أكتوبر ٢٠١٩	تغيير ممثلي مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق في مجلس المديرين لشركة دباس للمقاولات - قطر ذ.م.م

٦ أمين السر:

أصدر المجلس قراراً بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٩ بتعيين السيد جوزيف عقيقي أميناً للسر مكان السيد مارسيل بو دهن الذي استقال من منصبه. السيد جوزيف عقيقي حاصل على شهادة جامعية في القانون، ويعمل في مجموعة إستثمار القابضة منذ سنة شهر يونيو ٢٠١٩ بصفة المستشار القانوني للمجموعة والشركات التابعة. وقد قام أمين السر بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، والتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

- تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالاجتماع، ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس.

- قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها.

- قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتبة وفقا لتاريخ انعقادها موضحا فيها: الأعضاء الحاضرين والغائبين، والقرارات التي اتخذها المجلس في الاجتماع، والاعتراضات إن وجدت.

- حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتباته في سجلات ورقية وإلكترونية بحسب الحال، وقد تم إرسال الدعوات بشكل إلكتروني دائماً، ولم يعترض أحد من أعضاء المجلس، وتاكد أمين السر من وصول الدعوات للجميع.

- إرسال الدعوة للأعضاء المجلس، والمشاركين-إن وجدوا- مرفقاً بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع، واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها.

- التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس، وبين الأعضاء فيما بينهم، وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين.

- تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها

- حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقا للقانون وأحكام هذا النظام، وقد صدر في ذلك محضر إجتماع مجلس الإدارة رقم ١٨/٢٠١٧ تاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٨ بإعلام مجلس الإدارة بالمناصب المحظر عليهم الجمع بينها، وأقر الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بعلمهم الكامل وأقروا بعدم شغلهم أي من المناصب المحظورة عليهم الجمع بينها.

٧ لجان المجلس:

وافق مجلس الإدارة على إعادة هيكلة لجنة التدقيق والمخاطر بموجب إجتماعه رقم إشارة ١٩/٢٠١٩ تاريخ ١٩ مارس ٢٠١٩، وتم إصدار قرار بتسمية الرئيس وأعضاء لجنة التدقيق والمخاطر مع بقاء تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت كما هو.

وتلتزم لجنة التدقيق والمخاطر بتعديل مقترح نظام الرقابة الداخلية للشركة والقيام بمراجعة دورية كلما تطلب الأمر، بما في ذلك اعتماد خطة التدقيق السنوية وجدول التدقيق الداخلي للشركات التابعة السنوي، كما وتلتزم لجنة التدقيق باتمام ما يلي:

- وضع أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم.

- الإشراف على أعمال الرقابة الداخلية بالشركة، ومتابعة أعمال مراقب الحسابات، والتنسيق بينهما، والتأكد من التزامهما بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقاريرالمالية وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية (IFRS/IAS) و(ISA) ومتطلباتها، والتحقق من اشتمال تقرير مراقب الحسابات على إشارة صريحة عمّا إذا كان قد حصل على كلّ المعلومات الضروريّة، ومدى التزام الشركة بالمعايير الدولية (IFRS/IAS)، وما إذا كان التدقيق قد أجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) أم لا.

- الإشراف على دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنويّة والنصف سنويّة والربعيّة ومراجعتها.

- دراسة ومراجعة تقارير وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم بشأنها.

- تحري الدقة فيما تعرضه الشركة على الجمعية العامة، وما تفصح عنه من أرقام وبيانات وتقارير مالية ومراجعة تلك الأرقام والبيانات والتقارير.

- التنسيق بين المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، والرقابة الداخلية بالشركة.

- مراجعة أنظمة الرقابة الماليّة والداخليّة وإدارة المخاطر.

- إجراء التحقيقات الخاصة بمسائل الرقابة المالية بتكليف من المجلس.

- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي بالشركة ومراقب الحسابات.

- مراجعة السياسات والإجراءات الماليّة والمحاسبيّة للشركة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها للمجلس.

- مراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات.

- وضع ومراجعة سياسات الشركة بشأن إدارة المخاطر بشكل دوري، أخذا في الاعتبار أعمال الشركة، ومتغيرات السوق، والتوجهات الاستثمارية والتوسعية للشركة.

- الإشراف على البرامج التدريبية الخاصة بإدارة المخاطر التي تعدها الشركة، والترشح لها.

- إعداد التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر وإدارتها بالشركة ورفعها للمجلس-في الوقت الذي يحدده- متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.

- تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للشركة.

- مناقشة مراقب الحسابات، والإدارة التنفيذية العليا بشأن المخاطر الخاصة بالتدقيق وعلى رأسها مدى ملاءمة القرارات والتقديرات المحاسبية، وعرضها على المجلس لتضمينها بالتقرير السنوي.

٨ إجتماعات اللجان:

عقدت لجنة التدقيق والمخاطر (٨) ثمانية إجتماعات لا تفصل بين كل منها مهلة أكثر من شهرين، وتكون بذلك قد قامت بعدد إجتماعات يفوق العدد الأقل المنصوص عنه في المادة ١٩ من نظام الحوكمة.

وقد إلتزم مجلس الإدارة في حظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من لجان مجلس الإدارة المذكورة في أنظمة الحوكمة، ولم يتم الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة، وتم دمج لجنتي الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة، ولم تنعقد

أي لجنة إلا بحضور رئيسها وعضو على الأقل، وقد حرر محضر لكل إجتماع، وبين فيه ما دار بالإجتماع ووقعت من رئيس اللجنة والأعضاء الحاضرين.

وتلتزم اللجان في رفع تقارير سنوية إلى المجلس بما قامت به من أعمال وتوصيات، وقد إعتمد مجلس الإدارة عرض توصيات اللجان في أول إجتماعات له بعد إنعقاد تلك اللجان، ويلتزم المجلس في تضمين أعمال اللجان في التقرير السنوي.

٩ نظام الرقابة الداخلية:

تلتزم الشركة سياسة ومقترح لجنة التدقيق والمخاطر في نظام الرقابة الداخلية، والذي يتضمن آلية الرقابة وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام الشركة، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية و تثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية، و خطة الشركة في إدارة المخاطر المتضمنة - كحد أدنى- تحديد المخاطر الرئيسية التي قد تتعرض لها الشركة وفي مقدمتها مخاطر التقنية الحديثة، ومدى قدرة الشركة على تحمل المخاطر، وآليات التعرف عليها، وقياسها، ومتابعتها، وبرامج التوعية بها، وسبل تفاديها أو التقليل من آثارها. ويشتمل نظام الرقابة الداخلية للشركة على إنشاء وحدة أو أكثر تكون مستقلة في عملها وفعّالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة التزام الشركة بالضوابط الخاصة بالتعاملات المالية خاصة مع أي طرف ذي علاقة، ويتولى أعمالها مدقق داخلي أو أكثر من ذوي الخبرة والكفاءة في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر، والذي سمح له بدخول كافة إدارات الشركة ومتابعة أعمالها، والذي صدر بتعيينه وتحديد مهامه ومكافأته قراراً من المجلس، ويكون مسؤولاً أمامه.

وتلتزم الشركة أيضا في إلتزام المدقق الداخلي في الرفع إلى لجنة التدقيق والمخاطر، تقريراً كل خمس وأربعين يوماً عن أعمال الرقابة الداخلية بالشركة، ويحدد المجلس، بناء على توصية لجنة التدقيق والمخاطر، البيانات التي يجب أن يتضمنها التقرير على أن تتضمن-على الأقل-ما يأتي :

- إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون الماليّة والاستثمارات وإدارة المخاطر
- مراجعة تطوّر عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في الشركة في مواجهة التغييرات الجذريّة أو غير المتوقّعة في السوق
- تقييم شامل لدّءاء الشركة بشأن الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخليّة، وأحكام هذا النظام
- مدى التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق
- مدى التزام الشركة بأنظمة الرقابة الداخليّة عند تحديد المخاطر وإدارتها
- المخاطر التي تعرضت لها الشركة وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها
- المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.

١٠ الرقابة الخارجية:

كما وتلتزم لجنة التدقيق والمخاطر في الشركة بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية مسببة باختيار عرض أو أكثر لتعيين مقدمه مدققا خارجيا للشركة، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال إجتماع الجمعية العامة للشركة وتعين الجمعية العامة مراقب حسابات أو أكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يجوز إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين.

وقد قامت لجنة التدقيق والمخاطر في دراسة عروض تعيين مدقق حسابات خارجي للمجموعة بموجب إجتماعها رقم إشارة ٢٠١٩/١٢ تاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩، وتم إدراج هذا البند من ضمن جدول أعمال مجلس الإدارة بموجب إجتماعه ذات رقم إشارة ٢٠١٩/١٢ تاريخ ١٩ مارس ٢٠١٨، وتم عرض التوصية على الجمعية العامة العادية في إجتماعها السنوي بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٩.

١١ متطلبات الإفصاح والشفافية:

يلتزم مجلس الإدارة سياسة متطلبات الإفصاح بما فيها التقارير المالية وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أيا منهم عضوا في مجلس إدارة شركة أخرى أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضوا بأي من لجان مجلس إدارتها.

وقد قامت الشركة بالإفصاحات الفورية والدورية جميعها وبحسب الأنظمة المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية، لا سيما نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية بقرار رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ والمعدل، بكيته لا سيما المواد ٤٨ وما يليها، بحيث قامت بالإفصاح عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية ٢٠١٨، والبيانات المالية للربع الأول من سنة ٢٠١٩، والبيانات المالية للنصف الأول من السنة المالية ٢٠١٩، كما والبيانات المالية للربع الثالث من سنة ٢٠١٩. وقام المجلس بالإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس وأعضاء المجلس وكبار المساهمين وعن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس بحسب القانون لا سيما على الموقع الإلكتروني للشركة www.ihgqatar.com، كما واحتفظت الشركة بنسخ محدثة من سجل المساهمين عن نهاية كل شهر منذ تأسيسها.

اما الأسهم التي يمتلكها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وكبار المساهمين، ونسبتهم من رأس مال المجموعة حتى تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١، فهي التالية:

الإسم	الصفة	عدد الأسهم	النسبة في رأس المال %
غانم سلطان الهديفي الكواري	رئيس مجلس الإدارة	١٧٥,٥١١,٨٤٠	٢١,١٥%
الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	١٠,٠٠٠	-
خالد غانم سلطان الهديفي الكواري	نائب رئيس مجلس الإدارة	٧,٦٦٦,١٢٠	٩٢%
حمد عبدالله شريف العمادي	عضو مجلس الإدارة	.	-
عمر عبد العزيز المرواني	عضو مجلس الإدارة	.	-
عبد الرحمن غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو مجلس الإدارة	٨,٠٩٢,٠٢٠	٩٧%
محمد غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو مجلس الإدارة	٧,٢٤٠,٢٢٠	٨٧%
سلطان غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو مجلس الإدارة	٨,٠٩٢,٠٢٠	٩٧%
حمد غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو مجلس الإدارة	٨,٠٩٢,٠٢٠	٩٧%
عبد العزيز غانم سلطان الهديفي الكواري	عضو مجلس الإدارة	٨,٥١٧,٩١٠	١٠,٣%
سامر محمد وهبة	الرئيس التنفيذي للمجموعة	.	-
محمد ديب عبدالله	المدير المالي للمجموعة	.	-
جوزيف عقيقي	المستشار القانوني للمجموعة و أمين السر	.	-
أسماء بلال	مسؤولة علاقات المستثمرين	.	-

ما كبار المساهمين والذين يمتلكون أكثر من ٥ % من رأسمال الشركة لكل منهم فهم:

الإسم	عدد الأسهم	النسبة في رأس المال %
غانم سلطان الهديفي الكواري	١٧٥,٥١١,٨٤٠	٢١,١٥%
وفا عصام صوفان	١٢٧,٩٦٣,٥٦٠	١٥,٤٢%

وتلتزم الشركة سياسة الإفصاح عن التعاملات والصفقات مع الأطراف ذو العلاقة، وعن عمليات التداول التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمطلعين.

وتلتزم الشركة في تحديد سياستها بشأن التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وذلك عن طريق المتحدث الرسمي بإسم الشركة والمذكور أعلاه، وتلتزم الشركة بكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة، ويقوم المجلس بالتأكد من دقة وصحة ما تفصح عنه الشركة والتزامها بكافة قواعد الإفصاح.

١٢ حقوق أصحاب المصالح:

تلتزم الشركة المساواة بين جميع المساهمين، وقد تضمن النظام الأساسي للشركة حق المساهمين في التصويت التراكمي، وحق التصرف في الأسهم والحصول على النصيب في الأرباح وحق حضور الجمعيات العامة والإشتراك في مداولتها والتصويت على قراراتها، وتلتزم الشركة في فتح الباب للمساهمين في طلب أي معلومات بما لا يضر بمصالح الشركة، كما وان للشركة موقع إلكتروني يمكن المساهمين جميعا من الإطلاع على أوراقها ومعلوماتها ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

- قائمة أعضاء مجلس الإدارة مع بيان الأعضاء المستقلين وغير المستقلين والتنفيذين وغير التنفيذين وتحديد مدة

شغل مقعد مجلس الإدارة لكم عضو على حدة وبيان ما إذا كان يشغل مقعد بأي من مجالس إدارة الشركات الأخرى.

- أمين سر مجلس الإدارة وقرار تسميته مرفقا به شهادته العلمية أو شهادة خبرة وفقا للمادة ١٦ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

- قائمة المفوضين بالتوقيع عن الشركة.

- قائمة المطلعين.

- نسبة مساهمة أعضاء مجلس الإدارة في رأس المال.

- هيكل راس المال ونسبة مساهمة كبار المساهمين في رأس مال الشركة.

- بيان توضيحي ومفصل لهيكل مساهمة الشركة في أي شركة تابعة لها وتحديد نسب التملك.

- هيكل تنظيمي للشركة يبين فيه كبار المدراء التنفيذيين.

- النظام الأساسي.

- السجل التجاري.

- قائمة بالسياسات والإجراءات القائمة بالشركة.

- المدقق الخارجي.

- بيانات مسؤولي الإتصال.

- النظام الأساسي وعقد التأسيس وتعديلاتها.

- ميثاق الحوكمة.

- البيانات المالية .

١

٣ حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة:

يضمن النظام الأساسي للشركة تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة والتي منها:

- تضمن المادة ٤٥ والمادة ٥٨ من النظام الأساسي للشركة، حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠ ٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقا للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

- تضمن المادة ٤٩ من النظام الأساسي، أنه إذا طلب عدد من المساهمين يمثلون ١٠ ٪ من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة إدراجها، وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الإجتماع.

- تضمن المادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة، حق حضور اجتماعات الجمعية العامة، وإتاحة فرصة المشاركة الفعالة فيها والاشتراك في مداولاتها ومناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، وتيسير كل ما من شأنه العلم بموعد ومكان انعقاد الجمعية وبالمسائل المدرجة بجدول الأعمال والقواعد التي تحكم المناقشات وتوجيه الأسئلة كما وحق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرّض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام إلى الجمعية العامة إذا رأى أن الرد على سؤاله غير كاف، ويكون قرار الجمعية العامة واجب النفاذ.

- تضمن المادة ٤٨ من النظام الأساسي للشركة، حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهماً آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة كما وحق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور النائبون عنهم قانوناً، كما وتضمن الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة، وتيسير كل ما من شأنه العلم بالقواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت.

- حق المساهم في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.

١٤ تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة والتصويت:

تقوم الشركة بتمكين المساهمين من الإطلاع على محضر الجمعية العامة ونتائجها وذلك بالإفصاح عنها فوراً لهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر ووزارة الصناعة والتجارة كما وبوضع المحضر على موقع الشركة الإلكتروني.

كما لا يوجد أي عائق من قيام أي مساهم في إستخدام حقه في التصويت، لا سيما وأن التصويت تراكمي وطريقة

التصويت هي بالإقتراع السري.

١٥ حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح:

تلتزم الشركة في تحديد نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وقد تضمن عقد التأسيس في المادة ٧٢ منه واجب الشركة توزيع نسبة ٥ ٪ من الأرباح الصافية على المساهمين سنوياً، وللمساهم حق الحصول على أرباحه التي أقرتها الجمعية العامة سواء كانت نقدية أو أسهمها مجانية إذا كان مسجلاً بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم إنعقاد الجمعية العامة.

١٦ حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى:

تضمن الشركة بموجب الحق في التصويت التراكمي بحسب المادة ٢٩ من نظامها حماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة، كما وتلتزم الشركة في المادة ٨٠ من نظامها بحقوق المساهمين بشكل عام بحيث تلتزم الشركة بالقوانين لا سيما قانون الشركات التجارية وقوانين وأنظمة هيئة قطر للأسواق المالية.

ويوفر النظام الأساسي للشركة الحماية للمساهمين في حال إبرام الصفقات الكبرى أو التصرفات التي قد تخل بمصالح المساهمين بحيث:

- لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو عضو المجلس أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر لحسابه او لحساب الغير في أحد قروع النشاط الذي تزاوله الشركة وإلا كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو أن تعتبر أن العمليات التي باشرها قد أجريت لحسابها.

- لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين أن يقوم بعمل مشابه لنشاط الشركة، أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والرتباطات التي تتم لحساب الشركة.

- لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع كان لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده أحدهم مع الغير، ويعتبر باطلا كل تصرف يتم على خلاف أحكام هذه المادة، دون إخلال بحق الشركة في مطالبة المخالف بالتعويض عند الإقتضاء.

- يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو العاملين أن يستغل أي منهم ما وقف عليه من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لزوجه أو لأولاده أو لأحد من أقاربه حتى الدرجة الرابعة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة، ويبقى هذا الحظر ساريا لمدة ثلاث سنوات بعد إنتهاء عضوية الشخص في مجلس الإدارة أو إنتهاء عمله في الشركة.

- يلتزم المجلس بالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي طرف ذي علاقة ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة.

- للمساهم الحق في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون إعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الإجتماع وحقه في إبطال ما إعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.

- لكل مساهم أن يرفع الدعوى منفردا في حالة عدم قيام الشركة برفعها، إذا كان من شأن الخطأ إلحاق ضرر خاص به كمساهم، على أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى، ويقع باطلا كل شرط في النظام الأساسي للشركة يقضي بغير ذلك.

كما وتلتزم الشركة بموجب المادة ٤٨ من نظامها الأساسي بحظر التمييز بين المساهمين لأي سبب ومعاملة صغار المساهمين والأقلية معاملة كبار المساهمين في كل الأحوال لا سيما في حال إبرام الشركة صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم او تخل بملكية رأس مال الشركة، بحيث لا يجوز إبرام الصفقات الكبرى التي من شأنها امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو التصرّف (باستثناء إنشاء الضمانات) بأصول الشركة أو الأصول التي ستنكتسبها الشركة أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسيّة لعمل الشركة أو التي تتجاوز قيمتها الإجمالية (١٠ ٪) من القيمة الأقل بين القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصول الشركة وفقاً لآخر بيانات مالية معلنة، إلا من خلال الإجراءات التالية:

- أن يتم إتخاذ القرار بذلك من خلال جمعية عامة .

- أن يسبق هذه الصفقات إفصاح عن الإتفاق المزمع الدخول فيه.

- إستيفاء موافقة الجهات الرقابية على الصفقة الكبرى وإتباع تعليمات الجهات الرسمية بما يحمي حقوق الأقلية.

تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمس، ونتيجة لذلك، وعند إنشاء ICOFR فقد اعتمدت الإدارة أهداف القوائم المالية التالية:

- تواجد/حدوث – وجود الموجودات والمطلوبات وتأكيد حصول تعاملات.
- الاكتمال - يتم تسجيل وإدراج جميع المعاملات وأرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - يتم تسجيل الأصول والخصوم والمعاملات ضمن التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كموجودات ومطلوبات.
- العرض والإفصاحات - يتم التأكد من أن التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية بما في ذلك ICOFR، بغض النظر عن مدى فعالية اعتماده وتشغيله، بإمكانه توفير ضمانًا معقولًا ولكن ليس مطلقًا على ضمان تحقيق أهداف نظام التحكم بالفعل. وعليه فإن ضوابط وإجراءات أنظمة الإفصاح الخاصة بـ ICOFR قد لا تمنع حدوث الأخطاء والغش. إضافة إلى ما تقدم، ان تصميم نظام التحكم يجب أن يعكس واقع وجود قيود على الموارد، وبأن فوائد الرقابة يجب أن تكون مناسبة مع تكاليفها.

تنظيم هيكل نظام الرقابة الداخلية:

الوظائف المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية:

يتم تنفيذ الضوابط في نظام ICOFR من قبل جميع الأقسام التابعة والأقسام الرئيسية والتي تشارك في مراجعة وتوثيق الدفاتر والسجلات التي تشكل البيانات المالية. ونتيجة لذلك، فإن تشغيل ICOFR يشمل الموظفين العاملين في أقسام مختلفة ضمن المجموعة.

ان العمليات التي تم تحديدها بأنها جوهرية هي ضوابط على مستوى المنظومة، سداد المشتريات، الإيرادات، المدينين، إدارة المخزون، كشوف الرواتب، إقرار إيرادات العقود، القروض، إدارة الاستثمارات، انخفاض قيمة الأصول، المخاطر القانونية والالتزامات، إعداد التقارير المالية، والإغلاق الدوري للسجلات المالية.

عند تحديد العمليات المذكورة أعلاه، لقد اتخذت الإدارة قرارها بناء على معطيات مهنية ونظرت في حجم الأرصدة والتعاملات، والتي في حال تم التلاعب بها بشكل جوهري سيكون لها تأثيراً على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية.

ضوابط للحد من مخاطر التلاعب في التقارير المالية:

يتألف نظام ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء في البيانات المالية، و يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل الآتي:

- أن تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن سياسات وإجراءات مكتوبة أو فصل الصلاحيات.
- أن تعمل على أساس دوري كجزء من عمليات إعداد وتنفيذ البيانات المالية السنوية
- ذات طبيعة وقائية أو تحققية.
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية. وتشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الضوابط على مستوى الشركة وعناصر تحكم عامة في تكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن عنصر التحكم الذي له تأثير مباشر يمكن أن يمثل تسوية تدعم مباشرة بند الميزانية العمومية على سبيل المثال.
- ميزة مكونات آلية و/أو يدوية. الضوابط الأوتوماتيكية هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل الفصل المفروض من قبل التطبيق لضوابط الواجب والتحقق من الواجهة على مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يتم تشغيلها من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

قياس تصميم وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية:

قامت المجموعة بتقييم لمدى كفاية تصميم نظام ICOFR، ويشتمل هذا التقييم على دراسة لتصميم بيئة التحكم بالإضافة إلى عناصر التحكم الفردية التي تشكل نظام ICOFR مع مراعاة التالي:

- مخاطر الأخطاء في بيان بنود القوائم المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل الأهمية المادية وقابلية بند معين من البيانات المالية للخطأ.
- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل مثل درجة التشغيل الآلي والتعقيد وخطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

١٧ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين:

تطرق المجلس في ميثاق الحوكمة لأهمية سياسة “الإنذار المبكر” الذي يحث موظفي المجموعة على الإبلاغ عن أية سلوكيات مشبوهة، غير أخلاقية أو غير قانونية مضرّة بسمعة المجموعة من خلال الآلية المعتمدة لذلك، وكما يحرص المجلس على سرية وحماية بلاغات الموظفين من أية ردود فعل سلبية من قبل زملائهم أو من قبل المسؤول عن الموظفين المعنيين.

١٨ المسؤولية الإجتماعية للمجموعة:

المجموعة، كمنشأة وطنية مسؤولة، تؤمن بمبدأ المسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل ضمنه وتلتزم المجموعة بتعزيز قيم التنمية بشكل دائم وحماية وحفظ الحياة الإنسانية والصحة والموارد الطبيعية والبيئة، كما تحرص على إضافة قيمة إلى المجتمع الذي تعمل فيه.

ثاني عشر: تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية:

وفقاً لمتطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي (“النظام”) الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، فإن مجلس إدارة مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق وشركاتها التابعة لها مسؤول عن وضع وتطبيق نظام رقابة داخلية فعال على إعداد التقارير المالية (“ICOFR”).

إن إدارة مجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق وشركاتها التابعة ملتزمة أيضاً باتمام والحفاظ على الرقابة الداخلية المطلوبة للتقارير المالية (“ICOFR”). إن رقابتنا الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية تم تحديدها تحت إشراف الرئيس التنفيذي والرئيس المالي للمجموعة وتهدف إلى تقديم تأكيدات معقولة فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير المالية الدولية (IFRS). يتضمن ICOFR ضوابط وإجراءات الإفصاح الخاصة بنا والمصممة لمنع الأخطاء.

ولتحديد ما إذا كان هناك مواطن ضعف ملموسة في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، فقد أجرينا تقييماً لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتفعيل الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بناءً على الإطار والمعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (٢٠١٣) والصادر عن لجنة المنظمات التابعة للجنة تريديوي (“COSO”).

فقد قمنا بمراجعة تقارير جميع الأعمال المادية والشركات العاملة من خلال تقييمنتنا للرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مخاطر إعداد التقارير المالية:

ان المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية تكمن في أن البيانات المالية لا تقدم رؤية حقيقية وعادلة بسبب أخطاء غير مقصودة أو مقصودة (كالغش) أو بسبب عدم نشر أن البيانات المالية في الوقت المناسب. هذه المخاطر من شأنها اضعاف ثقة المستثمرين أو الاضرار بالسمعة مما يؤدي إلى عواقب سلبية. تتأثر المصداقية في حال احتوت بعض المبالغ المدرجة في البيانات المالية أو في الإفصاحات على بيانات جوهرية خاطئة أو بيانات جوهرية لم تدرج سهواً. ان الإفصاحات الخاطئة تعتبر جوهرية في حال أثرت بشكل فردي أو جماعي على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون وفقاً للبيانات المالية.

ولتخفيض أثر المخاطر الناتجة عن اعداد التقارير المالية، قامت المجموعة بانشاء ICOFR بهدف تقديم ضمانات معقولة ولكن غير مطلقة لجهة ارتكاب الأخطاء الجوهرية. وقد أجرت تقييماً لمدى ملاءمة تصميم ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على اعداد التقارير المالية استناداً إلى الإطار المنصوص عنه ضمن إطار الرقابة الداخلية المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديوي (COSO). ان COSO توصي بوضع أهداف محددة لتسهيل عملية تصميم وتقييم نظام الرقابة. ونتيجة لذلك، وعند انشاء ICOFR، فان الادارة قد اعتمدت توصيات البيانات المالية التالية:

ان إطار عمل COSO ١٧ يحتوي على ١٧ مبدأً أساسيًا و ٥ مكونات:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- تبادل المعلومات والتواصل
- التحكم

وبالمجمل، تحدد هذه العوامل طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة لكي تتمكن من تقييم ما إذا كان تصميم نظام ICOFR فعالاً أم لا. ويتم إنشاء الدليل نفسه من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم ICOFR. وتشكل المعلومات من مصادر أخرى أيضاً مكوناتاً مهماً في التقييم نظراً لأن هذه الأدلة إما قد تفتت انتباه الإدارة إلى مشاكل التحكم الإضافية أو قد تؤكد النتائج.

ثالث عشر: تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك (النظام)

وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي («النظام») الصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) من عام ٢٠١٦، فإن مجلس إدارة مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق قد أعد تقرير الحوكمة المرفق لعام ٢٠١٩.

هذا التقرير هو نتيجة الالتزام المستمر من قبل مجموعة استثمار القابضة بتطبيق الحوكمة السليمة التي تشمل المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات وترسيخ القيم الملموسة في سياسات الحوكمة الداخلية. ونحن نؤمن بأن الإنجازات لا تحقق امتثال مجموعة استثمار القابضة لقانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي («النظام») الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA») بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ فحسب، ولكنها تعكس أيضاً مسؤولية المجموعة تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة.

مسؤوليات مجلس الإدارة:

يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام والتي تنص على العدل والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصلحة دون تمييز بغض النظر عن العرق والجنس والدين، ويتم توفير المعلومات والافصاحات المطلوبة بشفافية لهيئة قطر للأسواق المالية والمساهمين وأصحاب المصلحة خلال الإطار الزمني المطلوب ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة. تتضمن المبادئ أيضاً التمسك بقيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتغلب المصلحة العامة للشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة على أي مصلحة شخصية. وتلتزم المجموعة بالمبادئ المذكورة أعلاه ، حيث تسعى إلى ممارسة واجباتها بضمير ونزاهة كما تسعى إلى إبراز هذه القيم في تعاملاتها مع المساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع.

تقييم الإدارة للامتثال للوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية بما في ذلك قانون حوكمة الشركات وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

وفقاً للمادة ٢ من النظام ، فقد قمنا بإجراء تقييم لمدى امتثال المجموعة للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المطبقة على المجموعة بما في ذلك النظام.

الخلاصة:

نتيجة للتقييم ، خلصت الإدارة إلى أنها ، لضمان الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام، لا تزال تعمل على إعداد اجراءات أكثر شمولية ورسمية فيما يتعلق ببعض بنود النظام وفقاً لما هو مبين في الملحق أ.

المدققين الخارجيين:

أصدر رودل وشريكه - فرع قطر ، وهو مكتب التدقيق الخارجي للمجموعة ، تقرير ضمان محدود حول تقييم الإدارة بشأن الامتثال للوائح ذات الصلة الخاصة بهيئة قطر للأسواق المالية بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الملحق أ-

- ١. ان الشركة بصدد وضع قواعد خاصة بتداول الأشخاص المطلعين وفقاً لما نصت عليه المادتين (٣) و(٢٧) من النظام.
- ٢. ان الشركة بصدد وضع سياسة مكتوبة لتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح كما نصت عليه المادة (٨) من النظام.
- ٣. ان الشركة بصدد وضع سياسة مكتوبة لضمان الامتثال للقوانين والقواعد كما نصت عليه المادة (٨) من النظام.

- ٤. ان الشركة بصدد توثيق اعتماد سياسة مكتوبة التي تبين أسس ومنهجية احتساب مكافآت أعضاء مجلس الادارة بالإضافة الى حوافز ومكافآت الادارة التنفيذية والموظفين كما نصت عليه الفقرة (٢,١ من المادة (١٨) من النظام.
- ٥. ان الشركة بصدد وضع سياسة واجراءات مكتوبة لتوجيه أعضاء مجلس الادارة وتدريبهم كما نصت عليه المادة (٩) من النظام.
- ٦. ان الشركة بصدد وضع سياسات مراجعة وادارة المخاطر، تحضير برامج تدريب بالخصوص المذكور، وتحضير تقارير دورية بالموضوع المذكور كما نصت عليه المواد (٣/١٨) و(١٣) و(١٤) و(١٥) من النظام.
- ٧. للشركة نظام رقابة داخلي مكتوب وفقاً لما تطلبه المادة (٢٠) من النظام، وبانتظار اعتماده من مجلس الادارة.

تمت،،،

غانم سلطان الهديفي الكواري

رئيس مجلس الادارة

البيانات المالية المُوَحَّدة وتقرير مدقق الحسابات المستقل

كما في والسنة المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقرير مدقق الحسابات المستقل الى حضرات السادة/ المساهمين مجموعة إستثمار القابضة (ش.م.ع.ق) الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لمجموعة إستثمار القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") ، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بيان الربح او الخسارة الموحد، بيان الدخل الشامل الاخر الموحد، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وبإستثناء الاثر المحتمل لما ورد في فقرة أساس الرأي المتحفظ المبينة أدناه، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

- كما هو موضح بالإيضاح رقم (٣١,١) حول البيانات المالية الموحدة، مع الاخذ بالاعتبار التعهدات المستلمة من مؤسسي الشركة بتحمل الخسائر الناتجة عن عدم تحصيل المبالغ المطالب بها من المقاول الرئيسي للمشروع حتى نهاية عام ٢٠١٦. فانه لايمكننا تحديد المخصصات اللازمة - ان وجدت - نتيجة عدم تحصيل المبالغ المسجلة على المقاول الرئيسي او نتيجة التزام الشركة بكامل المبالغ التي يطالب بها احد البنوك المحلية الدائنة لعدم امكانية تسديد الشريك بالمشروع المشترك لنصيبه من التزام هذا البنك لكونه تحت التصفية.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما هي مطبقة في دولة قطر، هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ.

تأكيد على أمور

١- نلفت الانتباه الى الإيضاحين رقم (٣١,٢) و (٣٤) حول البيانات المالية الموحدة ، والتي تصف أن إحدى الشركات التابعة للمجموعة – تريكو لمواد البناء – ذ.م.م ("الشركة التابعة) تخضع لإجراءات التصفية التي بدأ فيها أحد شركائها. حيث انه بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣٠ أصدرت المحكمة الابتدائية قرارها بهذا الشأن ، وقد قدمت إدارة المجموعة استئنافاً أمام محكمة الاستئناف لإلغاء قرار المحكمة الأولى. ولم تصدر محكمة الاستئناف حكمها بعد. نتيجة لذلك ، في البيانات المالية المرفقة ، تستمر الشركة في توحيد الشركة التابعة.

٢- قامت إحدى الشركات التابعة للمجموعة بتقديم مطالبة لأحد عملائها عن اوامر تغييرية بسبب التمديد الزمني لعمر المشروع بمبلغ ٢٨,٥ مليون ريال قطري. اعترفت الشركة التابعة بمبلغ ٢,٢٩٩,٨٦٣ ريال قطري و ٢٦,٠٥٣,٠٩٧ ريال قطري ضمن إيراداتها عن الاعوام ٢٠١٩ و ٢٠١٨ على التوالي، تقوم إدارة المجموعة بالتفاوض مع العميل حول المبلغ القابل للاسترداد، كما يشير تقرير الخبير الاستشاري المستقل إلى احتمالات كبيرة لإسترداد تلك المبالغ.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية وفقاً لحكمنا وتقديرنا المهني هو ذلك الأمر الذي كان له الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت معالجة أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا بشأنها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا. وفيما يلي وصف لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد قمنا بتصميم عملية التدقيق من خلال تحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الاخطاء المادية في البيانات المالية. وعلى وجه الخصوص، فقد نظرنا إلى اماكن استخدام الادارة للحكم الشخصي، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تتضمن وضع افتراضات والاخذ في الاعتبار الأحداث المستقبلية ذات الطبيعة غير المؤكدة. وكما هو الحال في جميع عمليات التدقيق التي قمنا بها، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الادارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك تقييم ما إذا كان هناك دليل على التحيز من قبل الادارة والتي تمثل خطر وجود أخطاء جوهرية بسبب احتيال أو خطأ.

إن مخاطر الأخطاء الهامة التي لها الأثر الأكبر على أعمال تدقيقنا بما في ذلك توزيع مواردنا ومجهوداتنا والتي يتم تحديدها (مجالات التركيز) ادناه. وقمنا أيضاً بتحديد كيفية تصميمنا لعملية التدقيق وذلك لمعالجة تلك المجالات المحددة من أجل تقديم رأي حول البيانات المالية ككل، وأي تعليق نقدمه حول نتائج اجراءاتنا يجب أن يقرأ في هذا السياق. وهذه ليست قائمة كاملة بجميع المخاطر التي حددتها عملية التدقيق.

تقييم الشهرة

كما هو مشار اليه بالإيضاح رقم (١٢) ضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة، قامت المجموعة بالإعتراف بالشهرة المتولدة داخلياً بقيمة ٧١١,٤٩٢,٤٨٩ ريال قطري والتي تمثل ٥٠٪ من اجمالي موجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. تم الاعتراف بالشهرة المتولدة داخلياً بعد التحقق من صدور سجل تجاري محدث للشركة برأس مال جديد بمبلغ ٨٣.١٩ مليون ريال قطري، وذلك بالاعتماد على دراسة اعادة تقييم الشركة وشركاتها التابعة والافتراضات ذات الصلة. وأيضاً الأخذ في الاعتبار قرار سعادة وزير الاقتصاد والتجارة محدداً رأس مال الشركة بالقيمة الكاملة حسب اعادة التقييم متضمناً الشهرة الناتجة من اعادة التقييم، وموافقة الجهات الرسمية المتمثلة في وزارة الاقتصاد والتجارة، وهيئة قطر للأسواق المالية ، وبورصة قطر على هذا الاجراء. ونظراً لأهمية حجم الرصيد وتداخل التقديرات الموضوعية في تقييم الشهرة المتولدة داخلياً، فقد اعتبرنا ماسبق بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين الامور الأخرى ما يلي:

دراسة إمكانية وجود تدني في القيمة الدفترية لهذه الشهرة، علماً بأن تقديرات الإدارة تتطلب إستخدام بعض الافتراضات لتحديد المبلغ القابل للإسترداد. وتشمل التقديرات الرئيسية لتحديد الاعمال المنتجة للنقد، ومعدلات النمو في توقعات التدفقات النقدية المستقبلية سواءاً على المدى القصير والطويل، ومعدلات الخصم المستخدمة لهذه التوقعات وتحديد تأثير التغيرات المحتملة علي هذه الافتراضات.

من خلال اجراءات التدقيق تم تقييم مدى كفاية تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة على القيمة الدفترية للشهرة. لقد قمنا بتحديد والقيام بإختبار تقييمات الإدارة للوحدات المولدة للنقد ضمن المجموعة إستناداً إلى مراجعة التدفقات النقدية المعدة داخلياً من قبل الإدارة، وكذلك من دراسة واختبار الخطط المستقبلية للإدارة. لقد قمنا بإختبار الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة لتقييم تدني القيمة من خلال إستخدام تقييمات خبراء ضمن فريق التدقيق الخاص بنا لمقارنة معدلات الخصم مع بيانات متوفرة بشكل مستقل وإجراء تحليلات موازية مع تفهمنا للإفتراضات التي تعزز التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة، وكذلك مقارنة اليرادات والربحية السابقة والحالية للمجموعة.

الإعتراف بإيراد عقود الإنشاءات

يتم الإعتراف بالإيراد من عقود الانشاءات باستخدام طريقة نسبة الإتمام، حيث يتم تحديد الاعمال المنجزة بمقارنة التكاليف الفعلية المتكبدة حتى تاريخه مع اجمالي التكاليف المقدره للمشروع. تتضمن عملية الاعتراف بالإيراد من عقود الانشاءات أحكام من ادارة المجموعة في شكل تقديرات، والتي تخضع لخبرة الإدارة وتوقعات الأحداث المستقبلية. ان أهم الاحكام هي تلك المتعلقة باجمالي التكاليف المقدره للمشروع والتي تمكن من احتساب نسبة الاتمام، ونظراً لوجود أحكام من الادارة وكذلك أحكام فردية جوهرية ضمن تقديرات المشاريع، فقد اعتبرنا ماسبق بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

- الرجوع الى الإيضاحات رقم (٢,٤) و (٢١) من البيانات المالية الموحدة المرفقة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين الامور الأخرى ما يلي: -

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها اختبار الضوابط الرقابية بالشركة، بالإضافة الى اجراءات تدقيق تستهدف عينة من عقود الانشاءات الهامة والطويلة الأجل. تركزت إجراءات واختبارات التدقيق على التقديرات المطبقة من الادارة أثناء الاعتراف المحاسبي.

- التأكد من أن طريقة الاعتراف بالإيراد المطبقة مناسبة بناء على شروط التعاقدات.
- مطابقة إجمالي الایراد المقدر للمشروع مع اتفاقيات البيع، بما في ذلك التعديلات حسب الاقتضاء.

- لقد حصلنا على فهم للعمليات واختبار الضوابط ذات الصلة، والتي تؤثر على الاعتراف بالإيرادات.
- قمنا بتقييم موثوقية تقديرات الادارة بمقارنة النتائج الفعلية للمشاريع التي تم تسليمها بالتقديرات السابقة.
- إعادة احتساب الإيرادات على أساس مرحلة إنجاز المشاريع. والتأكد من أن مرحلة الإنجاز صحيحة عن طريق مقارنة التكاليف الفعلية للسجلات المحاسبية للشركة إلى إجمالي التكاليف المقدرة للمشاريع.

لقد تحققنا ايضاً من مدى ملائمة الافصاحات ذات الصلة ضمن هذه البيانات المالية الموحدة المرفقه.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى التي تشمل المعلومات الواردة في التقرير السنوي لسنة ٢٠١٩ ("التقرير السنوي")، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الصادر منا عليها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو إنها تبدو كأخطاء مادية، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في حال توصلنا الى وجود خطأ مادي حول هذه المعلومات الأخرى فإن علينا الابلاغ عن ذلك في تقريرنا. ليس لدينا ما يجب الابلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري، وكذلك من وضع أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية بغرض إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمجموعة مستمرة وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح متى كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الادارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو انه ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويعتبر مجلس الادارة مسؤول عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدفنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن بأن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنجم الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، سواء بشكل فردي أو مُجمّع، فيما إذا كان من المتوقع تأثيره على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على منهج الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم ايضاً بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ، من خلال

التقييم والقيام بإجراءات التدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أعلى من تلك المخاطر الناجمة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال يشمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطيء أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل مجلس الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً الى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية في قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا الى الايضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الايضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الايضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والاحداث الهامة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الجهات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والاشراف وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي تم تحديدها خلال إجراءات التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة ولأولئك المكلفين بالحوكمة بياناً يفيد إمتثالنا لمتطلبات قواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعهم على جميع العلاقات والمسائل التي يعتقد بشكل معقول إنها قد تؤثر على إستقلاليتنا، وإجراءات الحماية ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم إبلاغها لمجلس الادارة ولأولئك المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الاثر الاكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالافصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال قانون أو انظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الافصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الافصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا ايضاً، وحسب متطلبات قانون الشركات التجارية القطري، إن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية الموحدة مع تلك السجلات ، تم التحقق المادى من المخزون وفقاً للمبادئ المطبقة قمنا بمراجعة تقرير مجلس الإدارة و الذى سوف يتم عرضه ضمن التقرير السنوى ونرى أن المعلومات الواردة به تتفق مع دفاتر و سجلات المجموعة. لقد حصلنا على جميع الإيضاحات والمعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض التدقيق. بإستثناء الاثار المحتملة لماسبق الإشارة اليه بفقرة أساس الرأى المتحفظ وفقرة تأكيد على أمور من تقريرنا، لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ أو النظام الأساسي للمجموعة خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على اداء المجموعة أو مركزها المالي الموحد كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر	الدوحة – قطر
حكمت مخيمر	٢٨ مارس ٢٠٢٠
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين	
المملكة المتحدة	
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٩٧)	
سجل المدققين الخارجيين	
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٥١ . ١٢)	

بيان المركز المالي المؤدّد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣١ ديسمبر			٢٠١٨		
			ريال قطري	٢٠١٩ ريال قطري	إيضاحات
الموجودات					
الموجودات المتداولة					
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٤	٦٣,٩١٠,١١٥	٧٩,٩٥٢,٤٦٤		
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	٥	٢٠٣,٩٣٩,٢٥٧	١٦٩,٩٥٨,٨٩١		
إجمالي المبالغ المطلوبة من العملاء مقابل عقود أعمال	٦	٢٣٧,٢٣٤,٨٣٧	٢٠١,١٩٨,٩٧٥		
مطلوبات من أطراف ذات علاقة	٧,١	٢٥,١٤٩,٢٨٦	٣٠,٩١٠,٥١٩		
مخزون	٨	٥٩,٤٨٣,٣٧٣	٧٨,٦٦٢,٧٥٩		
إجمالي الموجودات المتداولة		٥٨٩,٧١٦,٨٦٨	٥٦٠,٦٨٣,٦٠٨		
الموجودات غير المتداولة					
محتجزات مدينة	٩,١	٣٦,٨٨٧,٦٢٠	٤٤,٦٢٠,٥٥٦		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠		
استثمارات عقارية	١١	٢٢,٨١٦,٧٧٦	٩٥٩,١٤٦		
الشهرة	١٢	٧١١,٤٩٢,٤٨٩	٧١١,٤٩٢,٤٨٩		
موجودات حق الاستخدام	٢,٣	١٣,١١٨,٦٦٣	--		
ممتلكات ومعدات	١٣	١٧,١٧٠,٩٣٥	٢١,٣٣٧,٥٧٤		
إجمالي الموجودات غير المتداولة		٨٣٢,٤٨٦,٤٨٣	٨٠٩,٤٠٩,٧٦٥		
إجمالي الموجودات		١,٤٢٢,٢٠٣,٣٥١	١,٣٧٠,٠٩٣,٣٧٣		
المطلوبات وحقوق الملكية					
حقوق الملكية					
رأس المال	١٩	٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠		
احتياطي قانوني	٢٠,١	١١,٨٥١,٣٤١	٨,٨٥٧,٧٦٠		
احتياطي آخر	٢٠,٢	(١٥٢,٥٠٨,١٢٣)	(١٥٢,٥٠٨,١٢٣)		
احتياطي إعادة التقييم		١٤,٣٩٨,٠٠٠	--		
أرباح مدورة		٩٢,٣٣٦,٦٢٢	٦٢,٣٨٣,٤٩٤		
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة		٧٩٦,٠٧٧,٨٤٠	٧٤٨,٧٣٣,١٣١		
حقوق الأقلية غير المسيطرة	٢٧	٢٢,٣١٣,١٣٩	٢٤,٧٦٦,٥٤٤		
إجمالي حقوق الملكية		٨١٨,٣٩٠,٩٧٩	٧٧٣,٤٩٩,٦٧٥		

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥، جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المؤدّدة وتُقرأ معها.

بيان المركز المالي المؤدّد (تتمة)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣١ ديسمبر			٢٠١٨		
			ريال قطري	٢٠١٩ ريال قطري	إيضاحات
المطلوبات					
المطلوبات المتداولة					
السحب على المكشوف من البنوك	١٤,١	٥٩,٣٣٢,٣٨٤	٧٠,٢٤٦,٥٦٨		
قروض	١٤,٢	١٨٥,٥٩٢,٧٤٣	١٤١,٩٧٢,٢٤٤		
مطلوبات عقود الإيجار	٢,٣	٨,٤٧١,٧٧٥	--		
مستحقات لأطراف ذات علاقة	٧,٢	٤٣,٧٩٤,٦٣١	٦٣,٠٣٠,٣٦٧		
إجمالي المبالغ المُستحقة للعملاء مقابل عقود أعمال	١٥	٤,٠٥٨,٨٨٣	١٨,٣٠٨,٨٥٦		
توزيعات أرباح مُستحقة الدفع		٣,٨٢٨,٥٦٥	٣,٢٩٢,٨١٢		
ذمم دائنة وأرصدة مُستحقة الدفع	١٦	١٨٣,٦٥٩,١٩٣	١٨٤,٨٧٢,٤٢٢		
إجمالي المطلوبات المتداولة		٤٨٨,٧٣٨,١٧٤	٤٨١,٧٢٣,٢٦٩		
المطلوبات غير المتداولة					
قروض	١٤,٢	٨٧,٧٩٥,٩٩٣	٨٧,٧٩٥,٩٩٣		
مطلوبات عقود الإيجار	٢,٣	٤,٧٩٥,٩٩٣	--		
محتجزات دائنة	١٧	٦١٤,٦٣٤	١,٨٨١,٠٣٢		
مُخصّصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٨	٢١,٨٦٧,٥٧٨	٢٥,١٩٣,٤٠٤		
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		١١٥,٠٧٤,١٩٨	١١٤,٨٧٠,٤٢٩		
إجمالي المطلوبات		٦٠٣,٨١٢,٣٧٢	٥٩٦,٥٩٣,٦٩٨		
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		١,٤٢٢,٢٠٣,٣٥١	١,٣٧٠,٠٩٣,٣٧٣		

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥، جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المؤدّدة وتُقرأ معها.

حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم					الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨ (مُحقّق)	
حقوق الأقلية غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية	أرباح محدّرة	احتياطي آخر	احتياطي قانوني	رأس المال	
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
٩٥٥,٤٧١,٢٨٣	٨٥,٧٧٧,١٤١	٨٦٩,٦٩٤,١٤٢	٢٨,٩٩٧,٢٤٠	٦٩٦,٩٠٢	٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٦,٧٨٢,٢٤٤)	(١,٤٣٤,١١٠)	(٥,٣٤٨,١٣٤)	(٥,٣٤٨,١٣٤)	--	--	
١,٢٢٨,٣٩٠	٤٨٦,٤٤٢	٧٤١,٩٤٨	٧٤١,٩٤٨	--	--	
٩٤٩,٩١٧,٤٦٩	٨٤,٨٦٩,٤٧٣	٨٦٥,٨٧,٩٥٦	٣٤,٣٩١,٠٥٤	٦٩٦,٩٠٢	٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
٦٢,٣٦٠,٢٠٨	٣,٦٧٣,٨٥١	٥٨,٣٦٢,٣٥٧	٥٨,٣٦٢,٣٥٧	--	--	
--	--	(٨,١٦٠,٨٥٨)	--	٨,١٦٠,٨٥٨	--	
(١,٤٥٩,٥٩)	--	(١,٤٥٩,٥٩)	--	--	--	
(١٩٣,٩٧٩,٣٦١)	(٤١,٤٧٠,٩٠٨)	(١٥٦,٥٠٨,١٢٣)	--	--	--	
(٤٣٠,١٥,٨٧٦)	(٢٦,٢٦٥,٨٧٦)	(٢٠,٧٥٠,٠٠٠)	--	--	--	
٧٧٣,٤٩٩,٦٧٥	٤٤,٧٦٦,٥٤٤	٧٤٨,٧٣٣,١٣١	٦٢,٣٨٣,٤٩٤	٨,٨٥٧,٧٦٠	٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٨ ديسمبر

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥، جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المُؤدّدة وتُقرأ معها.

الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨ (مُحقّق)
الآثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية
رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨
الآثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية
رقم ١٥ في ١ يناير ٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ - معدّل
إجمالي الدخل الشامل للسنة
المحوّل إلى احتياطي قانوني للسنة
المحوّل إلى صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية
آثر الاستحواذ الجديد على الحصص المتبقية
للحقوق غير المسيطرة
توزيعات أرباح

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
٢٠١٨	٢٠١٩		
ريال قطري	ريال قطري		
٦٢,٠٣٦,٢٠٨	٥٤,٥٨٠,١٤٣		صافي ربح السنة
٥,٧٤٨,٠٧١	٥,٢١٤,٦٩١		تعديلات:
--	٤,١٥٧,٣٥٨	٢٤	استهلاك ممتلكات ومعدات
٣٢٢,٠٨٥	(٥٣٠,٩٩١)		استهلاك حق استخدام الاصول
٦٠٥,٧٧٣	(٧,١٥٩,٦٣٠)	١١	(ربح)/ خسارة من استبعاد ممتلكات ومعدات
٥,٦٢٩,٦١٩	٣,٨٨١,٠٠٦	١٨	(ربح)/ خسارة من إعادة تقييم الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة
(٣,٢٩٨,٣٨٩)	--	١٨	مخصّص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٧,٨٤٢,٠٦٣	١٤٤,٠٥٦		ردّ لمخصّص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
١١,٩٤٣,٣٤٣	١٥,٦٦٦,٩١٢		مخصّص انخفاض قيمة المخزون
١٥٠,٠٤٥	(٧٥,٦٣٥)		تكلفة التمويل
١٦٩,٣٨٠	٤٠,٤٤٧	٢٤	صافي التغير في مصاريف الخصومات للمحتجزات المدينة
(٢٨,٧٥٠,٠٠٠)	--	١٠	المكون من مخصّص محتجزات مدينة
--	٨٩٦,٨٩٦	٢٤	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٧٦٢,٦٤٣	١,٦٥٨,١١٨	٢٤	شطب ديون معدومة
٤٨,٧١٧	--	٢٤	مخصّص خسائر ائتمانية متوقعة للذمم التجارية المدينة
٦٣,٢٠٩,٥٥٨	٧٨,٤٧٣,٣٧١		مخصّص خسائر ائتمانية متوقعة للأرصدة المدينة الأخرى
(١٤,٨٥٢,٨٧٩)	١٩,٠٣٥,٣٣٠		التغيرات في رأس المال العامل:
١,٨٣٩,٦٨٢	٥,٤٦٨,٣٧٨		مخزون
(٢,٤٥٣,٩٢٨)	(٣٦,٠٣٥,٨٦٢)		مطلوب من أطراف ذات علاقة
(٤,٢٤٦,١٥٥)	(٣٦,٢٨٢,٩٧٢)		مستحقات من العملاء مقابل عقود أعمال
٢,٧٣٨,٩٧٢	(١٧,٢٦٩,٥٨٥)		ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
٤,٥٨٨,١٠٩	٧,٨٠٨,٥٧١		مطلوب إلى أطراف ذات علاقة
(٧,٦٤٨,١٩٣)	(١٤,٢٤٩,٩٧٣)		محتجزات مدينة
١٨,٢٠٦,٢٣٩	(٤,٥٥٦,٢١٩)		إجمالي المبالغ المستحقة للعملاء مقابل عقود أعمال
٥٩٥,٧٤٦	(١,٢٦٦,٣٩٨)		ذمم تجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى
٦١,٩٧٧,١٥١	١,١٢٤,٦٤١		محتجزات دائنة
(١١,٩٤٣,٣٤٣)	(١٥,٢٩١,٧٦٦)	١٨	نقد ناتج من الأنشطة التشغيلية
(٧,٢٧٦,٥٨٦)	(٧,٢٠٦,٨٣٢)		تكلفة التمويل المدفوعة
٤٢,٧٥٧,٢٢٢	(٢١,٣٧٣,٩٥٧)		مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
			صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الانشطة الاستثمارية
(٧,٨٥٧,٩١٨)	(١,٣٧٧,٠٠٨)		شراء ممتلكات ومعدّات
--	(٧٣,٠٠٠)		الاستحواذ على استثمارات عقارية
(١٥٠,٥٠٠,٠٠٠)	--	١,٢	الاستحواذ على حقوق الأقلية غير المسيطرة
٩٤,٦٣٠	٦٣٢,٩٤٧		عوائد من بيع الممتلكات والمعدات
(١٥٨,٢٦٣,٢٨٨)	(٨١٧,٠٦١)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

تُشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥، جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المُؤدّدة وتُقرأ معها.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحّدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١. معلومات عامة

١,١ الأنشطة العامة

إنّ مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة" أو "الأم") مسجلة في دولة قطر تحت سجل تجاري رقم ٣٩١٢٧، وقد تمّ تعديلها من خلال تعديل الكيان القانوني للشركة من ذات مسؤولية محدودة إلى شركة قطرية مساهمة عامة اعتباراً من ١١ مايو ٢٠١٧.

تعمل الشركة في مجالات متنوعة من الاستثمارات داخل دولة قطر وفقاً للممارسات التجارية والاقتصادية المتداولة.

كانت الشركة مسجلة قبل هذا التاريخ تحت نفس السجل التجاري رقم ٣٩١٢٧ كشركة ذات مسؤولية محدودة اعتباراً من ١١ مايو ٢٠٠٨. يقع مكتب الشركة المسجل ومقرّها الرئيسي في "ص.ب: ٣٩٨٨، الدوحة، دولة قطر.

تتضمّن البيانات المالية المُوَحّدة كل من البيانات المالية للشركة، وتلك المتعلقة بشركاتها التابعة وحصة الشركة من العمليات المشتركة (يُشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والمذكورة على النحو الآتي أدناه:

اسم الشركات التابعة	نسبة الملكية %		النشاط الرئيسي
	٢٠١٩	٢٠١٨	
الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية - ذ.م.م	١٠٠	١٠٠	تعمل بشكل رئيسي في التجارة في أنظمة إنذار الحريق والأنظمة الأمنية وأعمال المقاولات المتعلقة بها.
شركة تريلكو المحدودة - ذ.م.م	١٠٠	١٠٠	تعمل بشكل رئيسي في الأنشطة التجارية المختلفة
الشركة المتحدة للتوريدات ذ.م.م	١٠٠	١٠٠	تعمل بشكل رئيسي في تجارة المواد الكهربائية ومواد البناء
شركة واطر ماستر (قطر) ذ.م.م	٦٣,٣	٦٣,٣	تعمل بشكل رئيسي في مجال أعمال المقاولات المتعلقة بمعالجة المياه
شركة الهندسة الإلكترونيةميكانيكية - ذ.م.م	٦٨,٥	٦٨,٥	تعمل بشكل رئيسي في مجال تركيب وصيانة الأعمال الإلكترونيةميكانيكية
شركة التطوير العمراني للمقاولات والتجارة - ذ.م.م	٥١	٥١	تعمل بشكل رئيسي في أنشطة المقاولات والتجارة في مواد البناء
شركة دباس للمقاولات - ذ.م.م	٥١	٥١	تعمل بشكل رئيسي في التجارة في المعدات الكهربائية ومفاتيح التبديل والإنارة وتركيب الأدوات والآلات الكهربائية والمعدات الإلكترونيةميكانيكية وأعمال الصيانة
شركة تريلكو لمواد البناء - ذ.م.م	٨٥	٨٥	تعمل بشكل رئيسي في مجال التجارة في الأخشاب والصلب ومواد البناء

تقع جميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه في دولة قطر، وقد قامت بإعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري.

١,٢ الإستحواذ على حقوق الأقلية غير المسيطر

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بالإستحواذ على حقوق الأقلية غير المسيطر عليها للشركة المتحدة للأنظمة الهندسية ذ.م.م البالغة ٣٩,٦% ، وبالتالي زادت مساهمتها إلى ١٠٠٪. بلغ المقابل النقدي ١٩٣,٤٧٩,٠٣١ ريال قطري إستناداً إلى التقييم المعد من قبل مقيم مستقل مع تعديلات مرتبطة بالزيادة في الرصيد النقدي بتاريخ الإستحواذ لمبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري وذلك من خلال (١) تمويل بنكي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري من أحد البنوك المحلية ،(٢) مبلغ نقدي ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري من خلال الفائض في الرصيد النقدي للشركة ، اما المبلغ المتبقى وقدره ٤٣,٤٧٩,٠٣١ ريال قطري فسوف يتم تسديده على اقساط نصف سنوية إبتداءً من إبريل ٢٠١٩.

كانت القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية - ذ.م.م و المنسوبة إلى المساهمين غير المسيطرين ٤٢,٣٠٥,٦٥١ ريال قطري.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٩ ريال قطري	٢٠١٨ ريال قطري
(٢٠,٢١٤,٢٤٧)	(٢٠,٤٥٩,٩٥٨)
(١,٩٦٠,٠٠٠)	(٢٢,٢٦٥,٨٧٢)
(٤,٣٨٣,٣٩٩)	--
٤٣,٦٢٠,٤٩٩	١٠١,٥٦١,٥٣٢
١٧,٠٦٢,٨٥٣	٥٨,٨٣٥,٧٠٢
(٥,١٢٨,١٦٥)	(٥٦,٦٧٠,٣٦٤)
٩,٧٠٥,٨٩٦	٦٦,٣٧٦,٢٦٠
٤,٥٧٧,٧٣١	٩,٧٠٥,٨٩٦

إيضاحات

الأنشطة التمويلية

أرباح مدفوعة

أرباح مدفوعة لحقوق الاقلية غير المسيطرة

المسدد من مطلوبات عقود ايجار

صافي الحركة على القروض

صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية

صافي النقص في النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه في بداية السنة

النقد وما في حكمه في نهاية السنة

٢,٣

٤

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

استحوذت الشركة الام على كافة الحصص المتبقية للشركة المتحدة للأنظمة الهندسية - ذ.م.م حيث أثبتت على مر السنوات السابقة أداء مالي قوي نتج عنه تدفق نقدي وفير، قروض محدودة، وتوزيع سنوي للأرباح، مشروعات كبيرة مع عملاء وهوامش ربح مرتفعة، والتي سوف تعمل على رفع المركز المالي للمجموعة حاضراً و مستقبلاً. حيث تضمنت إتفاقيات البيع والشراء الموقعة فيما بين المشتري “الشركة” والبائع “المساهمين غير المسيطرين” بتحويل كافة الأرباح أو الخسائر الناجمة من العمليات التشغيلية لشركة المتحدة للأنظمة الهندسية ذ.م.م إلى المجموعة بما في ذلك أية مطلوبات ضريبية من بداية السنة ٢٠١٨. ان الشركة بصدد الانتهاء من كافة المتطلبات القانونية بهذا الصدد.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، قامت الشركة بالاستحواذ على حصة الملكية المتبقية البالغة ٢٤,٥٪ في أسهم التصويت للشركة المتحدة للتوريدات ذ.م.م، والتي عملت على زيادة حق الملكية إلى ١٠٠٪. تم دفع المقابل الكلي البالغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري والذي يستند على تقييم داخلي، وحسب الإتفاق المتبادل مع المساهم غير المسيطر طبقاً لإتفاقية البيع والشراء إلى المساهم غير المسيطر. القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة المتحدة للتوريدات ذ.م.م المنسوبة إلى المساهمين غير المسيطرين جاء بالسالب بمبلغ ٨٣٤,٧٤٣ ريال قطري. قامت الشركة بتملك جميع حصص الملكية المتبقية في الشركة المتحدة للتوريدات ذ.م.م، وذلك لأنه من المتوقع حصول الشركة على مزايا تنافسية في قطاع تجارة مواد البناء سويأ مع كيان آخر في المجموعة يعمل في نفس المجال.

١,٣ عملية الطرح العام

قد قامت الشركة بطرح الأسهم للاكتتاب العام خلال الفترة من ٨ يناير ٢٠١٧ إلى ٢٢ يناير ٢٠١٧ كما تم تمديد فترة الاكتتاب لمدة اسبوعين اضافيين. قد قامت الشركة بعرض ٤٩,٨٠٠,٠٠٠ أسهم عادية وهى تمثل ٦٠٪ من رأس المال المعدل. إن السعر المعروض كانت قيمته ١٠,١ ريال قطري للسهم الواحد وتمثل قيمته الاسمية ١٠ ريال قطري للسهم الواحد ومصاريف الطرح العام بقيمة ١,٠ ريال قطري للسهم الواحد.

حصلت مجموعة استثمار القابضة على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة بموجب قرار سعادة الوزير رقم ٢٨٦ بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٥ بتحويل الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة الى شركة مساهمة عامة برأس مال قدره ٨٦,٣٧,٩١٤ ريال قطري بناء على تعيين خبير من وزارة العدل بغرض ادراج اسهمها لدى بورصة قطر. وبغرض طرح حصة من أسهم الشركة للاكتتاب العام للجمهور بدولة قطر، تقدمت الشركة في ١١ اغسطس ٢٠١٥ بطلب طرح وإدراج حصة من أسهمها لدى بورصة قطر، وقد طلبت هيئة قطر للأسواق المالية من الشركة تقييم جديد للشركة وشركاتها التابعة من قبل مقيمين معتمدين لدى الهيئة ، تم اعادة تحديد قيمة الشركة بمبلغ ٨٣ مليون ريال قطري موزعة على ٨٣ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠ ريال قطري للسهم. بما يعادل قيمة الشركة حسب التقييم. وليس حسب قيمة حقوق الشركاء الدفترية للمجموعة.

حصلت المجموعة بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٧ على السجل التجاري المُعدّل من وزارة الاقتصاد والتجارة، وقد بلغ رأس المال ٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

٢,١ فقرة الالتزام

تمّ إعداد هذه البيانات المالية المُوحَّدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي صادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطرية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥.

أساس القياس

تمّ إعداد هذه البيانات المالية المُوَحَّدة للمجموعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل، باستثناء الاستثمارات العقارية والأدوات المالية التي تمّ قياسها بالقيمة العادلة.

إنّ القيمة العادلة هي السعر المُستلم لبيع أي أصل من الموجودات أو السعر الذي تمّ دفعه لتحويل التزام ضمن معاملة عادية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يُمكن ملاحظته بشكل مباشر أو تقديره باستخدام طرق وأساليب تقييم أخرى.

لغراض التقارير المالية، يتم تصنيف قياس القيمة العادلة إلى مستوى ١ أو ٢ أو ٣، سناً إلى درجة المُدخلات التي يتمّ بواسطتها ملاحظة قياس القيمة العادلة ومدى أهمية المُدخلات في قياس القيمة العادلة بشكل كامل، والموضحة على النحو التالي:

(١) مُدخلات المستوى ١ هي الأسعار المتداولة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات أو التزامات ومطلوبات

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ممتائلة يُمكن للشركة الوصول إليها في تاريخ القياس؛

(II) مُدخلات المستوى ٢ هي مُدخلات، عدا الأسعار المدرجة الموجودة في المستوى ١، والتي يُمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

(III) مُدخلات المستوى ٣، هي مُدخلات لا يُمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تمّ عرض هذه البيانات المالية المُوَحَّدة بالريال القطري، والتي تمثل العملة الوظيفية للمجموعة.

٢,٢ أساس التوحيد

تتضمّن البيانات المالية المُوَحَّدة، البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. يتمّ تحقيق السيطرة عندما يكون للشركة:

- السلطة على الجهة المُستثمر بها (بمعنى، الحقوق القائمة والحالية التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات العلاقة للجهة المُستثمر بها)؛
- التعرض إلى، أو الحقوق في، العوائد المتغيرة، الناجمة عن شراكتها مع الجهة المُستثمر بها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المُستثمر بها للتأثير على قيمة عوائد الاستثمار.

تقوم الشركة بإعادة تقييم فيما إذا كانت تملك القدرة على التحكم في الجهة المُستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف التي تشير إلى وجود تغييرات في عنصر أو أكثر من عناصر التحكم الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما تملك الشركة نسبة أقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو حقوق مشابهة للجهة المُستثمر بها، يكون لديها السيطرة على الجهة المُستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات العلاقة للجهة المُستثمر بها بشكل احادي.

تأخذ الشركة بعين الاعتبار، كافة الحقائق والظروف المعنية في تقييم فيما إذا كان لديها سلطة على أي جهة مُستثمر بها، بما في ذلك:

- حجم تملك الشركة لحقوق التصويت بالنظر لحجم تملك حقوق التصويت المتعلقة بالأطراف الأخرى ؛
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، او التي تحتفظ بها الأطراف الأخرى ؛
- الحقوق الناشئة عن أي اتفاقيات تعاقدية أخرى؛ و
- أي حقائق أو ظروف أخرى قد تشير بأن الشركة تملك أو لا تملك القدرة الحالية لتوجيه النشاطات المتعلقة بالوقت الذي يجب فيه إتخاذ القرار والتي تتضمن التصويتات التي تم إجرائها في إجتماعات المساهمين السابقة.

يتم توحيد الشركة التابعة عندما تحصل الشركة الأم على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. يتمّ إدراج موجودات ومطلوبات و نتائج الربح او الخسارة ومصروفات الشركة التابعة، المُستحوذ عليها أو التي تمّ التصرف بها خلال السنة، ضمن البيانات المالية المُوَحَّدة من التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة حتى تاريخ فقدان الشركة السيطرة على الشركة التابعة..

يتمّ توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل على مساهمي الشركة وعلى حقوق الأقلية غير المسيطرة. كما يتمّ توزيع إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة على مساهمي الشركة وحقوق الأقلية غير المسيطرة، حتى لو ترتب على ذلك وجود عجز في رصيد حقوق الأقلية غير المسيطرة.

يتمّ عرض حقوق الأقلية غير المسيطرة في صافي الموجودات في الشركات التابعة الموحّدة بشكل منفصل عن حقوق مالكي المجموعة. تتضمن حقوق الأقلية غير المسيطرة قيمة هذه الحصص كما في تاريخ التوحيد الأصلي، بالإضافة إلى حصة الأقلية في تغيرات حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج. يتمّ تخصيص الخسائر المتعلقة بالأقلية التي تزيد عن حصصهم في حقوق الملكية للشركات التابعة مقابل حصص المجموعة، باستثناء المدى الذي يكون فيها للأقلية التزام مُلزم وكانت قادرة على استثمار إضافي لتغطية الخسائر.

عند الضرورة، يتمّ إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة، لكي يتمّ توحيد السياسات المحاسبية لها مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يتمّ استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والدخل والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل عند التوحيد.

تعرض البيانات المالية المُوَحَّدة معلومات مقارنة عن الفترة السابقة.

تم إدراج التغييرات في ملكية الشركة في شركات تابعة معينة يُرجى الرجوع إلى إيضاح الإفصاح (١,٢) والتي لا تؤدي إلى فقدان الشركة لسيطرتها على تلك الشركات التابعة، كمعاملات في حقوق الملكية.

يتمّ تعديل القيم الدفترية لحصص الشركة وحقوق الأقلية غير المسيطر من أجل عكس التغيرات في حقوقها ذات الصلة في تلك الشركات التابعة. أي فرق بين المبلغ المعدّل من حقوق الأقلية غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم، يتمّ الاعتراف به في حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة.

عندما تفقد الشركة السيطرة على أي شركة تابعة، يتمّ الاعتراف بأي ربح أو خسارة، كربح أو خسارة، باحتساب الفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المُستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية، و (١١) القيمة الدفترية السابقة للموجودات والالتزامات للشركة التابعة وحقوق الأقلية غير المسيطرة.

عند الاعتراف بموجودات الشركة التابعة في المبالغ المُعاد تقييمها، أو القيم العادلة ومجموع الربح أو الخسارة ذات العلاقة في بنود الدخل الشامل الآخر، وتمّ إدراجها في حقوق الملكية، فإنّ المبالغ المُعترف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الآخر وتمّ إدراجها في حقوق الملكية، تتمّ المحاسبة عنها كما لو أنّ المجموعة قامت بالاستبعاد المباشر للموجودات ذات الصلة (أي، تمّت إعادة تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة، أو تحويلها مباشرة إلى أرباح مدوّرة كما هو مُحدّد بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية).

إنّ القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة، يُعتبر كما لو كان القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي للمحاسبة اللاحقة تحت معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩: الاعتراف والقياس، أو ، متى ينطبق، على التكلفة حول الاعتراف الأولي بأي استثمار في شركة حليفة أو في شركة مشروع مشترك.

تجميع الأعمال

تقوم المجموعة باحتساب عمليات تجميع الأعمال باستخدام طريقة الاقتناء عندما يتمّ تحويل السيطرة إلى المجموعة. يتمّ قياس المُقابل المُحوّل في الإقتناء بالقيمة العادلة كما هو الحال بالنسبة لصافي الموجودات المقتناه ، يتم إختبار أية شهرة تنشأ سنويًا لتحديد إنخفاض القيمة.

٢,٣ التغييرات التي طرأت على السياسات المحاسبية والإفصاحات

أ) المعايير الجديدة والمعدلة والتحسينات على المعايير التي أصبحت سارية المفعول في السنة الحالية

إن المعيار الدولي للتقارير المالية (” المعيار “) رقم ١٦ أصبح ساري المفعول من تاريخ ١ يناير ٢٠١٩. إن طبيعة وتأثير التغيرات نتيجة تطبيق هذا المعيار تم بيانها أدناه. عدة تعديلات وتفسيرات أخرى تم تطبيقها لأول مرة إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية الموحدة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لاي من المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات على معايير صدرت ولكن غير سارية المفعول بعد.

١) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ “الإيجارات”

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ في يناير ٢٠١٦ ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ الإيجارات، والتفسير من لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٤. بتحديد ما إذا كان التنظيم يحتوي على إيجار، وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم ١٥ “الأيجارات التشغيلية – الحوافز” وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعيار رقم ٢٧ تقييم جوهر المعاملات التي تنطوي على شكل قانوني من أشكال الإيجار.

ينص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ على مبادئ الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار ويتطلب من المستأجر تفسير كافة عقود الإيجار بموجب نموذج داخل المركز المالي مشابه لتفسير عقود الإيجار التمويلي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. يشمل المعيار إستثنائين إعتراف للمستأجرين – عقود إيجار الموجودات “منخفضة القيمة” (مثل أجهزة الحاسب الآلي الشخصية) والإيجار قصير الأجل (أي الإيجار بمدة إيجار ١٢ شهراً أو أقل). بتاريخ بداية عقد الإيجار، سيقوم المستأجر بالإعتراف بالمطلوبات للقيام بمدفوعات الإيجار (أي مطلوبات الأيجار) والموجود المشار إليه الذي يمثل الحق لإستخدام الموجود خلال مدة عقد الإيجار (أي حق استخدام الموجود). سيكون مطلوب من المستأجرين الإعتراف بشكل منفصل بمصاريف الفائدة على مطلوبات عقد الإيجار ومصاريف الإهلاك على حق استخدام الأصل. كما سيكون مطلوب من المستأجرين أيضا قياس مطلوبات الإيجار عند وقوع أحداث معينة (مثل التغيير في شروط الإيجار، التغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية الناتجة عن التغيير في

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مؤشر أو سعر مستخدم لتحديد تلك المدفوعات) إن المستأجر بشكل عام يعترف بمبلغ إعادة القياس لمطلوب الأيجار كتعديل لحق إستخدام الموجود.

إن أحتساب المؤجر للأيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ لم تتغير بشكل جوهري من الأحتساب وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. سوف يستمر المؤجر على قياس الأيجارات مستخدماً أسس التصنيف وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ مع التمييز بين نوعين من الأيجارات: الأيجارات التشغيلية والتمويلية.

طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ مستخدمة النهج المستقبلي المعدل. وفقاً لهذا النهج لم تقم المجموعة بأعادة تعديل الأرقام المقارنة ولكن تم الاعتراف بالتأثير التراكمي لتبني تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، إن وجدت، كتعديل لحقوق الملكية كما في ١ يناير ٢٠١٩.

أختارت المجموعة بأن لا تشمل التكلفة المبدئية المباشرة في قياس حق إستخدام الأصل للأيجارات التشغيلية الموجودة كما في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ وهو ١ يناير ٢٠١٩. بهذا التاريخ أختارت المجموعة أيضاً قياس حق إستخدام الأصل بمبلغ يساوي مطلوب الأيجار المعدل لأية دفعات إيجار مقدمة أو مستحقة بتاريخ الانتقال.

عند الانتقال، قامت المجموعة بتطبيق الإعفاءات الاختيارية للعقود التي تمّت المحاسبة عليها سابقاً على أنها عقود إيجار تشغيلية بمدة إيجار متبقية أقل من ١٢ شهراً، ولعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة، وذلك بعدم الاعتراف بحق استخدام الموجودات، لكن بأن تأخذ بعين الاعتبار نفقات عقد الإيجار على أساس القسط الثابت على مدة الإيجار المتبقية.

لعقود الإيجار التي تمّ تصنيفها سابقاً على أنها عقود تأجير تمويلي، فإنّ حق استخدام الأصل والتزام عقد الإيجار يتمّ قياسهما بتاريخ التطبيق الأولي بنفس المبالغ كما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS ١٧) في الحال قبل تاريخ التطبيق الأولي.

عند الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ (IFRS ١٦)، فإنّ المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض التدرجي المطبّق على مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ (IFRS ١٦) كان ٦,٧٥٪.

بناءً على ما ورد أعلاه، كما في ١ يناير ٢٠١٩:

- حق استخدام الموجودات البالغ ٧,١٥٨,٥٩٧ ريال قطري، تمّ الاعتراف به وعرضه بشكل منفصل في بيان المركز المالي الموحد.
- مطلوبات عقود الإيجار الإضافية البالغة ٧,١٥٨,٥٩٧ ريال قطري، تمّ الاعتراف بها.
- صافي الأثر لهذه التعديلات لم يكن له تأثير على الأرباح المدوّرة.

ريال قطري	
١٦,٠٦٧,١٨٤	التزامات عقود الإيجار التشغيلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ :الإعفاء من الاعتراف لـ
(٨,٠٤٢,٧٦٥)	عقود الإيجار قصيرة الأجل
(٨,٤٧٤,٢٩٥)	عقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة-
٧,٥٩٢,٨٨٩	التزامات عقود الإيجار التشغيلية قبل الخصم في ١ يناير ٢٠١٩
٦,٧٥٪	المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض التدرجي كما في ١ يناير ٢٠١٩
٧,١٥٨,٥٩٧	التزامات عقود الإيجار التشغيلية المخصومة في ١ يناير ٢٠١٩
لا شيء	الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار المُصنّفة سابقاً كعقود تأجير تمويلي
لا شيء	خيارات تمديد محدّدة معقولة
٧,١٥٨,٥٩٧	إجمالي مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ في ١ يناير ٢٠١٩
٣,٢١٩,٩٣٦	وهي كالآتي:
٣,٩٣٨,٦٦١	عقود الإيجار قصيرة الأجل
	عقود الإيجار طويلة الأجل

إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المبالغ التالية معترف بها بموجب المعيار الجديد، ومتضمنة تحت بند بيان المركز المالي الموحد وبيان الربح أو الخسارة الموحد وبيان الدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحدة.

الأثر على بيان المركز المالي المُوحّد:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ريال قطري	١ يناير ٢٠١٩ ريال قطري
الموجودات موجودات حق الاستخدام	<u>١٣,١١٨,٦٦٣</u>	<u>٧,١٥٨,٥٩٧</u>
المطلوبات مطلوبات عقود الإيجار	<u>١٣,٢٦٧,٧٦٨</u>	<u>٧,١٥٨,٥٩٧</u>
مطلوبات عقود الإيجار معروضة في بيان المركز المالي الموحّد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على النحو التالي:		
غير متداولة	٤,٧٩٥,٩٩٣	ريال قطري
متداولة	<u>٨,٤٧١,٧٧٥</u>	<u>٨,٤٧١,٧٧٥</u>
	<u>١٣,٢٦٧,٧٦٨</u>	<u>١٣,٢٦٧,٧٦٨</u>

الأثر على بيان الربح أو الخسارة المُوحّد (زيادة/ نقصان) للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	ريال قطري
رسوم انخفاض القيمة لموجودات حق الاستخدام	<u>٤,١٥٧,٣٥٨</u>
تكلفة التمويل على مطلوبات عقود الإيجار	<u>٣٧٥,١٤٦</u>
المصروفات المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة	<u>٢,٣٩٥,٨٤٢</u>
إجمالي التدفق النقدي المدفوع من عقود الإيجار	<u>٤,٣٨٣,٣٩٩</u>

٢ تعديلات أخرى على المعايير

طبّقت المجموعة كذلك التفسيرات والتعديلات التالية على المعايير في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

التفسير ٢٣ الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) بخصوص عدم اليقين المتعلق بمعالجة ضريبة الدخل

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ (IFRS ٩): مزايا الدفع مُقدماً مع التعويض السلبي

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٩ (IAS ١٩): التعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢٨ (IAS ٢٨): الحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة

تغييرات أخرى

التحسينات السنوية دورة ٢٠١٥-٢٠١٧

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ (IFRS ٣) تجميع الأعمال

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١١ (IFRS ١١) الترتيبات المشتركة

معيار المحاسبة الدولي ١٢ (IAS ١٢) ضرائب الدخل

إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

معيار المحاسبة الدولي ٢٣ (IAS ٢٣) تكاليف الاقتراض

إنّ اعتماد ما ذكر أعلاه لم يؤدي إلى تغييرات في صافي الربح أو صافي موجودات المجموعة التي تمّ الإفصاح عنها سابقاً.

المعايير الجديدة والمعدّلة لم تصبح نافذة بعد، لكنها متاحة للتطبيق المبكّر

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة المبيّنة أدناه والمتاحة للتطبيق المبكّر للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لن تكون سارية ونافذة حتى فترة لاحقة، ولم يتمّ تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

من غير المتوقع أن يكون لاعتمادها أي تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

المواضيع	تاريخ النفاذ
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (تجميع الأعمال)	١ يناير ٢٠٢٠
التعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)	١ يناير ٢٠٢٠
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ (IAS ١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٨ (IAS ٨) "	١ يناير ٢٠٢٠
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ (IFRS ١٧) عقود التأمين	١ يناير ٢٠٢٣
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ (IFRS ١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ (IAS ٢٨): التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): المبيعات والمساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركة الشقيقة أو المشروع المشترك	سيتمّ تحديد تاريخ النفاذ

٢,٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

(أ) الإيرادات من العقود مع العملاء

تعمل المجموعة في مجال بيع المواد الغذائية والمواد الكيماوية ومعدات الحماية (أجهزة إنذار الحريق، الدوائر التلفزيونية المغلقة CCTV) والمواد الكهربائية ومواد البناء وخدمة التركيب والصيانة والمقاولات، بالإضافة إلى المقاولات المتخصصة وتوفير تقديم خدمة إدارة المشاريع.

يتمّ الاعتراف بالإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء عندما يتمّ تحويل السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

الإفصاحات عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء، مبيّنة في الإيضاح ٣.

مبيعات معدات الحماية

يتمّ الاعتراف بالإيرادات المتأتية من بيع معدات الحماية بمرور الوقت، باستخدام طريقة المُدخلات لقياس الإنجاز مقابل الاكتفاء الكامل بالخدمة.

تأخذ المجموعة بعين الاعتبار فيما إذا كانت هناك وعود وتعهدات أخرى في العقد، والتي هي عبارة عن التزامات أداء منفصلة، يجب تخصيص جزء من سعر العقد لها (مثل، الكفالات، نقاط ولاء العملاء). عند تحديد سعر العقد لبيع معدات الحماية، تقوم المجموعة بالنظر في آثار المقابل المتغير، ووجود عناصر تمويل كبيرة ومقابل غير نقدي ومقابل واجب الدفع للعميل (إن وجد).

مبيعات المواد الكهربائية ومواد البناء

يتمّ الاعتراف بالإيرادات المتأتية من بيع المواد الكهربائية ومواد البناء في الوقت الذي يتمّ فيه تحويل السيطرة على الأصل للعميل، بشكل عام عند تسليم المعدات. مدة الائتمان العادية تكون من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً عند التسليم.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

خدمات الإنشاءات المدنية

تعترف المجموعة بإيرادات خدمات الإنشاءات المدنية بمرور الوقت، باستخدام طريقة مدخلات لقياس الإنجاز مقابل الاكتفاء الكامل بالخدمة، وذلك لأنّ أداء المجموعة يُشكّل أو يُعزز وجود أصل مسيطر عليه من قبل العميل.

خدمات التركيب

تقوم المجموعة بتقديم خدمات تركيب والتي قد تُباع إمّا منفردة أو مجتمعة مع بيع المعدات إلى عميل. تقوم المجموعة بتخصيص سعر العقد بناءً على أسعار البيع المنفصلة النسبية للمعدات وخدمات التركيب. تعترف المجموعة بالإيرادات المتأتية من خدمات التركيب بمرور الوقت، باستخدام طريقة مدخلات لقياس الإنجاز مقابل الاكتفاء الكامل بالخدمة، وذلك لأنّ العميل يستلم المنافع المقدّمة إليه من المجموعة ويستهلكها في نفس الوقت. يتمّ الاعتراف بالإيرادات المتأتية من بيع المعدات عند وقت معين، وهو بشكل عام، عند تسليم المعدات.

عند تحديد سعر المعاملة، تقوم المجموعة بدراسة المقابل المتغير، ووجود عنصر تمويل هام ومقابل غير نقدي ومقابل واجب الدفع للعميل (إن وجد).

(I) المقابل المتغير

إذا كان المقابل بالعقد يشمل مبلغاً متغيراً، تقوم المجموعة بتقدير مبلغ المقابل الذي يكون مستحقاً لها مقابل تحويل السلع إلى العميل. يتمّ تقدير المقابل المتغير عند بداية العقد، ويتمّ تقييده حتى يكون من المرجح جداً أن لا يحدث عكس الإيرادات الهام في مبلغ الإيرادات التراكمي المعترف به عند اتخاذ قرار بخصوص عدم اليقين المصاحب للمقابل المتغير لاحقاً. بعض عقود بيع المعدات الإلكترونية تعمل على تزويد العملاء بحق الإرجاع وتخفيضات على المبلغ. تعمل حقوق الإرجاع وتخفيضات المبلغ على نشوء مقابل متغير.

• حقوق الإرجاع

تقدّم بعض العقود للعميل حق إرجاع السلع خلال فترة معينة. تقوم المجموعة باستخدام طريقة القيمة المتوقعة لتقدير السلع التي لن يتمّ إرجاعها، لأنّ هذه الطريقة تتنبأ بطريقة مثلى بمبلغ المقابل المتغير الذي تستحقه المجموعة. متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ (IFRS ١٥) عن التقديرات المقيدة للمقابل المتغير يتمّ تطبيقها أيضاً لتحديد مبلغ المقابل المتغير الذي يمكن شموله في سعر المعاملة. للسلع المتوقع إرجاعها، بدلاً من الإيراد، تعترف المجموعة بالتزام الاسترداد. كما يتمّ الاعتراف بحق الأصل المرتجع (والتعديل المماثل على تكلفة المبيعات) لحق استرداد المنتجات من العميل.

(II) المقابل غير النقدي

تطبّق المجموعة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ (IFRS ١٣) قياس القيمة العادلة، في قياس القيمة العادلة للمقابل غير النقدي. إذا كان من غير الممكن تقدير القيمة العادلة بطريقة معقولة، فيتمّ قياس المقابل غير النقدي بطريقة غير مباشرة بالإشارة إلى سعر البيع المنفصل لمعدات مكافحة الحريق.

أرصدة العقود

موجودات العقود

أصل العقد هو الحق في المقابل عوضاً عن السلع أو الخدمات المحوّلة إلى العميل. إذا قامت المجموعة بالتنفيذ من خلال تحويل سلع أو خدمات إلى عميل قبل قيام العميل بدفع المقابل أو قبل استحقاق الدفعة، يكون أصل العقد معترف به للمقابل المكتسب والذي يكون مشروطاً.

الذمم التجارية المدنية

تمثّل الذمم المدنية حق المجموعة في مبلغ المقابل غير المشروط (أي أنّ مرور الوقت يكون مطلوباً قبل استحقاق دفع المقابل). يُرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية للموجودات المالية، الأدوات المالية – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق.

مطلوبات العقود

مطلوبات العقود هي الالتزام بتحويل السلع أو الخدمات إلى عميل، والتي استلمت المجموعة مقابلتها لها (أو مبلغ المقابل المستحق) من العميل. إذا قام العميل بدفع المقابل قبل قيام المجموعة بتحويل السلع أو الخدمات إلى العميل، يتمّ

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الاعتراف بمطلوبات العقد عندما يتمّ أداء الدفعة أو يصبح الدفع مستحقاً (أيهما أسبق). يتمّ الاعتراف بمطلوبات العقد كإيراد عندما تقوم المجموعة بالتنفيذ بموجب العقد.

الاعتراف بالمصروفات

يتمّ إثبات المصروفات في الربح أو الخسارة عند حدوث انخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بانخفاض أي أصل أو زيادة أي من المطلوبات، ويمكن قياسها بشكل موثوق.

يتمّ إثبات المصروف على الفور في الربح أو الخسارة عندما لا ينتج عن النفقات أي منافع اقتصادية مستقبلية، أو عندما، وإلى المدى الذي، تكون فيه المنافع الاقتصادية المستقبلية غير مؤهلة أو لا تعود مؤهلة للاعتراف بها في بيان المركز المالي كأصل، كما هو الحال في حالات انخفاض قيمة الموجودات.

ب) الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لكيان ما، والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لكيان آخر.

الاعتراف الأولي والقياس

يتمّ تصنيف الموجودات المالية، عند الاعتراف الأولي، كما يتمّ بالتالي قياسها عند ذلك بالتكلفة المطفأة، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي على سمات التدفق النقدي التعاقدية للموجودات المالية، ونموذج عمل المجموعة لإدارتها. باستثناء الذمم التجارية المدنية التي لا تحتوي على عنصر تمويل هام، أو الذي قامت المجموعة بتطبيق الأداة العملية لأجلها، تقوم المجموعة بشكل أولي بقياس الأصل المالي بقيمته العادلة مُضافاً إليه، في الحالة التي لا يكون فيها الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة. يتمّ قياس الذمم التجارية المدنية التي لا تتضمن عنصر مالي هام أو الذي تقوم المجموعة بتطبيق الأداة العملية لأجلها، بسعر المعاملة المُحدّد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥.

من أجل تصنيف وقياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (OCI)، فإنه يحتاج إلى إنشاء تدفقات نقدية والتي هي 'دفعات فردية لأصل المبلغ والفوائد (SPPI)' على المبلغ الرئيسي المستحق. يُشار إلى هذا التقييم بأنه اختبار مدفوعات الفوائد وأصل الدين المفردة (SPPI)، ويتمّ تنفيذه على مستوى الأداة. الموجودات المالية بتدفقات نقدية ليست مدفوعات الفوائد وأصل الدين المفردة (SPPI)، يتمّ تصنيفها بقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بغض النظر عن نموذج العمل.

يشير نموذج عمل المجموعة لإدارة الموجودات المالية إلى كيفية إدارتها لموجوداتها المالية من أجل إنشاء تدفقات نقدية. يُحدّد نموذج العمل فيما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو عن بيع الموجودات المالية، أو كليهما.

الموجودات المالية المُصنّفة والتي يتمّ قياسها بالتكلفة المُطفأة، تُحفظ ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية، في الوقت الذي يتمّ فيه تصنيف وقياس الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (OCI) المحفوظة ضمن نموذج العمل، بحيث يكون الهدف من الاحتفاظ بكل منهما هو جمع التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تقوم المجموعة بالاعتراف بشكل أولي بالموجودات المالية بتاريخ نشأتها. يتمّ الاعتراف بالمطلوبات المالية بشكل أولي بتاريخ المتاجرة.

القياس اللاحق

لغايات القياس اللاحق، يتمّ تصنيف الموجودات المالية إلى أربع مجموعات:

الموجودات المالية بالتكلفة المُطفأة

يتمّ قياس الموجودات المالية بالتكلفة المُطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (EIR)، وتخضع إلى انخفاض القيمة. يتمّ الاعتراف بالأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عندما يتمّ إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو تخفيض قيمته. تشمل

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الموجودات المالية للمجموعة بالتكلفة المُطفأة، الذمم التجارية المدينة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة، والمحتجزات المدينة، إلخ.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

لا يمكن تصنيف استثمار المجموعة في أداة حقوق الملكية غير المدرجة كأداة ضمن التدفق المالي ونموذج العمل للحصول على دفعات المبلغ الرئيسي والفائدة، ولا يُمكن الاحتفاظ بها لجمع دفعات المبلغ الرئيسي والفائدة بشكل منفرد والبيع. وبالتالي، كما هو مسموح في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، قامت المجموعة بقياس الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

قامت إدارة المجموعة باستخدام طرق تقييم عائد توزيعات الأرباح لتقييم أسهم الملكية الخاصة بها غير المدرجة، وأرباح/ خسائر القيمة العادلة من هذا التقييم، والاعتراف مباشرة به في بيان الربح أو الخسارة المُوَحَّد.

انخفاض القيمة

تعترف المجموعة بمخصّص الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة (ECLs) في الموجودات المالية التي تمّ قياسها بالتكلفة المُطفأة.

تعتبر المجموعة بأنّ أي أصل مالي يكون في حالة إخفاق عند:

- (أ) إخفاق أو إهمال من قبل أي مدين؛
- (ب) إعادة جدولة أي مبلغ مستحق للمجموعة بأحكام ما كانت المجموعة لتأخذها بالاعتبار بخلاف ذلك؛
- (ج) مؤشرات على أنّ المدين سيدخل في حالة إفلاس؛ أو
- (د) بيانات ملحوظة تشير إلى أنّ هناك تخفيض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المتوقعة من مجموعة موجودات مالية.

الموجودات المالية التي يتمّ قياسها بالتكلفة المُطفأة

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة تتكوّن من الذمم التجارية المدينة والنقد لدى البنوك بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS ٩)، ويُقاس مخصّص الخسارة بموجب أي من الأسس التالية:

- خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً: هذه هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث تقصير محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد التقرير.
- خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة: هذه هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن كافة أحداث التقصير الممكنة خلال الحياة المتوقعة للأداة المالية.

لقد اختارت المجموعة قياس مخصّص الخسارة للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود عند مبلغ مساوي للخسائر الائتمانية مدى الحياة.

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي أصل مالي، قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، وعند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة دون تكلفة باهظة أو جهد كبير. تشمل هذه المعلومات، الكميات والمعلومات النوعية والتحليل، بناءً على الخبرة التاريخية وتقييم الائتمان المُبلّغ عنه وتشمل المعلومات المستقبلية.

تفترض المجموعة أنّ مخاطر الائتمان بالأصل المالي ازدادت بشكل كبير، إذا كانت مستحقة لأكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً. تعتبر المجموعة الأصل المالي في حالة تخلف عن الوفاء عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون قيام المجموعة باتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (إن وجد)، أو
- يكون الأصل المالي مستحق السداد لأكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير الاحتمال المرجح للخسائر الائتمانية. يتمّ قياس الخسائر الائتمانية حسب القيمة الحالية لكافة النواقص المالية (أي، الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة، وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتمّ خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الساري للموجود للأصل المالي.

الائتمان المُخفض للموجودات المالية

عند كل تاريخ تقرير، تقوم المجموعة بتقييم الموجودات المالية الدفترية بالتكلفة المُطفأة. يكون الأصل المالي 'منخفض القيمة الائتمانية' عندما يكون لأي حدث أو أكثر، أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي.

عرض انخفاض القيمة

مخصصات الخسارة للموجودات المالية التي تمّ قياسها بالتكلفة المطفأة، يتمّ خصمها من القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات. يتمّ عرض خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى في المصروفات العمومية والإدارية في بيان الربح أو الخسارة.

عند تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية (الممتلكات والمعدات) لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على وجود انخفاض قيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، عندها يتمّ تقدير المبلغ القابل للاسترداد للموجودات.

لغايات اختبار انخفاض القيمة، يتمّ تجميع الموجودات معاً في أصغر مجموعة من الموجودات بحيث تنتج التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر، والمستقل بشكل كبير عن التدفقات النقدية للموجودات الأخرى أو الوحدات المنتجة للنقد (CGUS).

القيمة القابلة للاسترداد لأي أصل أو وحدة إنتاج النقد، هي القيمة الأكبر من بين قيمتها المستخدمة وقيمتها العادلة، مطروحاً منها كافة تكاليف البيع. تستند القيمة المستخدمة على التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة، مطروحاً منها قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم لما قبل الفائدة، والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالأصل أو وحدة إنتاج النقد (CGU).

يتمّ الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة، إذا كانت القيمة الدفترية لأي أصل أو وحدة إنتاج النقد (CGU) تتجاوز المبلغ القابل للاسترداد.

يتمّ ردّ خسارة انخفاض القيمة فقط إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، خالية من الإهلاك والإطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل، أو تقوم بتحويل الحقوق لتلقي تدفقات نقدية تعاقدية في معاملة، يتمّ فيها تحويل كافة المخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي، أو إمّا أنها لا تقوم بالتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومكافآت الملكية الجوهرية، ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المحوّل. أي فائدة في هذه الموجودات المالية التي تمّ إلغاء الاعتراف عنها، والتي تمّ إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة، يتمّ الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف عن أي التزام مالي عندما يتمّ الوفاء بالالتزامات التعاقدية المتعلقة به أو إلغاؤها أو انتهاؤها. يتمّ إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والالتزامات المالية، وصافي المبلغ المعروض في بيان المركز المالي، عندما، وفقط في حالة، وجود حق قانونية للمجموعة بإجراء المقاصة المبالغ، وتنوي إمّا تسويتها على أساس صافي أو إدراك الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

الموجودات المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف الأولي وإلغاء الاعتراف

قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية غير المشتقة، عند الاعتراف الأولي، حسبما يتمّ قياسها لاحقاً بالتكلفة المُطفأة (الذمم المدينة والنقد لدى البنوك) وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تصنّف المجموعة التزاماتها المالية غير المشتقة إلى مجموعة التزامات مالية أخرى (ذمم دائنة). ليس لدى المجموعة أدوات مالية مشتقة.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

التزامات مالية أخرى

يتم الاعتراف بكافة الالتزامات المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة، وفي حال الالتزامات المالية الأخرى، بصافي التكاليف العائدة للمعاملة بشكل مباشر. يتمّ قياس الالتزامات المالية الأخرى باستخدام طريقة الفائدة الفعالة (EIR). يتمّ الاعتراف بالأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة، عندما يتمّ إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله.

ج) النقد وما في حكمه

يتكوّن النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي، من النقد في الصندوق والنقد لدى البنوك، والودائع قصيرة الأجل ذات تاريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل. لغايات بيان التدفقات النقدية، يتكوّن النقد وما في حكمه من النقد والودائع قصيرة الأجل كما هو محدّد أعلاه، صافي من أي دفعات مستحقة من السحب على المكشوف من البنوك.

د) الممتلكات والمعدات

يتمّ إدراج الممتلكات والمعدات بسعر التكلفة بعد طرح مجمع الاستهلاك، وأي انخفاض في القيمة. تشمل التكلفة المصاريف العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الأصل. تكون التكاليف اللاحقة متضمنة في القيمة الدفترية للأصل أو تتمّ رسملتها كأصل منفصل، حسبما يكون مناسباً، فقط في حالة احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة مع البند على المجموعة، بينما يتمّ تسجيل مصاريف الصيانة العادية والإصلاح في بيان الربح والخسارة الموحد عند تحمّلها.

يتمّ احتساب الاستهلاك لكافة الممتلكات والمعدات بناءً على العمر الإنتاجي للموجودات القائمة على أساس القسط الثابت، ابتداءً من الحالة التي تكون فيها الموجودات جاهزة للاستخدام. تتمّ مراجعة الأعمار الإنتاجية التقديرية والقيم التقديرية المتبقية وطرق الاستهلاك في تاريخ كل تقرير، مع نفاذ أي تغييرات في التقدير المحسوبة على أساس مستقبلي.

يتمّ تخفيض القيمة الدفترية لأي أصل مباشرة إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من المبلغ التقديري القابل للاسترداد.

يتمّ تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو شطب أي من الممتلكات والآلات والمعدات بالفرق بين عوائد المبيعات والقيمة الدفترية للأصل، ويتمّ الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

هـ) أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

يتمّ إدراج الممتلكات قيد الإنشاء للإنتاج أو التأجير أو لغايات إدارية، أو لغايات لم يتمّ تحديدها بعد، بسعر التكلفة، مطروحاً منها خسارة الانخفاض بالقيمة المعترف بها. تشمل التكاليف الأتعاب المهنية و، لتأهيل الموجودات، تكاليف الاقتراض، مُرسملة وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. يتمّ تصنيف هذه الممتلكات ضمن الفئة المناسبة من الممتلكات والآلات والمعدات، عند استكمالها وجاهزيتها للاستخدام. يتمّ احتساب الاستهلاك لتلك الموجودات بنفس أساس الاستهلاك للممتلكات والآلات والمعدات الأخرى، والذي يبدأ عندما تكون هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المرجو منها.

و) استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية، التي هي عبارة عن عقارات مُحفظ بها للحصول على الإيجار و/ أو زيادة رأس المال، يتمّ قياسها بشكل أولي بسعر التكلفة، بما فيها تكاليف المعاملة. بعد الاعتراف الأولي، يتمّ قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. الأرباح والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، متضمنة في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي نشأت بها.

يتمّ إلغاء الاعتراف بأي استثمار عقاري عندما يتمّ استبعاده أو سحبه بشكل دائم من الاستخدام، ولا تكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من الاستبعاد. أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعاد العقارات (محسوبة على أساس الاختلاف بين صافي عوائد البيع أو التصرف بها والقيمة الدفترية للأصل) يتمّ إدراجه في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي تمّ فيها إلغاء الاعتراف عن العقار.

يتم التحويل إلى أو من الإستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الإستخدام. بالنسبة للتحويل من الإستثمارات العقارية التي يشغلها ملاكها، فإن التكلفة تعتبر هي القيمة الدفترية الصافية في تاريخ التغيير. إذا أصبحت

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

العقارات المشغلة عن طريق ملاكها إستثمارات عقارية، فإن حسابات المجموعة لمثل هذه العقارات تكون وفقاً للسياسات الواردة في الممتلكات و المعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

ز) الشهرة

بعد الاعتراف الأولي، يتمّ قياس الشهرة بسعر التكلفة مطروحاً منها الخسائر المجمعّة للانخفاض في القيمة، يُرجى الاطلاع على الإيضاح (١٢) من البيانات المالية المُوَحَّدة.

ح) المخزون

يتمّ إدراج المخزون بالقيمة الأقل من بين التكلفة أو صافي القيمة المُمكن تحقيقها، بعد احتساب مخصّص لأي بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة. تتكوّن التكلفة من سعر الشراء ورسوم الاستيراد والنقل والتكاليف المباشرة الأخرى المتكبّدة في نقل المخزون إلى موقعه الحالي وبشكله الحالي. يتمّ احتساب التكلفة باستخدام المتوسط المرجح لمواد البناء وقطع الغيار والبضائع.

يمثل صافي القيمة القابلة للتحقق سعر البيع التقديري للمخزون، مطروحاً منه التكاليف التقديرية للاستكمال والتكاليف اللازمة للقيام بالبيع.

ط) الحصة في العمليات المشتركة

العملية المشتركة هي تعاقد مشترك بين أطراف لديها سيطرة مشتركة على العملية، بحيث يترتب لها حقوق في الموجودات والتزامات في المطلوبات المتعلقة بالعملية. إنّ السيطرة المشتركة هي اتفاق تعاقدى للمشاركة في السيطرة على العملية، والذي يوجد فقط عندما يتطلب الأمر اتخاذ القرارات بخصوص الأنشطة ذات الصلة والتي تتطلب الاتفاق بالإجماع بين الأطراف التي تشترك في السيطرة.

تسجل المجموعة حصتها بالموجودات والمطلوبات والإيرادات والتكاليف من الأنشطة المشتركة طبقاً لما تتطلبه المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المرتبطة بهذه الموجودات والمطلوبات والإيرادات والتكاليف.

يتم إعداد البيانات المالية للأنشطة المشتركة بإستخدم نفس السنة المالية للشركة الأم. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية حتى يتم توحيد السياسات المحاسبية للأنشطة المشتركة مع سياسات الشركة الأم.

ي) المخصصات

يتمّ الاعتراف بالمخصّصات عندما يكون على المجموعة التزام (قانوني أو حكومي) كنتيجة لحدث سابق، ويشترط أيضاً أن تكون تكاليف تسوية هذه الالتزامات محتملة ويمكن تقديرها بشكل معقول.

إنّ المبالغ المعترف بها كمخصّصات هي أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي عند تاريخ التقرير، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. عندما يتمّ قياس المخصّص باستخدام تقدير التدفقات النقدية المتوقعة لتسوية الالتزام الحالي، تتمثل القيمة الدفترية للمخصّص بالقيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

إذا كان من المتوقع استلام بعض أو كل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية أي مخصّص من أي طرف ثالث، يتمّ الاعتراف بالذمم المدينة كأصل، إذا تمّ التأكد عملياً من أنّ تسديد المبلغ سيتمّ استلامه، وبأنّ قيمة الذمم المدينة يُمكن قياسها بشكل موثوق.

ك) معاملات الأطراف ذات العلاقة

تُعتبر الأطراف بأنها ذات علاقة لأنّ لديها القدرة على ممارسة السيطرة على المجموعة، أو ممارسة النفوذ الكبير أو السيطرة المشتركة على القرارات المالية والتشغيلية للمجموعة. أيضاً، تُعتبر الأطراف بأنها ذات علاقة، عندما يكون لدى المجموعة القدرة على ممارسة النفوذ، أو سيطرة مشتركة على القرارات المالية والتشغيلية لهذه الأطراف.

تشمل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، في العادة على نقل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات بين الأطراف.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ل) العائد على السهم

تعرض المجموعة الأرباح الأساسية لبيانات السهم الواحد من الأسهم العادية. يتم احتساب الأرباح الأساسية للسهم الواحد من خلال تقسيم الربح أو الخسارة العائدة لمالكي المجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة، والمعدّل للأسهم الخاصة المُحتفظ بها.

م) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مُخصّصاً لمكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. تستحق المكافآت على أساس مدة خدمة الموظف، واستكمال حدّ أدنى من مدة الخدمة. يتمّ منح الموظفين مكافأة نهاية الخدمة، التي تكون واجبة الأداء عند انتهاء فترة العمل. يتمّ احتساب المخصّص وفقاً لقانون العمل القطري، سنداً لراتب الموظف، والفترة المخصّعة للخدمة كما في تاريخ التقرير. تقوم المجموعة بالتعامل مع هذا الالتزام بأنه من المطلوبات غير المتداولة.

ن) تكاليف الاقتراض

تكاليف الاقتراض المتعلقة بشكل مباشر في إنشاء أو إنتاج موجودات مؤهلة، والتي هي موجودات تستغرق فترة زمنية طويلة بالضرورة لتصبح جاهزة للاستخدام المرجو منها أو البيع، تُضاف إلى تكلفة تلك الموجودات، حتى تصبح جاهزة للاستخدام أو البيع.

يتمّ خصم دخل الاستثمار الذي تمّ الحصول عليه من استثمار مؤقت لقروض معينة، معلقة نفقاتها على الموجودات المحوّلة، من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة. يتمّ إدراج تكاليف الاقتراض المتبقية في بيان الربح أو الخسارة الموحد، في الفترة التي حدثت بها.

ص) تقارير القطاعات

يتمّ ذكر القطاعات التشغيلية بشكل يتوافق مع التقارير الداخلية المقدّمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة (CEO). الرئيس التنفيذي، وهو المسؤول عن تخصيص الموارد وتقييم الأداء للقطاعات التشغيلية، تمّ تعريفه بأنه مجلس الإدارة (BOD). إنّ طبيعة القطاع التشغيلي مبينة في الإيضاح رقم ٢٨.

ع) توزيع الأرباح

يتمّ الاعتراف بتوزيع الأرباح لمساهمي المجموعة كمطلوبات في البيانات المالية للمجموعة في الفترة التي يتمّ فيها اعتماد هذه التوزيعات من قبل مساهمي المجموعة.

غ) الأيجارات

السياسات المحاسبية المستخدمه من ١ يناير ٢٠١٩

أية عقود إيجار جديده تمت في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، تأخذ المجموعة بالأعتبار فيما إذا كان العقد يحتوي على أو يتضمن إيجار. الإيجار يعرف كعقد، أو جزء من عقد، ينقل حق إستخدام موجود (الموجود المعين) لفته من الزمن بمراعاة القيمة التبادلية.

لتطبيق هذا التعريف، تقوم المجموعة بالتقييم فيما إذا كان العقد يفي بالتقييمات المهمة الثلاث والتي إما:

- العقد يتضمن موجود محدد، والتي فيما إذا كان مذكور صراحة في العقد أو مذكور ضمناً ومحدد بالوقت عند إتاحة الموجود للمجموعة
- للمجموعة الحق بالحصول بشكل جوهري على كل الفوائد الأقتصادية من إستخدام الموجود المعرف خلال فترة الاستخدام، مع الأخذ في الأعتبار حقها من خلال النطاق المحدد للعقد

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

- للمجموعة الحق بتوجيه مباشر إستخدام الموجود المحدد خلال فترة الاستخدام. تقوم المجموعة بتقييم فيما إذا كان لها الحق بتوجيه "كيف ولأي غرض" بأن الموجود يتم إستخدامه خلال السنة.

المجموعة كمستأجر

بتاريخ سريان الأيجار، تعترف المجموعة بحق إستخدام الموجود ومطلوب الأيجار في بيان المركز المالي. إن حق إستخدام الموجود يقاس بالتكلفة، والتي تنشأ عند القياس المبدئي لقياس مطلوب الأيجار، كما أن أية تكاليف مبدئية مباشرة تتحقق من المجموعة، يتم تقدير تكلفة التفكيك وإزالة الموجود في نهاية الأيجار، وأية مدفوعات إيجار مقدماً بتاريخ بدء الأيجار (بالصافي من أية مبالغ تحفيزية مستلمة)

تقوم المجموعة بأستهلاك حق الاستخدام على أساس القسط الثابت من تاريخ بدء الأيجار مسبقاً لنهاية العمر الإنتاجي لحق إستخدام الموجود أو نهاية شروط الأيجار أيهما أولاً. كما تقوم المجموعة بتقييم حق إستخدام الموجود في حالة وجود مؤشرات لأنخفاض القيمة.

بتاريخ سريان الأيجار، تقوم المجموعة بقياس مطلوب الأيجار بقيمة الحالية لدفعات الأيجار غير المسددة حتى ذلك التاريخ، مخصومة بأستخدام معدل الفائدة المنصوص عليه في عقد الأيجار فيما إذا كان هذا المعدل متوفر أو على أساس المعدل الإضافي للأقتراض.

دفعات الأيجار المتضمنة في قياس مطلوب الأيجار تتكون من دفعات ثابتة (متضمنة الجوهريه منها)، الدفعات المتغيرة على أساس المعلن عنها أو المعدل، فأن المبالغ المتوقع دفعها تكون قابلة للدفع على أساس القيمة المتبقية المضمونة والدفعات الناشئة من الأختيارات المعقولة المؤكد من تنفيذها.

لاحقاً لتاريخ القياس المبدئي، يتم تخفيض المطلوب بالدفعات التي تمت والمضافة لها الفائدة. يتم إعادة قياسها لتعكس أى تعديل بأعادة القياس وفيما إذا كان أية تغيرات بها، في الدفعات الثابتة الجوهريه.

عند إعادة قياس مطلوب الأيجار، فأن التعديل المقابل ينعكس في حق إستخدام الموجود، او في الأرباح والخسائر إذا كان قد تم تخفيض حق الاستخدام الموجود إلى الصفر.

أختارت المجموعة احتساب عقود الأيجار قصيرة الأجل والإيجارات لموجودات ذات قيمة منخفضة مستخدمة الطريقة العملية الملائمة. بدلاً من الاعتراف بحق إستخدام الموجود ومطلوب الأيجار، الدفعات الخاصة بهذه المعترف بها كمصاريف في الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدار شروط الأيجار (ايضاح رقم ٢,٣).

حق إستخدام الموجودات ومطلوبات الأيجار يتم عرضها في بيان المركز المالي الموحد – يرجى مراجعة إيضاح رقم ٢,٣

المجموعة كمؤجر

إن السياسة المحاسبية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ لم يجر عليها تغيير من الفترة المقارنة. كمؤجر فأن المجموعة تصنف إيجاراتها إما أيجارات تشغيلية أو تمويلية.

يتم تصنيف الأيجارات كأيجار تمويلي إذا كانت تحول بشكل جوهري كل المخاطر والجزاءات العرضية لملكية الموجودات المعنيه، وتصنف كأيجار تشغيلي إذا لم يتم ذلك.

السياسات المحاسبية المطبقة قبل تاريخ ١ يناير ٢٠١٩

ويصنف الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي كلما كانت شروط تحويل الإيجار ومخاطر ومكافآت الملكية للمستأجر إلى حد كبير. وتصنف جميع عقود الإيجار الأخرى على أنها عقود إيجار تشغيلية.

المجموعة كمؤجر

تُعترف بالمبالغ المستحقة من الايجارات بموجب عقود الإيجار التمويلي كمستحقات بمبلغ صافي استثمارات المجموعة في عقود الإيجار. وتخصص إيرادات الإيجار التمويلي لفترات المحاسبة بحيث تعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمارات المجموعة غير المسددة فيما يتعلق بعقود الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يُعترف بإيرادات الإيجار المتأتية من عقود الإيجار التشغيلية على أساس الخط المستقيم على مدى مدة عقد الإيجار ذي الصلة. وتضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض على عقد الإيجار التشغيلي وترتيبه إلى المبلغ الدفترى للأصل المؤجر والمسلم بها على أساس الخط المستقيم على مدى فترة الإيجار.

المجموعة كمؤجر

يُعترف في البداية بالأصول الموجودة بموجب عقود إيجار تمويلية كأصول للمجموعة بقيمتها العادلة عند بدء عقد الإيجار، أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار، إذا كانت أقل. وترد المسؤولية المقابلة للمؤجر في بيان المركز المالي كالتزام بالإيجار التمويلي.

تقسم مدفوعات الإيجار بين نفقات التمويل وتخفيض الالتزام بالإيجار من أجل تحقيق معدل ثابت للربح على الرصيد المتبقي من الالتزامات. يتم الاعتراف بنفقات التمويل على الفور في الأرباح أو الخسائر، ما لم تكن تعزى مباشرة إلى الأصول المؤهلة، وفي هذه الحالة يتم رسملتها وفقاً للسياسة العامة للمجموعة بشأن تكاليف الاقتراض. يُعترف باللايجارات الطارئة كنفقات في الفترات التي تتكبد فيها.

يعترف بمدفوعات الإيجارات التشغيلية كمصروفات على أساس الخط المستقيم على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر يكون أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي تستهلك فيه الفوائد الاقتصادية من الأصل المؤجر. ويُعترف باللايجارات الطارئة الناشئة بموجب عقود الإيجار التشغيلية كنفقات في الفترة التي يتم تكبدها فيها. وفي حالة تلقي حوافز الإيجار للدخول في عقود إيجار تشغيلية، يُعترف بهذه الحوافز كالتزام. ويُعترف بالفائدة الإجمالية للحوافز على أنها تخفيض لنفقات الإيجار على أساس الخط المستقيم، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر يكون أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي تستهلك فيه الفوائد الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

إجمالي المبالغ المطلوبة من/الى العملاء من عقود الاعمال

تدرج المبالغ الاجمالية المطلوبة من/الى العملاء بسعر التكلفة زائد الربح ناقصا منها المبالغ المستحقة منها او المقبوضة، عندما تضيف التكلفة زائد الربح تفوق المدفوعات المقبوضة/المدينة، و يعكس زيادة عن المبالغ الإجمالية المستحقة للعملاء، من ناحية اخرى، عندما تسلم المدفوعات المقبوضة/المدينة تتجاوز التكلفة زائد الربح، وينعكس زيادة عن المبالغ الاجمالية المطلوبة الى العملاء.

٣. الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة لتقييم عدم التيقن من التقدير

في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، المبيّنة في الإيضاح ٢، يتوجب على الإدارة القيام باتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا يُمْكن الحصول عليها من مصادر أخرى. إنّ التقديرات والافتراضات المرتبطة مستندة على الخبرة السابقة والعوامل الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتمّ مراجعة التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. يتمّ الاعتراف بمراجعات التقديرات المحاسبية في الفترة التي تمّت فيها مراجعة التقدير إذا كانت المراجعة تؤثر فقط في تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية، إذا كانت المراجعة تؤثر في كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

أ) الأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي الأحكام الرئيسية غير تلك التي تتعلق بالتقديرات التي قامت بها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والتي لها الأثر الأهم على القيم المعترف بها في البيانات المالية المُوَحَّدة:

الشهرة

بالإشارة إلى الإيضاح رقم ١٢، يتمّ قياس الشهرة الناشئة عن حيازة الشركات التابعة بسعر التكلفة مطروحاً منها إجمالي خسائر الانخفاض في القيمة "إن وجدت". في كل تاريخ تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية (الممتلكات والمعدات) لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود هذا المؤشر، عندها يتمّ تقدير المبلغ القابل للاسترداد للموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

لغايات اختبار انخفاض القيمة، يتمّ تجميع الموجودات معاً في أصغر مجموعة من الموجودات بحيث تنتج التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر، والمستقل بشكل كبير عن التدفقات النقدية للموجودات الأخرى أو الوحدات المنتجة للنقد (CGUS).

القيمة القابلة للاسترداد لأي أصل أو وحدة إنتاج النقد، هي القيمة الأكبر من بين قيمتها المستخدمة وقيمتها العادلة، مطروحاً منها كافة تكاليف البيع. تستند القيمة المستخدمة على التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة، مطروحاً منها قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم لما قبل الفائدة، والذي يعكس تقييّمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالأصل أو وحدة إنتاج النقد (CGU).

يتمّ الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة، إذا كانت القيمة الدفترية لأي أصل أو وحدة إنتاج النقد (CGU) تتجاوز المبلغ القابل للاسترداد.

ينمّ ردّ خسارة انخفاض القيمة فقط إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، خالية من الإهلاك والإطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة.

الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، كما أنها مقتنعة بامتلاك المجموعة للموارد التي تمكنها من مواصلة العمل بالمستقبل القريب. قامت المجموعة بتحقيق أرباح، كما أن لديها صافي موجودات إيجابي ورأسمال عامل وتدفقات نقدية إيجابية، كما في نهاية السنة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية، من المُمكن أن تضفي عدم تيقن على قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وعليه يتمّ الاستمرار في إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة التجارية وموجودات العقود

تقوم المجموعة باستخدام مصفوفة للمخصّص لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم التجارية المدينة، وموجودات العقد. تستند معدلات المخصّص على الأيام متأخرة السداد المستحقة لمجموعة من قطاعات العملاء المختلفة التي لديها نماذج خسارة مشابهة (أي، الموقع الجغرافي، نوع المنتج، نوع العميل وتصنيفه، والتغطية بواسطة خطابات الائتمان والأشكال الأخرى من التأمين الائتماني).

تستند مصفوفة المخصّص بشكل أولي على معدلات العسر المالي السابقة للمجموعة. ستقوم المجموعة بتقويم المصفوفة لتعديل الخسارة الائتمانية السابقة التي تمّت ملاحظتها، مع المعلومات المستقبلية. في كل تاريخ تقرير، يتمّ تحديث معدلات العسر المالي، ويتمّ تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية.

إنّ تقييم الارتباط بين معدلات العسر المالي السابقة التي تمّت ملاحظتها، والظروف الاقتصادية المتوقعة، والخسائر الائتمانية المتوقعة، هو تقييم جوهري. إنّ مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة حساس للتغير في الظروف الاقتصادية المتوقعة. من الممكن أن لا تمثل الخسارة الائتمانية السابقة للمجموعة والظروف الاقتصادية المتوقعة، العسر الفعلي للعميل في المستقبل.

تكون الذمم المدينة من الجهات الحكومية، بشكل عام، مستثناءة من حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث تعتبر المجموعة هذه الأرصدة المدينة بأنها قابلة للاسترداد بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، يتمّ استثناء الأرصدة المطلوبة من الأطراف ذات العلاقة أيضاً من حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث تعتبر المخاطر الائتمانية لا شيء استناداً إلى حقيقة أنّ هذه الشركات ذات العلاقة إما مدعومة من قبل المالكين، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي وضع يتعلق بالسيولة أو الأزمات المالية.

المُخصّصات والمطلوبات الأخرى

يتمّ الاعتراف بالمخصّصات والمطلوبات الأخرى خلال الفترة، فقط إلى المدى الذي تعتبر فيه الإدارة أنه من الممكن وجود تدفق مستقبلي للأموال الناتجة عن عمليات أو أحداث سابقة، مع إمكانية تقدير التدفق النقدي بشكل موثوق. يتطلب توقيت الاعتراف بالمطلوبات وتحديد كميتها تطبيق أحكام على الحقائق والظروف القائمة، والتي من الممكن أن تخضع للتغيير. حيث انه من الممكن حصول التدفقات النقدية في السنوات اللاحقة، تتمّ مراجعة القيم الدفترية والمطلوبات بشكل منتظم، ويتمّ تعديلها للأخذ بعين الاعتبار الحقائق والظروف المتغيرة. أي تغير في تقدير المخصّص المعترف به، قد يؤدي إلى نشوء حركات مدينة أو دائنة على الربح والخسارة التي تخصّ الفترة التي يحدث فيها التغيير.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تحديد التزامات الأداء في بيع حزمة من معدات الحماية وخدمات التركيب

تقوم المجموعة بتقديم خدمات تركيب والتي قد تُباع إمّا منفردة أو مجتمعة مع بيع معدات الحماية إلى أي عميل. يُمكن الحصول على خدمات التركيب من موردين آخرين، ولا يتم تخصيص أو تعديل المعدات بشكل كبير.

تحديد وقت الوفاء بالخدمات الإنشائية

تتكوّن عقود البيع لمعدات الحماية وخدمات التركيب من التزامات أداء، لأنّ الوعود بنقل المعدات وتقديم خدمات التركيب قابلة للتمييز والتحديد بشكل منفصل. وبناءً على ذلك، تقوم المجموعة بتحميل سعر المعاملة بناءً على أسعار البيع الثابتة للمعدات وخدمات التركيب.

بالإشارة إلى الإيضاح ٢، يتمّ الاعتراف بالإيرادات المتأتية من بيع المعدات في الوقت الذي يتمّ فيه تحويل السيطرة على الأصل إلى العميل، بشكل عام، عند نقطة توصيل البضاعة، والتي تكون عندها المجموعة مستحقة للدفع، ويكون لدى العميل الملكية القانونية والحيازة المادية والمخاطر الجوهرية ومكافآت الملكية، ويكون قد قبل البضاعة.

يتمّ الاعتراف بالإيرادات المتأتية من الأعمال الإنشائية بمرور الوقت، لأنّ العميل يحصل على الخدمة ويستهلك المنافع المقدمة من قبل المجموعة في نفس الوقت، ويكون للمجموعة الحق القابل للإنفاذ بالدفع لها مقابل الأداء المنجز حتى تاريخه. إنّ حقيقة عدم حاجة الجهة الأخرى إلى إعادة تنفيذ وأداء الخدمات التي قدمتها المجموعة حتى تاريخ، يوضح أنّ العميل يحصل على الخدمة ويستهلك منافع أداء المجموعة في نفس الوقت كما تؤديها.

قامت المجموعة بتحديد أنّ طريقة المدخلات، هي الطريقة الأمثل في قياس إنجاز الأعمال المتوقعة للعائدات. نظراً لوجود علاقة مباشرة بين جهود المجموعة (أي، ساعات العمل المتكبّدة) ونقل الخدمة إلى المستهلك. تعترف المجموعة بالإيرادات على أساس ساعات العمل المستنفذة بالنسبة إلى إجمالي ساعات العمل اللازمة لإكمال الخدمة.

الداوي القضائية

تصف الملاحظة ٣١ عددا من الإجراءات القانونية لصالح المجموعة وضدها. وقد اختارت الإدارة عدم اخذ مخصص بشأن أي مطالبات ضد المجموعة لأن النتيجة النهائية للإجراءات القانونية غير مؤكدة ولا نعتقد أنه سيكون لها أي أثر مالي.

تصنيفات الاتفاقات المشتركة

قامت المجموعة بتحديد الاتفاق بأنه عملية مشتركة، سنداً للأشكال القانونية والاتفاقيات التعاقدية. أخذت الإدارة بعين الاعتبار الوقائع والظروف التي أنشأت الحقوق للموجودات والمطلوبات عن المسؤوليات والالتزامات المشتركة لذلك الاتفاق المشترك. بناءً على ذلك، فإنّ حصة المجموعة في الاتفاق المشترك تُصنّف كعمليات مشتركة للمجموعة. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٢٩.

قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

لا يمكن تصنيف استثمار المجموعة في أداة حقوق الملكية غير المدرجة كأداة ضمن التدفق المالي ونموذج العمل للحصول على دفعات المبلغ الرئيسي والفائدة، ولا يُمكن الاحتفاظ بها لجمع دفعات المبلغ الرئيسي والفائدة بشكل منفرد والبيع. وبالتالي، كما هو مسموح في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS)، قامت المجموعة بقياس الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL).

قامت إدارة المجموعة باستخدام طرق تقييم عائد توزيعات الأرباح لتقييم أسهم الملكية الخاصة بها غير المدرجة، وأرباح/ خسائر القيمة العادلة من هذا التقييم، والاعتراف مباشرة به في بيان الربح أو الخسارة الموحّد.

(ب) المصادر الرئيسية لعدم التيقن من التقدير

فيما يلي، الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالموارد المستقبلية والموارد الرئيسية الأخرى لعدم التيقن في التقييم في تاريخ بيان المركز المالي الموحّد، والتي تتضمّن مخاطر كبيرة للتسبب في تعديل كبير جوهري على المبالغ الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة:

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

تقوم إدارة المجموعة سنوياً باختبار فيما إذا كان هناك مؤشر على أنّ الموجودات الملموسة وغير الملموسة قد عانت من انخفاض في القيمة، وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح ٢ من البيانات المالية المُوَحَّدة. يتمّ تحديد المبلغ القابل للاسترداد لأي أصل سنداً إلى القيمة الأعلى من بين القيمة العادلة أو طريقة القيمة المستخدمة. تستخدم هذه الطريقة توقعات التدفق النقدي على مدى العمر الإنتاجي للأصول المخصومة باستخدام أسعار السوق.

تقوم إدارة المجموعة باختبار فيما إذا كان هناك مؤشر على أنّ الشهرة قد عانت من أي انخفاض في القيمة، وفقاً للسياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح ٢. هذه الحسابات تتطلب استخدام عدد كبير من التقديرات والافتراضات حول المستقبل، كما هو مُفصّل عنه في الإيضاح رقم ١٢، الأمر الذي قد يؤثر على تطور الشهرة وتقدّمها، وكان الاستنتاج بعدم لزوم أي انخفاض في القيمة للشهرة.

قياس الاستثمارات العقارية

تمتلك إحدى الشركات التابعة مبنّى مقام على قطعة أرض مستأجرة من طرف ثالث لمدة عشر سنوات. تمّ تصنيف المبنى كاستثمار عقاري. تمّ إطفاء مبلغ القيمة العادلة على مدى عمر الإيجار، حيث إنه سيتمّ تحويل الأرض والمبنى إلى المؤجر عند انتهاء مدة عقد الإيجار. برأي الإدارة أنّ الرصيد الختامي للاستثمارات العقارية يُقارب القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في تاريخ التقرير. تمّ تصنيف الإطفاء في القيمة العادلة ضمن التغيرات في القيمة العادلة كجزء من المصروفات العمومية والإدارية في بيان الربح أو الخسارة الموحّد.

تدني قيمة البضائع

يتمّ إدراج المخزون بالقيمة الأقل من بين التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق. تتمّ التعديلات من أجل تخفيض تكلفة المخزون إلى قيمته القابلة للتحقق، للتقادم التقديري أو أرصدة الانخفاض في القيمة. تشمل العوامل التي تؤثر في هذه التعديلات، التغير في الطلب، وسعر المنتج والإهلاك ومشاكل تتعلق بالجودة. بناءً على ما ورد أعلاه، توصّلت المجموعة إلى نسب مئوية معينة لمخصّص البضاعة بطيئة الحركة والمتقادمة. تكون مراجعة هذه التعديلات لازمة إذا كانت هذه العوامل تختلف عن التقديرات.

خصم المحتجزات

تقوم الإدارة بتحديد معدل الفائدة الفعلي لخصم المحتجزات طويلة المدى المدينة/ الدائنة لتحديد قيمتها الحالية.

ممتلكات وآلات ومعدات

يتمّ استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات خلال الأعمار الإنتاجية المقدّرة، والتي تستند إلى الاستخدام المتوقع للأصل، والتلف والاهتراء الناجم عن الاستخدام وبرنامج الإصلاح والصيانة والتقادم التكنولوجي الناجم من التغيرات في القيمة المتبقية. لم تأخذ المجموعة بعين الاعتبار أي قيمة متبقية، حيث اعتبرتها غير مهمة وجوهرية.

إهلاك حق استخدام موجودات

إن حق استخدام موجودات عادة يتم إهلاكها على مدار أعمارها الإنتاجية وشروط عقد الأيجار على أساس القسط الثابت أيهما أقل. إذا كانت الشركة متأكدة بشكل معقول من ممارسة اختيار الشراء، فإن إهلاك حق استخدام الموجودات يتم على مدار الحياة الإنتاجية للموجودات. تقوم الإدارة بالمراجعة السنوية للأعمار الإنتاجية لهذه الموجودات. يمكن تعديل نسبة الإهلاك المستقبلية عندما تعتقد الإدارة بوجود أختلاف في الأعمار الإنتاجية عن التقديرات السابقة. لم تعتبر تلك التعديلات ضرورية في نهاية السنة الحالية أو سنة المقارنة.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أوامر التغير

قامت إحدى الشركات التابعة للمجموعة (شركة دباس للمشاريع قطر ذ.م.م) من خلال عملياتها المشتركة (إي تي إيه ستار للهندسة والمقاولات- ذ.م.م) وشركة دباس للمشاريع قطر ذ.م.م – العملية المشتركة) بالاعتراف بإيرادات متراكمة تبلغ ١٦٣,٨٢,٠٠٠ ريال قطري إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، إستناداً إلى أوامر الموقع (حصة المجموعة: ٨١,٩١,٠٠٠ ريال قطري) بخصوص نطاق التغيرات والتأخيرات. الإدارة حالياً تُجري مفاوضات مع العميل قبل الموافقة على هذه التغيرات. تثق الإدارة، على الأقل، بأنّ المبالغ المُعترف بها في دفاترها قابلة للاسترداد بشكل كامل.

تصنيف تأجير العقارات – المجموعة كمُؤجر

دخلت المجموعة في عقود إيجار عقارية تجارية على محفظتها العقارية للاستثمارية. وقد قررت المجموعة، استنادا إلى تقييم لأحكام وشروط الترتيبات، مثل مدة الإيجار التي لا تشكل جزءا رئيسيا من الحياة الاقتصادية للممتلكات التجارية والقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار التي لا تصل إلى حد كبير للقيمة العادلة للممتلكات التجارية، أنه يحتفظ بجميع المخاطر الكبيرة والمكافآت من ملكية هذه الممتلكات واعتبار هذه العقود كعقود ايجار تشغيلية.

تحديد ما إذا كان العقد , أو يحتوي ,عقد إيجار - المجموعة كمستأجر

تحدد المجموعة ما إذا كان العقد، أو يحتوي، عقد إيجار إذا كان العقد ينص على الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن مقابل النظر فيه. يتم تقييم الحق في التحكم في استخدام أصل محدد من خلال النظر فيما إذا كان للفريق الحق في الحصول بشكل كبير على جميع الفوائد الاقتصادية من استخدام الأصل المحدد طوال فترة الاستخدام وله الحق في توجيه استخدام أصل محدد طوال فترة الاستخدام.

تحديد مدة الإيجار - المجموعة كمستأجر

عند تحديد مدة الإيجار، تنظر الإدارة في جميع الوقائع والظروف التي تخلق حافزا اقتصاديا لممارسة خيار التمديد، أو لا تمارس خيار الإنهاء. خيارات التمديد (أو الفترات التالية لخيارات الإنهاء) يتم اضافتها في مدة الإيجار إذا كان عقد الإيجار متأكّذا بشكل معقول من تمديده (أو لم يتم إنهاؤه). ويعاد تقييم مدة الإيجار إذا كان الخيار موجود بالفعل (أو لم يكن موجود) أو إذا أصبحت المجموعة ملزمة بممارستها (أو عدم ممارستها). التقييم المنطقي المعقول يعدل فقط إذا حدث حدث هام أو تغير كبير في الظروف، مما يؤثر على هذا التقييم، وهو أمر يقع تحت سيطرة المستأجر.

العوامل التالية هي الأكثر صلة بالموضوع :

- إذا كانت هناك عقوبات كبيرة لإنهاء (أو عدم التمديد)، عادة ما تكون المجموعة معنية بشكل معقول للتمديد (أو عدم إنهاؤها).
- إذا كان من المتوقع أن يكون لأي تحسينات عقد إيجار قيمة كبيرة متبقية، عادة ما تكون المجموعة معنية بشكل معقول للتمديد (أو عدم إنهاؤها).
- بخلاف ذلك، تنظر المجموعة في عوامل أخرى تشمل فترات الإيجار التاريخية والتكاليف وتعطل الأعمال اللازمة لاستبدال الأصل المؤجر.

تحديد معدل الاقتراض الإضافي - المجموعة كالمستأجر

لا يمكن للمجموعة تحديد سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار بسهولة ، لذلك ، فهي تستخدم سعر الاقتراض الإضافي (IBR) لقياس التزامات الإيجار. و IBR هو سعر الفائدة الذي سيتعين على المجموعة دفعه للاقتراض على مدى فترة مماثلة، ومع ضمان مماثل، الأموال اللازمة للحصول على أصل بقيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة. ولذلك فإن IBR يعكس ما “ سيتعين على المجموعة دفعه”، والذي يتطلب تقديراً عندما لا تتوفر معدلات ملحوظة (مثل الشركات التابعة التي لا تدخل في معاملات تمويل) أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس الشروط و شروط عقد الإيجار (على سبيل المثال، عندما لا تكون عقود الإيجار بالعملة المالية للشركة الفرعية). ويقدر الفريق مؤشر أسعار القدرات المتاحة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها (مثل أسعار الفائدة في السوق) عندما يكون متاحا، وهو مطلوب منه وضع تقديرات معينة خاصة بكل كيان.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤. أرصدة البنوك والنقد في الصندوق

٣١ ديسمبر		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال قطري	ريال قطري	
٩٤٥,٣١١	٣٤٧,٧٨٨	النقد في الصندوق
٦٥,٢٩٥,٣٩١	٥٤,٦٥٩,٩٢٨	النقد لدى البنوك
٧,٠٠٠,٠٠٠	--	الودائع الثابتة (الإيضاح أ)
٦,٧١١,٧٦٢	٨,٩٠٢,٣٩٩	هامش بنكي
٧٩,٩٥٢,٤٦٤	٦٣,٩١٠,١١٥	إجمالي أرصدة البنوك والنقد
		يُخصم
(٧٠,٢٤٦,٥٦٨)	(٥٩,٣٣٢,٣٨٤)	السحب على المكشوف من البنوك (الإيضاح ١٤,١)
٩,٧٠٥,٨٩٦	٤,٥٧٧,٧٣١	النقد وما في حكمه

الإيضاح رقم أ : الودائع الثابتة محفوظة لدى بنك محلي في دولة قطر. تحمل أرباحاً بمعدل متوسط بنسبة ١٪ (٢٠١٨ : ١٪) في السنة. لدى هذه الودائع تاريخ استحقاق لأقل من ٣ أشهر من تاريخ الإيداع يتم تقييم جميع الأرصدة البنكية على أنها ذات مخاطر إئتمانية منخفضة في كل فترة مالية ، حيث أنها محتفظ بها لدى مؤسسات مصرفية محلية ذات سمعة طيبة لذلك لم يتم اخذها في الاعتبار عند احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

٥. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال قطري	ريال قطري	
١٠٢,٧٧٠,٩٢٣	١٢٧,٤٨١,٨٧٨	ذمم مدينة تجارية، (بالصافي) (الإيضاح ٥,١)
٣٧,٠٣٣,٩٥٣	٤٢,٣٩٣,٠٩٧	ذمم مدينة محجوزة، (بالصافي) (الإيضاح ٩,١)
٢,٢٣٩,٨١٧	٢,٣٩٣,٢٣٦	مصاريف مدفوعة مقدماً
٢٧,٩١٤,١٩٨	٣١,٦٧١,٠٤٦	أرصدة مدينة أخرى، (بالصافي) (الإيضاح ٥,٢)
١٦٩,٩٥٨,٨٩١	٢٠٣,٩٣٩,٢٥٧	

٣١ ديسمبر		١.٥ ذمم مدينة تجارية
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال قطري	ريال قطري	تتكون الذمم المدينة التجارية من:
١١٣,٩٤٩,٠٦٩	١٤٠,٣١٨,١٤٢	الذمم المدينة التجارية
(١١,١٧٨,١٤٦)	(١٢,٨٣٦,٢٦٤)	مطروحاً منها: مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة (الإيضاح ٥,٣)
١٠٢,٧٧٠,٩٢٣	١٢٧,٤٨١,٨٧٨	الذمم المدينة التجارية، (بالصافي)

٣١ ديسمبر		٥.٢ أرصدة مدينة أخرى
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال قطري	ريال قطري	تتكون الذمم المدينة التجارية من:
٢٩,٦٥٣,٥٧٦	٣٣,٤١٠,٤٢٤	أرصدة مدينة أخرى، (بالجمالي)
		مطروحاً منها:
(١,٧٣٩,٣٧٨)	(١,٧٣٩,٣٧٨)	مخصص الخسائر المحتملة خلال السنة (الإيضاح ٥,٤)
٢٧,٩١٤,١٩٨	٣١,٦٧١,٠٤٦	ارصدة مدينة اخرى، (بالصافي)

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يندرج ضمن أرصدة مدينة أخرى مبلغ ٦,٨٩٣,٤٦٧ ريال قطري مستحق من شركة قطر العامة للتأمين وإعادة التأمين مقابل عملية إستبعاد شركة الشرقيون للمشاريع (ذ.م.م)، علماً بأن عملية الإستبعاد اكتملت خلال ٢٠١٥. إن الإدارة على ثقة أن هذا المبلغ سيتم تحصيله. أيضا ٧,٢

التفاصيل حول مخاطر الإئتمان المتوقعة للذمم التجارية المدينة و الأرصدة المدينة الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تم عرضها في إيضاح رقم ٣٢ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

٥,٣ الحركة على مخصّص انخفاض الذمم المدينة التجارية

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
١١,١٧٨,١٤٦	٥,٣٢٣,٩٢٠
--	٥,٠٩١,٥٨٣
١١,١٧٨,١٤٦	١٠,٤١٥,٥٠٣
١,٦٥٨,١١٨	٧٦٢,٦٤٣
١٢,٨٣٦,٢٦٤	١١,١٧٨,١٤٦

الرصيد في بداية السنة

اثر تطبيق معيار رقم ٩ – في ١ يناير ٢٠١٨

الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ - معدل

مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة

الرصيد في نهاية السنة

٥,٤ الحركة على مخصّص انخفاض الذمم المدينة الاخرى

الرصيد في بداية السنة

اثر تطبيق معيار رقم ٩ – في ١ يناير ٢٠١٨

الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ - معدل

مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة

الرصيد في نهاية السنة

٦. إجمالي المبالغ المطلوبة من العملاء مقابل عقود أعمال

تكلفة العقود المتكبدة مضافاً إليها الأرباح المعترف بها

يُطرح: فواتير الإنجاز الصادرة

٧. الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة بالشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة و / أو موظفي الإدارة العليا للمجموعة وشركات تقوم بالسيطرة عليها سيطرة مشتركة أو لدى هذه الأطراف نفوذ بصورة كبيرة عليها. تتم الموافقة على شروط المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل إدارة المجموعة.

٧,١ مطلوب من أطراف ذات علاقة

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
١٩,٢٧١,٩٦٩	٢٦,٠٧٦,٨٤٢
٥,٨٧٧,٣١٧	٤,٨٣٣,٦٧٧
٢٥,١٤٩,٢٨٦	٣٠,٩١٠,٥١٩

مجموعة الهديفي ذ.م.م وشركاتها التابعة

أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٧,٢ مطلوب لأطراف ذات علاقة

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٦,٨٩٣,٤٦٧	٦,٨٩٣,٤٦٧
٦,٦٩٩,١٣١	٤,٦٢٣,٧٣٨
٣٠,٢٠٢,٠٣٣	٥١,٥١٣,١٦٢
٤٣,٧٩٤,٦٣١	٦٣,٠٣٠,٣٦٧

المساهمون الحاليون (الإيضاح أ)

مجموعة الهديفي ذ.م.م وشركاتها التابعة

أخرى (الإيضاح ب)

الإيضاح أ : يتضمّن رصيد المساهمين الحاليين مبلغ ٦,٨٩٣,٤٦٧ ريال قطري كتوزيعات أرباح مستحقة مقابل استبعاد شركة الشرقيون للمشاريع ذ.م.م، والذي تمّ استكمالهِ خلال عام ٢٠١٥. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٥.

الإيضاح ب : يتضمّن الرصيد المطلوب لأطراف ذات علاقة – أخرى مبلغ ٢٣,٤٧٩,٠٣١ ريال قطري (٢٠١٨ : ٤٣,٩٧٩,٠٣١ ريال قطري) يُمثل الرصيد المستحق عن عملية الاستحواذ على حصص الأقلية المتبقية من قبل الشركة، يرجى الرجوع الى ايضاح رقم ١,٢.

٧,٣ معاملات مع أطراف ذات علاقة

المعاملات الرئيسية مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة الموحد، كانت كالتالي:

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٣,٠٦٧,١٧٦	١,٦٦٨,٠٢٥
٩,٣٤١,٥٧٦	١٤,٩٨٢,٣٨٧
٧٥٢,٢٥٣	٤٥٨,٦٧٩
١,١٧٦,٥٢٥	٢٤,١١٠
١٤,٣٣٧,٥٣٠	١٧,١٣٣,٢٠١

مبيعات

مشتريات

عقود من الباطن

أخرى

الإجمالي

٧,٤ مكافآت الإدارة العليا

مكافآت قصيرة الأجل

مكافآت طويلة الأجل

٨. المخزون

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٦٠,٠٧٢,٧٣٣	٧٦,٠١٤,١٨٠
٦,٩٤٧,٨٣٨	٧,٤٣٤,٠٠٢
٣,٧٥٣,٥٩٢	٦,٣٦١,٣١١
٧٠,٧٧٤,١٦٣	٨٩,٨٠٩,٤٩٣
(١١,٢٩٠,٧٩٠)	(١١,١٤٦,٧٣٤)
٥٩,٤٨٣,٣٧٣	٧٨,٦٦٢,٧٥٩

مخزون تجاري*

مواد خام

بضاعة في الطريق

ناقص: مخصّص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة

* يرجى الرجوع الى ايضاح رقم ٢٢، المخصص المكون على ارصدة المخزون الافتتاحية بمبلغ ٣٠,٠٣٠,٧٨١ ريال قطري.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الحركة على مخصّص البضاعة

٣١ ديسمبر	
٢٠١٨	٢٠١٩
ريال قطري	ريال قطري
١,٨١٨,٨٦٤	١١,١٤٦,٧٣٤
٧,٨٤٢,٠٦٣	١٤٤,٠٥٦
١,٥٢٣,٥٢٨	--
(٣٧,٧٢١)	--
١١,١٤٦,٧٣٤	١١,٢٩٠,٧٧٠

الرصيد في بداية السنة
المكوّن خلال السنة
أعادة تصنيف خلال السنة*
المشطوب خلال السنة
الرصيد في نهاية السنة

* خلال سنة ٢٠١٨، قامت الإدارة بإعادة تقييم البضاعة في الموقع وإعادة تصنيف بعض بنود تكلفة البضاعة المباعة كبضاعة بالمخزن بمبلغ ٤,٠٢٣,١٣٩ ريال قطري، وقامت بتكوين مخصص لها بمبلغ ١,٥٢٣,٥٢٨ ريال قطري.

٩. المحتجزات المدينة

ملخص بالحركة على المحتجزات المدينة خلال السنة

٣١ ديسمبر	
٢٠١٨	٢٠١٩
ريال قطري	ريال قطري
٨٥,٠٣١,٤١٦	٨٢,٦٢٢,٤٣٦
(١,٥٥٨,٢٧٢)	(١,٤٨٢,٦٣٧)
(١,٨١٨,٦٣٥)	(١,٨٥٩,٠٨٢)
٨١,٦٥٤,٥٠٩	٧٩,٢٨٠,٧١٧

المحتجزات المدينة
مصاريف الخصومة
مخصّص محتجزات مدينة (الإيضاح ٩,٢)
صافي المحتجزات في نهاية السنة،

تطوّق الإدارة معدل متوسط خصم بين ٤,٢٥% و ٥% لحساب القيمة الحالية للتحصيل المتوقع للمحتجزات المدينة، والمصفّفة بأنها غير متداولة.

٩,١ تصفّ المحتجزات المدينة على النحو التالي:

٣١ ديسمبر	
٢٠١٨	٢٠١٩
ريال قطري	ريال قطري
٣٧,٠٣٣,٩٥٣	٤٢,٣٩٣,٠٩٧
٤٤,٦٢٠,٥٥٦	٣٦,٨٨٧,٦٢٠
٨١,٦٥٤,٥٠٩	٧٩,٢٨٠,٧١٧

المحتجزات المتداولة (الإيضاح ٥)
المحتجزات غير المتداولة

٩,٢ الحركة على مخصّص المحتجزات المدينة خلال السنة كما يلي:

٣١ ديسمبر	
٢٠١٨	٢٠١٩
ريال قطري	ريال قطري
١,٦٤٩,٢٥٥	١,٨١٨,٦٣٥
١٦٩,٣٨٠	٤٠,٤٤٧
١,٨١٨,٦٣٥	١,٨٥٩,٠٨٢

الرصيد في بداية السنة
المكوّن خلال السنة (الإيضاح ٢٤)
الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يتضمّن رصيد مخصّص المحتجزات المدينة ٧٠,١٣٧ ريال قطري (٢٠١٨: ٢٠٠,٠٧٩ ريال قطري) يتعلق بحصة المحتجزات غير المتداولة، و ١,٧٨٨,٩٤٥ ريال قطري (٢٠١٨: ١,٦١٨,٥٥٦ ريال قطري) يتعلق بحصة المحتجزات المتداولة.

١٠. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

٣١ ديسمبر	
٢٠١٨	٢٠١٩
ريال قطري	ريال قطري
٢,٢٥٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠
٢٨,٧٥٠,٠٠٠	--
٣١,٠٠٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠

الرصيد في ١ يناير، مُعاد تصنيفه سنداً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

ربح إعادة تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة

الرصيد في ٣١ ديسمبر،

قامت المجموعة فى عام ٢٠١٨، بإجراء تقييم داخلي لاستثمارها في الأسهم غير المدرجة، باستخدام طرق التقييم المستندة إلى العوائد، وعوائد القيمة العادلة خلال السنة، والبالغة ٢٨,٧٥٠,٠٠٠ ريال قطري، والتي تمّ الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

وقررت الإدارة أن القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لم تتغير بشكل جوهري عن تقييمها السابق في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ، وبالتالي ، لم يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة خلال عام ٢٠١٩ .

١١. الاستثمارات العقارية

٣١ ديسمبر	
٢٠١٨	٢٠١٩
ريال قطري	ريال قطري
١,٥٦٤,٩١٩	٩٥٩,١٤٦
--	٧٣,٠٠٠
--	٢٢٧,٠٠٠
--	١٤,٣٩٨,٠٠٠
(٦٠٥,٧٧٣)	٧,١٥٩,٦٣٠
٩٥٩,١٤٦	٢٢,٨١٦,٧٧٦

الرصيد في بداية الفترة/ السنة
إضافات

التحويل من الممتلكات والمعدات – التكلفة (الإيضاح أ ١٣)

ارباح اعادة تقييم من خلال الدخل الشامل الاخر – (الإيضاح ط)

ارباح/ (خسائر) القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

رصيد الاغلاق في نهاية السنة

تضمّنت الاستثمارات العقارية مبنىّ مقام على قطعة أرض مستأجرة من طرف ثالث لمدة عشر سنوات. تمّ تصنيف المبنى كاستثمار عقاري باستخدام نموذج القيمة العادلة. يتمّ إطفاء القيمة العادلة على مدى عمر الإيجار، حيث إنه سيتمّ تحويل الأرض والمبنى إلى طرف ثالث (المالك) عند انتهاء عقد الإيجار. برأى الإدارة أنّ القيمة النهائية للاستثمارات العقارية تقارب القيمة العادلة للإستثمار العقاري في تاريخ التقرير.

خلال السنة، قامت المجموعة بتسجيل عقارات إستثمارية (قطعة أرض و عدد ٤ شقق) تقع بالمملكة الاردنية الهاشمية بإسم أحد الاعضاء المؤسسين بالمجموعة ويعد من كبار مساهمي المجموعة، وذلك استرداداً عينيّاً لتسويات مالية مع شريك بإحدى الشركات التابعة للمجموعة وقد قام العضو المؤسس بتوقيع اتفاقية حيازة بالوساطة مع مجموعة استثمار القابضة والتي بموجبها تم تسجيل العقارات باسمه على أن تكون حيازته لتلك العقارات بالوساطة وعلى سبيل الأمانة. ان ادارة المجموعة بصدد إعادة بيع تلك الاستثمارات فى اقرب وقت خلال الفترة اللاحقة.

وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قامت المجموعة بإعادة تقييم تلك الإستثمارات العقارية عن طريق مقيم خارجى مستقل بالمملكة الاردنية الهاشمية ، وتم الإعتراف بأرباح من إعادة التقييم بقيمة ٢,٤٥١,٤٠٣ ريال قطري فى بيان الربح او الخسارة الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الإيضاح - ط

الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المُطَبَّقة على الحصة التي تعتبر بأنها استثمار عقاري في تاريخ التغير في الاستخدام، تمّ الاعتراف بها ارباح اعادة تقييم بمبلغ ١٤,٣٩٨,٠٠٠ ريال قطري، والذي تمّ الاعتراف به في بيان الدخل الشامل الاخر المُوَحَّد.

وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تم قياس نفس العقار بالقيمة العادلة واعترفت الادارة بأرباح القيمة العادلة قدرها ٥,٣١٤,٠٠٠ ريال قطري في بيان الربح اوالخسارة الموحد.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تستند القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية إلى التقييمات التي قام بها مقيم خارجي مستقل مختص بتقييم تلك الأنواع من العقارات الاستثمارية.

١٢. الشهرة

بالإشارة الى الايضاحات رقم (١,٣) و رقم (١٩) تم تحديد رأس مال الشركة بمبلغ ٨٣٠ مليون ريال قطري بما يعادل قيمة الشركة حسب التقييم وليس حسب قيمة حقوق الشركاء الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، و نظراً للإعتبارات القانونية والمتمثلة في تحديد رأس مال الشركة بمبلغ (٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال قطري حيث صدر قرار من سعادة وزير الاقتصاد والتجارة بتحديد رأس مال الشركة بكامل قيمة الشركة حسب التقييم بما فيها الشهرة الناتجة عن التقييم وموافقات الجهات الرسمية المتمثلة بوزارة الاقتصاد والتجارة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر على هذا الاجراء، وكذلك موافقتها على نشرة الاكتتاب التي تبنت نفس النهج وكذلك موافقة الجمعية العامة التأسيسية على هذه الإجراءات مما أصبح معه محتماً الاعتراف بالشهرة المتولدة داخلياً في دفاتر الشركة بمبلغ وقيمته ٧١١,٤٩٢,٤٨٩ ريال قطري.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم داخلي لإختبار و تحديد أي مؤشرات تدل على إنخفاض قيمة الشهرة. إستند التقييم بشكل رئيسي إلى البيانات المالية للشركات التابعة ذات الصلة وأخذ في الإعتبار بيئة الأعمال التي تعمل فيها هذه الشركات التابعة. بناءً على هذا التقييم، إستنتجت إدارة المجموعة أنه لم تكن هناك مؤشرات تؤكد إنخفاض القيمة.يتم تحديد القيمة المستخدمة عن طريق التدفق النقدي المتوقع. الإفتراضات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيمة تتضمن متوسط معدل نمو متوقع ٣٪ ومتوسط معدل الخصم ٢,١٪.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٣. الممتلكات والمعدات

التكلفة:	أثاث ومفروشات	مبانٍ وانشاءات	سيارات	تسجيلات على مبانٍ مؤجرة	معدات مكنيية	أدوات ومعدات	آلات	أجهزة حاسوب	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤,٦١٨,٤٦٥	١٦,٧٨٢,٩٦٦	١٦,٨٣٣,٦٦	١,٠٤٧,٠٤٧	٩٨٩,٧٨٦	١,٠٣٩,٧٨٦	١٨٥,٩٣٣	١,٥٨٠,٦٠٩	--	٦٧,٤٨٠,٨١٥
إعادة تصنيف - إضاح أ	--	(٤,٤٦٦,٤٨٣)	--	(٧٢٣,٠٧١)	--	--	--	--	--	(٥,١٣٩,٠١٥)
تحويلات	--	٥٤٠,٠٠٠	--	١٦٩,٣٤٠	--	--	--	--	(١٦٢,٣٤٠)	--
استيعادات	--	--	(١,٢٣٢,٥٨٥)	--	(٨٨,٩١٠)	(٧٢١,٣٤٣)	--	--	--	(١,٣٠١,٦٣٩)
إضافات	١٩١,٥٧١	١٣٧,٥٠٠	--	٣٩,٩٧٤	٣٨,٩٦٤	١٥,٠١٥	--	٣,٤١٨	--	١,٧٧٧,٠٠٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤,٥٦١,٢٧٣	١٦,٦٧٩,٤٤٩	١٨,٠٦١,٥٣١	١١,٠٠٢,٢٠٤	١,٠٠٤,٧٧٥	٩,٣٤٠,١٧٩	١٢٥,٩٣٣	١,٤٩٩,٢٠٦	٦٢٣,٩٤٠	٧٢,٤٠٤,٩٩٠
إضافات	٥٧,١٩١	١٣٧,٥٠٠	--	٣٩,٩٧٤	٣٨,٩٦٤	١٥,٠١٥	--	٣,٤١٨	--	١,٧٧٧,٠٠٨
استيعادات	--	--	(١,٢٣٢,٥٨٥)	--	(٨٨,٩١٠)	(٧٢١,٣٤٣)	--	--	--	(١,٣٠١,٦٣٩)
تحويلات	--	٥٤٠,٠٠٠	--	١٦٩,٣٤٠	--	--	--	--	(١٦٢,٣٤٠)	--
إعادة تصنيف - إضاح أ	--	(٤,٤٦٦,٤٨٣)	--	(٧٢٣,٠٧١)	--	--	--	--	--	(٥,١٣٩,٠١٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤,٦١٨,٤٦٥	١٦,٧٨٢,٩٦٦	١٦,٨٣٣,٦٦	١,٠٤٧,٠٤٧	٩٨٩,٧٨٦	١,٠٣٩,٧٨٦	١٨٥,٩٣٣	١,٥٨٠,٦٠٩	--	٦٧,٤٨٠,٨١٥
مجمع الاستثمارات	٢,٧١٢,١٦٧	١,٠٥٤,٥٨٦	٨٨٨,٨٨٨	٤,٩٦١,٣٧٥	١٩٢,٧٥٩	٨,١٤٤,٧٧٩	١٢٣,٣٤٣	١,٤٠٢,٧٨١	--	١٠١,٦٧٠,٤١٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٧١٢,١٦٧	١,٠٥٤,٥٨٦	٨٨٨,٨٨٨	٤,٩٦١,٣٧٥	١٩٢,٧٥٩	٨,١٤٤,٧٧٩	١٢٣,٣٤٣	١,٤٠٢,٧٨١	--	١٠١,٦٧٠,٤١٦
استهلاك السنة	٢٧٥,٦٣٥	٩٠,٥٠٩	١,٥٨٦,٦٥٦	١,٠٤٩,٨٠٥	١,٢١١,٩٨١	٥٣٤,٠٧٧	١٨٥,٨٥١	٧٢,١٧٧	--	٥,٢١٤,٦٩١
استيعادات	--	--	(١,١٣٠,٦٣٩)	--	(٨٨,٩١٠)	(٧٢,١٣٤)	--	--	--	(١,٢١٦,١٧٣)
إعادة تصنيف - إضاح أ	--	(٤,١٨٩,٨٨٣)	--	(٧٢٣,٠٧١)	--	--	--	--	--	(٤,٩١٢,٥٥٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,٩٨٧,٨٠٢	٦,٧٢٤,٦١٢	١٤,٢٢٢,٩١٥	٥,٢٨٨,١٠٩	١٢٣,٧٦٣	٨,٦٦٦,٧٢٢	١٢٣,٣٤٣	١,٤٧٥,٦١٥	--	٥٠,٠٧٧,٨٨٠
صافي القيمة الدفترية:	٣,٩٨٧,٨٠٢	٦,٧٢٤,٦١٢	١٤,٢٢٢,٩١٥	٥,٢٨٨,١٠٩	١٢٣,٧٦٣	٨,٦٦٦,٧٢٢	١٢٣,٣٤٣	١,٤٧٥,٦١٥	--	٥٠,٠٧٧,٨٨٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣,٩٨٧,٨٠٢	٦,٧٢٤,٦١٢	١٤,٢٢٢,٩١٥	٥,٢٨٨,١٠٩	١٢٣,٧٦٣	٨,٦٦٦,٧٢٢	١٢٣,٣٤٣	١,٤٧٥,٦١٥	--	٥٠,٠٧٧,٨٨٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣,٠٦٣,٦٦٣	٦,٠٥٢,٧٥٠	١٢,١١١,٣١	٥,١٩,٩٣٨	٢٦,٠٢٦	١,٢٩١,٣٣٨	١٩١,٥٩١	٢٤,٩٩٤	--	١٧,١٧,٩٣٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,١٩٤٧	١٠,١٣١,٩٤٧	١٢,١١١,٣١	٥,١٩,٩٣٨	٢٦,٠٢٦	١,٢٩١,٣٣٨	١٩١,٥٩١	٢٤,٩٩٤	--	١٧,١٧,٩٣٥

١٣ . الممتلكات والمعدات

التكلفة:	أثاث ومفروشات	صان وإنشاءات	سيارات	تحتسبات على صيان مؤجلة	معدات مكتبية	أدوات ومعدات	أجهزة حاسوب	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الرسمالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤,٣٢٤,٨٤٥	١٢,٤٩٥,٣٦٣	١٥,٩٥٣,٨٦١	١١,٠٠٢,٢٠٤	٩,٦٨٠,٥٤٠	٩,١٥٢,٤٢٨	١,٤٤١,٤٩٨	--	٦٥,١١٦,٦٨٢
إضافات	١٢٥,١٧٩	٦٧,٤٢٣	٢,١٧٤,٦٧٠	--	٤٣٤,٦٦٢	١٣٩,٠٨٦	٥٧٧,٦٠١	٤,٩١٥,٩٣٤	٧,٩٧٤,٦٦٢
استيعادات	(٢٩٨,٧٥١)	(٢٦,٨٨٦)	(٥٢,٠٠٠)	--	(٦٧,٠٦٧)	(٦٦,٣٤٥)	--	--	(٦٧٥,٩٥٤)
تحويلات	--	٤,٢٩١,٩٩٤	--	--	--	--	--	٤,٢٩١,٩٩٤	--
إعادة تصنيف	--	--	(١,٠٠٠)	--	--	١,٠٠٠	--	--	--
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤,٥١١,٦٧٣	١٦,٦٧٩,٤٩٩	١٨,٠٦٦,٥٢١	١١,٠٠٢,٢٠٤	١٠,٤٧٧,٧٥٥	٩,٣٢٤,١٧٩	١,٤٤٩,٦٠٦	٦٢,٣٩٤	٧٢,٤٠٤,٩٩١
مجمّع الاستهلاك									
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣,٤٧٨,٦٦٦	٩,٩٧٠,٧٨٠	١١,٩٧٧,٦٩٦	٣,٩٤١,٢٨١	٧,٠٠١,١٨٢	٧,٢٢٣,٠٦٦	١,٣٢٤,٥٧٦	--	٤٥,٤٧٢,٦٢٤
استهلاك السنة	١٧٢,٣٤٩,٩٧٢	٨٧,٥٢٠,٥١٥	١,٨٠٤,٥٩٣	٣٩٩,٣٤٤	٩٩٦,٠٧١	٩٨٣,٠٧٨	٦٧,٨٦٢	--	٥,٨٦٤,٤١٥
استيعادات	(٩٩,٨٨١)	(٢١,٤٦٩)	(٣,٦٤١)	--	(٥,٠٦٢)	(٦١,٣٤٤)	--	--	(٢٦٩,٦٣٩)
إعادة تصنيف	(١,٥١٠)	--	--	--	١,٥١٠	--	--	--	--
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣,٧١٢,٢١٧	١٠,٥٥٢,٤١٥	١٣,١٧٨,٨٨٨	٤,٩٦١,٢٧٥	٧,٥٩٦,٧٥٥	٦,٨٧٧,٤٣١	٨٦٣,٦٠١	--	٥١,٦٧٤,٤٦٦
صافي القيمة الدفترية:									
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٨٤٩,١٠٦	٦,٦٣٣,١٦١	٤,١٨٤,٦٨٤	٦,٠٨٦,٠٠٤	٢,٠٨٨,٠٨٧	٢,١٩٩,٠٠٠	١,٦٧٦,٦٦١	٦٢,٣٩٤	٢١,٣٣٧,٥٧٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٩١٦,١٦٦	٨,٥٤١,٥٨٧	٣,٧٦٦,١٦٥	٧,٠٦٣,٨٦٣	٢,٦٧٩,٣٥٥	١,٢٤٤,٩٦١	١,٦٦٩,٦٦١	--	١٩,٦٤٤,٤٤٢

مصرفات عمومية وإدارية – الإيضاح ٢٤
تكاليف مباشرة – الإيضاح ٢٢
ما تمّت رسملته على المبني*

*يُمثل المبني سكن العاملين الذي تمّ بناؤه من قبل المجموعة على أرض مستأجرة.
إيضاح أ :

في بداية عام ٢٠١٩، تم إعادة تصنيف جزء من ممتلكات الإقامة من العقارات والمعدات إلى العقارات الاستثمارية بصافي القيمة الدفترية بسبب التغيير في الاستخدام كما يتضح من التأجير لأطراف ثالثة. وبلغت التكلفة والاستهلاك المتراكم المتعلقان بتلك الممتلكات الإقامة هذه ٥,١٣٩,٥٥٤ ريالاً قطرياً و ٤,٩١٢,٥٥٤ ريالاً في تاريخ تم إعادة تصنيف ، ايضاح ا .

١٤ . القروض والاقتراض من البنوك

١٤,١ السحب على المكشوف من البنوك

الرصيد في نهاية السنة

تلك السحوبات المكشوفة مؤمنة بضمانات شخصية للشركاء في المجموعة وشركاتها التابعة، بمعدل فائدة يتراوح بين ٤,٥% إلى ٨,٥% (٢٠١٨ : ٤,٥% إلى ٨,٥%)

١٤,٢ القروض

متداولة		غير متداولة	
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
١٦,٢٩٥,٥٧٥	١٢,٦٨٠,١٨٨	--	ريال قطري
٨٤,٧١٥,٥٨٨	٥٤,٦٩٠,١٦٣	--	--
١٨,٥٦٩,٩٤٢	١٨,٥٦٢,٩٤٧	--	--
١٢,٩٦٥,٣٠١	١٧,٠٦٣,٠٥٤	--	--
١٢,٢٠٤,٠٠٧	١٢,٢٠٤,٠٠٧	٨٧,٧٩٥,٩٩٣	٨٧,٧٩٥,٩٩٣
٤٠,٧٨٣,٨٣٠	٢٦,٦٨٩,٥٥٣	--	--
٥٨,٥٠٠	٨٢,٣٣٢	--	--
١٨٥,٥٩٢,٧٤٣	١٤١,٩٧٢,٢٤٤	٨٧,٧٩٥,٩٩٣	٨٧,٧٩٥,٩٩٣

تمويل المشروع (١)
قرض إستيراد (٢)
قروض تحت الطلب (٣)
قروض لأجل (٤)
قرض مساومة (٥)
قرض مرابحة
قرض سيارة

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

قامت المجموعة بتخصيص استهلاك الممتلكات والمعدات على النحو التالي::

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٣,٥٤٦,٢٥٨	٣,٧٩٩,٤١٢
١,٦٦٨,٤٣٣	١,٩٤٨,٦٥٩
--	١١٦,٣٤٤
٥,٢١٤,٦٩١	٥,٨٦٤,٤١٥

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٥٩,٣٣٢,٣٨٤	٧٠,٢٤٦,٥٦٨

إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

دفعات مقدّمة من العملاء	٣٥,٨٧٩,١٠٢	٤٠,٦٣٦,٤٣٢
صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية*	١,٣٧٦,٨٣٩	١,٤٥٩,٠٥٩
مصاريف مستحقة الدفع وأرصدة دائنة أخرى	٥٨,٩٧٠,٢٢٢	٧٣,٩٢٣,٧٠١
	١٨٣,٦٥٩,١٩٣	١٨٤,٨٧٢,٤٢٢

*صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية

بناء على القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨، قامت المجموعة بأخذ مخصّص لغايات دعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والخيرية، بما يعادل ٢,٥ ٪ من صافي ربح المجموعة العائد الى مساهمي الشركة الام. بناءً على التعليمات الصادرة خلال العام ٢٠١٠ من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، فانه يتمّ تحويل هذه المساهمة الاجتماعية من الأرباح المدوّرة للمجموعة، والذي بلغ عن السنة الماليه المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ١,٣٧٦,٨٣٩ ريال قطري (٢٠١٨: ١,٤٥٩,٠٥٩ ريال قطري)

١٧. المحتجزات الدائنة

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٦١٤,٦٣٤	١,٨٨١,٠٣٢
٦١٤,٦٣٤	١,٨٨١,٠٣٢

إجمالي المحتجزات الدائنة

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر،

لم يتمّ خصم أي محتجزات دائنة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لأنّ الأثر كان غير جوهري.

١٨. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين ٣١ ديسمبر

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٢٥,١٩٣,٤٠٤	٣٠,١٣٨,٧٦٠
٣,٨٨١,٠٠٦	٥,٦٢٩,٦١٩
--	(٣,٢٩٨,٣٨٩)
(٧,٢٠٦,٨٣٢)	(٧,٢٧٦,٥٨٦)
٢١,٨٦٧,٥٧٨	٢٥,١٩٣,٤٠٤

في ١ يناير

المكوّن خلال السنة

ردّ المخصّص خلال السنة

المدفوع خلال السنة

في ٣١ ديسمبر

١٩. رأس المال

بناءً على قرار سعادة وزير الاقتصاد والتجارة، وعلى اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين المنعقد بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦، وافق جميع المساهمين على القيمة النهائية للمجموعة، والتي تمثل رأس المال المعدّل للمجموعة والبالغ ٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري، وعليه قامت الشركة بتعديل عقد تأسيسها وحصلت على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة في ٥ ديسمبر ٢٠١٦، وتمّ توثيق عقد التأسيس من قبل وزارة العدل في ٧ ديسمبر ٢٠١٦، وتمّ التأشير أيضاً على السجل التجاري للشركة.

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠

رأس المال المصدر و المدفوع 830,000,000 سهم، بقيمة 1 ريال للسهم (83,000,000 سهم بقيمة 10 ريال للسهم) (2018)

إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١. تمويل مشروع

دخلت المجموعة في قروض لاستخدامها في تمويل مشاريعها القائمة. تتمّ تسوية هذه القروض خلال ٤ إلى ١٠ أشهر من الدفعات قيد التنفيذ المدفوعة من قبل العميل، وتحمل معدل فائدة يتراوح بين ٥ ٪ إلى ٦,٧٥ ٪ (٢٠١٨: ٥ ٪ إلى ٦ ٪). يُشير الجزء غير المتداول إلى القروض النقدية للمشروع لتمويل المصاريف النقدية للمشروع، والتي تُستحق في تواريخ مختلفة بعد ٣ أشهر من تواريخ إتمام المشروع، بمعدل فائدة يبلغ ٦ ٪. هذه القروض مؤمّنة بضمانات تجارية وضمانات شخصية من قبل الشركاء في المجموعة.

٢. قرض استيراد

تمثّل قروض الاستيراد القروض التي تمّ الحصول عليها من بنك محلي لشراء المواد للمشروع وإصدار خطابات الاعتماد للمقاولين من الباطن. تحمل هذه القروض متوسط معدل فائدة يتراوح من ٥ ٪ إلى ٦,٧٥ ٪ (٢٠١٨: ٥ ٪ إلى ٦,٧٥ ٪) سنوياً، وتتراوح تواريخ استحقاقها من ١٨٠ إلى ٢٧٠ يوماً.

٣. قرض تحت الطلب

تمثّل القروض تحت الطلب القروض التي تمّ الحصول عليها من بنك محلي لتمويل متطلبات رأس المال العامل. تحمل هذه القروض متوسط معدل فائدة يتراوح من ٥ ٪ إلى ٦,٧٥ ٪ سنوياً (٢٠١٨: ٥ ٪ إلى ٦,٧٥ ٪).

٤. قرض لأجل

أبرمت المجموعة اتفاقيات مع البنوك المحلية لبناء مجمع سكني للعمال ومخزن. هذه القروض مؤمّنة بضمانات شخصية من قبل الشركاء في المجموعة، وضمانات تجارية من قبل المجموعة. القروض لأجل لديها تواريخ استحقاق مختلفة وتحمل معدل فائدة بنسبة ٥ ٪ إلى ٦,٧٥ ٪ سنوياً (٢٠١٨: ٥ ٪ إلى ٦,٧٥ ٪).

٥. قرض مساومة

في ٨ أكتوبر ٢٠١٨، حصلت الشركة على تسهيل مساومة من بنك محلي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري لتمويل شرائها لباقي أسهم حقوق الأقلية غير المُسيطرة في الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية. سيتمّ تسديد التسهيل بأقساط نصف سنوية بمعدل فائدة ثابت بنسبة ٦ ٪ لمدة ٦ سنوات، وبتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٩ قامت المجموعة بإعادة جدولة القرض لتبدأ الدفعة في أكتوبر ٢٠٢٠.

١٥. إجمالي المبالغ المستحقة للعملاء بخصوص عقود أعمال

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٦١٢,٠٢٩,١٣٦	٦٢٤,٩٧٤,٢١٥
(٦٠٧,٩٧٠,٢٥٣)	(٦٠٦,٦٦٥,٣٥٩)
٤,٠٥٨,٨٨٣	١٨,٣٠٨,٨٥٦

فواتير الإنجاز الصادرة

تُطرح: تكلفة العقود المتكبّدة بالإضافة إلى الأرباح المعترف بها

١٦. ذمم دائنة وأرصدة مستحقة الدفع

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٨٧,٤٣٣,٠٣٠	٦٨,٨٥٣,٢٣٠

ذمم تجارية دائنة وأوراق دفع

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أُعترفت إحدى الشركات التابعة للمجموعة - شركة الهندسة الالكترومكانيكية – ذ.م.م - بإيرادات بلغت ٢٨,٥ مليون ريال قطري من اوامر تغير وتمديد الفترة الزمنية المتعلقة بمشروع (مدينة الطاقة قطر) رهناً بموافقات من المكاوّل الرئيسي (“ المكاوّل الرئيسي ” زوبلين قطر الدولية)

إقتصرت المطالبة بتمديد الوقت المسجلة بالدفاتر فى حدود التكلفة المباشرة الإضافية المتكبدة للمشروع، أي ٦.١.٦,٧.٢٤ ريال قطري المعترف بها مقابل مطالبة مقدمة إلى المكاوّل الرئيسي استناداً الى تقرير خبير استشاري بقيمة ٦٥,٥٩٦,٦٤.٥٢ ريال قطري، علماً بأن سبب تأخر المشروع يعود الى إعادة تصميم وتغير الرسومات الامر الذي أثر على تاريخ الانتهاء الأصلي في ١٧ يوليو ٢٠١٧.

يعتبر الاتفاق مع شركة زوبلين قطر الدولية “المكاوّل الرئيسي” هو أساس المقابل بالمقابل، وحاليا المكاوّل الرئيسي يتفاوض لمطالبة تمديد الوقت مع صاحب العمل.

تتوقع الإدارة الانتهاء من المطالبة مع المكاوّل الرئيسي وصاحب العمل بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

أرصدة العقود

٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠١٨	
ريال قطري	ريال قطري	
١٤٠,٣١٨,١٤٢	١١٣,٩٤٩,٠٦٩	ذمم تجارية مدينة (الإيضاح ٥,١)
٢٣٧,٢٣٤,٨٣٧	٢٠١,١٩٨,٩٧٥	موجودات العقد (الإيضاح ٦)
٤,٠٥٨,٨٨٣	١٨,٣٠٨,٨٥٦	مطلوبات العقود (الإيضاح ١٥)

٢.٢. التكاليف المباشرة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠١٨	
ريال قطري	ريال قطري	
٦٧,٥٧٨,٦٠٧	٧٦,٩٩٣,٧٤٨	تكلفة البضاعة المُباعة (الإيضاح ط)
١٠٧,٣٩٦,٣٩٩	٨٥,٤١٤,٨٣٩	مواد خام
٩٤,٩٣٩,٠٦١	٨٣,٩٥٣,٨٣٦	رواتب وأجور وتكاليف ذات علاقة
٣٩,٤٣٨,٧٨٢	٢٦,٩٩٢,١٠٦	تكلفة مقاولين من الباطن
١,٦٦٨,٤٣٣	١,٩٤٨,٦٥٩	استهلاكات ممتلكات ومعدات- الإيضاح ١٣
١٤٦,٢٥٠	٣,١٢٣,٦٦١	إيجار
٢,٤٠١,٠٦٤	٣,٨٥٩,٢٨٩	تكلفة موقع
٢,٩٤٨,٣٣١	١,٦٣٣,٢٥٧	تكلفة تمويل
٤,٢٨٢,٥٢٩	٢,٥١١,٤١٠	شحن ورسوم أخرى
١٤٣,٦٠٣	٤١,٣١٨	مخصّص تكاليف صيانة
١٤,٦٧١,٨١٥	١٤,٩٢١,٤٨٨	مصاريف متنوعة
٣٣٥,٦١٤,٨٧٤	٣٠١,٣٩٣,٦١١	

الإيضاح ط: الحركة في تكلفة البضاعة المُباعة

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تجزئة السهم

وفقاً لتعليمات هيئة قطر للاسواق المالية و بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٩، وافق المساهمون باجتماع الجمعية العمومية غير العادية على تخفيض القيمة الاسمية للسهم العادي من ١٠ ريال قطري إلى ١ ريال قطري.

نتيجة لذلك، تمّت زيادة أسهم الشركة من ٨٣,٠٠٠,٠٠٠ سهماً (بقيمة اسمية ١٠ ريال قطري للسهم الواحد) إلى ٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً (بقيمة اسمية ١ ريال قطري للسهم الواحد). أصبح إدراج الأسهم الجديدة في بورصة قطر نافذاً خلال الفترة الحالية، وبناءً على ذلك، تمّ تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم بأثر رجعي.

٢.٠. احتياطات أخرى

٢.٠.١ الاحتياطي القانوني

يتم احتساب الإحتياطي القانوني، وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية القطري و النظام الأساسي للشركة، بتحويل ١٠ ٪ سنويا من أرباح السنة إلى الإحتياطي القانوني ويجوز للشركة أن تقرر إيقاف هذا الإقتطاع عندما يبلغ الإحتياطي القانوني ٥٠ ٪ من رأس المال المدفوع. لا يجوز توزيع هذا الإحتياطي إلا في الحالات المنصوص عليها في قانون الشركات.

٢.٠.٢ احتياطات أخرى

بالإشارة إلى الإيضاح رقم (١,٢) خلال عام ٢٠١٨، تمّ الاستحواذ على الحصص الإضافية في الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية - ذ.م.م والشركة المتحدة للتوريدات - ذ.م.م من الاقلية غير المسيطرة، وتم الاعتراف بتأثير الاحتياطي الاخر كما يلي:

الشركة المتحدة للأنظمة الهندسية ذ.م.م	الشركة المتحدة للتوريدات ذ.م.م	الإجمالي
١٩٣,٤٧٩,٠٣١	٥٠٠,٠٠٠	١٩٣,٩٧٩,٠٣١
(٤٢,٣٠٥,٦٥١)	٨٣٤,٧٤٣	(٤١,٤٧٠,٩٠٨)
١٥١,١٧٣,٣٨٠	١,٣٣٤,٧٤٣	١٥٢,٥٠٨,١٢٣

مقابل لحقوق الأقلية غير المسيطرة
القيمة الدفترية للحصص المستحوذ عليها
فرق معترف به في الاحتياطات الأخرى

٢.١. الإيرادات

٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠١٨	
ريال قطري	ريال قطري	
٢٩١,٣٣٠,٧٩٢	٢٧٤,٧٢٤,٢٤٤	نوع السلع أو الخدمة
٩٤,٠٣٠,٦٠١	١٢٥,٨٥٢,٢٩٣	إيرادات العقود
٥٧,٤٢٥,٠٤٥	٢٤,٩٣١,٦٩١	إيرادات تجارية
٧٣٥,٤٩٤	٧٩٠,٧٣٩	خدمة الصيانة
٤٤٣,٥٢١,٩٣٢	٤٢٦,٢٩٨,٩٦٧	إيرادات إعادة تعبئة وخدمات
		إجمالي الإيرادات من العقود مع العملاء
٩٤,٧٦٦,٠٩٥	١٢٦,٦٤٣,٠٣٢	توقيت الاعتراف بالإيرادات
٣٤٨,٧٥٥,٨٣٧	٢٩٩,٦٥٥,٩٣٥	سلع محوِّلة في نقطة من الزمن
٤٤٣,٥٢١,٩٣٢	٤٢٦,٢٩٨,٩٦٧	الخدمات المقدمة عبر الزمن
		إجمالي الإيرادات من العقود مع العملاء

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠١٨	
ريال قطري	ريال قطري	
٨٢,٣٧٥,٤٩٣	٧٠,٢٣٣,٨٠١	رصيد المخزون من البضائع في اول السنة
٦٢,٨٠٩,٧٣٩	٨٩,١٣٥,٤٤٠	المشتريات خلال السنة
(١٣,٧٨٠,٣٠٠)	--	مخصص على بضاعة اول السنة*
١٣١,٤٠٤,٩٣٢	١٥٩,٣٦٩,٢٤١	البضاعة المتاحة للبيع
(٦٣,٨٢٦,٣٢٥)	(٨٢,٣٧٥,٤٩٣)	رصيد المخزون من البضائع في اخر السنة
٦٧,٥٧٨,٦٠٧	٧٦,٩٩٣,٧٤٨	

*بالإشارة الى الايضاح رقم (٣١,٢) يمثل التعديل على رصيد المخزون الافتتاحي لإحدى الشركات التابعة للمجموعة (شركة تريلكو لمواد البناء) المبلغ الذي تم تحصيله وتسويته مع احد أعضاء الإدارة مقابل التكلفة المبالغ فيها غير الموثوقة لشراء أصناف المخزون من بعض الموردين في السنوات السابقة. ونظرا لعدم القدرة على تحديد الأثر الدقيق لتعديل أرقام المقارنة لتسوية الخسائر المتراكمة، قررت الإدارة تسجيل كامل مبلغ التسوية خلال السنة كمخصص لمخزون اول المدة.

٢٣. إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠١٨	
ريال قطري	ريال قطري	
٤,٨٧٦,٨٠٠	٦,٢٠٨,٠٦٤	إيرادات التأجير
٣,٥٤٢,٠٤٨	٣,٧١٦,١٨٧	استرداد المصاريف
٨٣٠,٢٩٢	١,١٦٦,٧٩٨	إيرادات الفوائد
--	١٤١,٩٥٣	ردّ مخصّص تكاليف الصيانة
٦٠٢,٨٩٨	٨٣١,٧٠٩	إيرادات الخدمة
٥٣٠,٩٩١	--	ربح من استبعاد ممتلكات ومعدات
٨,٩٥٤,٧٨٨	٣,٨٠١,١٠٣	إيرادات متنوعة
١٩,٣٣٧,٨١٧	١٥,٨٦٥,٨١٤	

٢٤. مصاريف عمومية وإدارية

٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠١٨	
ريال قطري	ريال قطري	
٣٨,٢٩١,٩٩٥	٥٠,٦١٣,٧٩٩	رواتب ومنافع الموظفين
--	٦,٠٠٠,٠٠٠	مخصّص مصروفات
٤,٤٦٠,٩٥١	٩,٥٨١,٦٧١	مصروف إيجارات مكاتب ومخازن ومسكن موظفين
٣,٥٤٦,٢٥٨	٣,٧٩٩,٤١٢	استهلاكات ممتلكات ومعدات – (الإيضاح ١٣)
٤,١٥٧,٣٥٨	--	استهلاك حق استخدام الموجودات– (الإيضاح ٢,٣)
--	٧,٨٤٢,٠٦٣	مخصّص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة
٢,٦٣٤,٤٠٨	٣,٩٩٤,٧٩٤	أتعاب إدارية
٢,٣٤٤,٠٥٩	٢,٧٤٠,٠٩٨	أتعاب مهنية وقانونية

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤٤٩,١٠٢	٥٨٦,٥٠٨	مصروفات سفر
٨٧٩,٣٣٢	١,٠٤٥,٢٠٠	مصروفات صيانة وإصلاحات
٥٤٣,٦٥١	--	خسائر تحويل عملات أجنبية
٣٤٥,٤٩٦	٣٦٥,٤١١	مصاريف المكتب العام
٧٦٢,٦٤٣	١,٦٥٨,١١٨	مخصّص خسائر ائتمانية متوقعة للذمم التجارية المدينة – (الإيضاح ٥,١)
٤٨,٧١٧	--	مخصّص خسائر ائتمانية متوقعة للأرصدة المدينة الأخرى – (الإيضاح ٥,٣)
١٦٩,٣٨٠	٤٠,٤٤٧	مخصّص محتجزات مدينة – (الإيضاح ٩,٢)
٣٢٢,٠٨٥	--	خسائر من استبعاد ممتلكات ومعدات
٨٣٣,٢٤٦	٥٨٠,٣٩٥	مصروفات اتصالات وبريد
٦٦٨,٦٤٨	٩١,٦٩٧	مصاريف تطوير الأعمال والعمولات
٦٧٣,٣٦٣	١٢٣,٠٠٨	مصروفات كهرباء ومياه
١٠٤,٢٢٠	٥٠,٤٤٤	رسوم إقامات وتأشيرات
٥١٧,٠٦٢	١٢٥,٦٤٢	مصاريف سيارات
--	٨٩٦,٨٩٦	شطب ديون معدومة
٧,٨١١,٧٢٢	٧,٠١٨,٦٢٧	مصاريف متنوعة
٩٨,٧٠٠,٥٠٤	٦٨,٠١٧,٤٢٢	

٢٥. العائد الأساسي للسهم الواحد

يتمّ احتساب العائد الأساسي للسهم الواحد بتقسيم ربح السنة الموزع على مالكي الشركة الأم، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستحقة خلال السنة.

لا توجد أسهم عادية محتملة مخفضة ، العائد المخفض للسهم يساوي العائد الاساسي على السهم.

فيما يلي المعلومات اللازمة لحساب الأرباح الأساسية والمخفضة للسهم الواحد على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم الحالية خلال السنة:

٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠١٨	
ريال قطري	ريال قطري	
٥٥,٠٧٣,٥٤٨	٥٨,٣٦٢,٣٥٧	الربح العائد لمالكي الشركة الأم
٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية
٠,٠٦٦	٠,٠٧٠	العائد الأساسي للسهم الواحد (ريال قطري للسهم الواحد)

وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، وافق اجتماع الجمعية العمومية غير العادي للشركة، والمنعقد في ١٦ أبريل ٢٠١٩، على تخفيض القيمة الاسمية للأسهم العادية للشركة من ١٠ ريال قطري إلى ريال قطري واحد للسهم.

بالرجوع إلى الإيضاح ١٩، ولكل معلومات تتعلق بالسهم (باستثناء القيمة الاسمية) للفترات المبيّنة التي تعكس أثار تجزئة الأسهم هذا. تمّ تعديل الإشارات الواردة إلى عدد الأسهم لرأس المال العادي ولكل سهم في البيانات المالية المرفقة والإيضاحات الواردة فيها، لتعكس تقسيم السهم بأثر رجعي.

٢٦. توزيعات الأرباح

وافق اجتماع الجمعية العمومية السنوي للشركة المنعقد في ١٤ ابريل ٢٠١٩ على توزيع ٢٥,٠ ريال قطري للسهم الواحد، بمبلغ ٢٠,٧٥٠,٠٠٠ كتوزيعات أرباح نقدية عن صافي ربح سنة ٢٠١٨.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

[illegible]

٢٨. المعلومات القطاعية

تُرَكِّزُ المعلومات المُقدَّمة للرئيس التنفيذي للمجموعة، لغايات تخصيص الموارد وتقييم الأداء القطاعي، على أنواع الخدمات المُقدَّمة. لدى المجموعة أربعة قطاعات قابلة للإفصاح، كما هو مبين أدناه، وهي وحدات العمل الاستراتيجية للمجموعة. تقدِّم وحدات العمل الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة، وتُدار بشكل منفصل كونها تتطلب استراتيجيات عمل منفصلة. لكل واحدة من وحدات العمل الاستراتيجية، تقوم المجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية بشكل دوري. الملخص التالي يبيِّن العمليات في كل قطاع من القطاعات القابلة للإفصاح:

١. المقاولات: تشمل الأنشطة الإنشائية.
٢. المقاولات المُتخصّصة: تشمل الأعمال الميكانيكية والكهربائية وأعمال السباكة، بالإضافة إلى أنظمة الأمن.
٣. التجارة: تشمل التجارة في المواد الغذائية والكيميائية والكهربائية وأنظمة الأمن والسلامة ومواد البناء.
٤. معالجة المياه والصيانة المتعلقة بها: تشمل المقاولات المتعلقة بالصحة وبرك السباحة ومواصفات المياه ومعالجة المياه، وصيانة وخدمات ما بعد البيع.
٥. أخرى: تمثل أرصدة الشركة الأم.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تشمل قطاعات التجارة والتجارة المُتخصّصة شركات تابعة مختلفة تعمل ضمن دولة قطر، والتي تُعتبر أيضاً قطاعات تشغيلية من قِبل المجموعة. لغايات عرض البيانات المالية الموحّدة، يتمّ تجميع هذه القطاعات التشغيلية الفردية ضمن قطاع تشغيلي واحد، مع أخذ المعايير التالية بعين الاعتبار:

- أن طبيعة الخدمات/ المنتجات المقدّمة متشابهة
- أن الطرق المستخدمة لتوزيع بضائعها/ تقديم خدماتها متشابهة

إنّ المعلومات المتعلقة بنتائج كل قطاع قابل للإفصاح مبيّنة أدناه. يتمّ قياس الأداء بناءً على ربح القطاع، كما هو وارد في تقارير الإدارة الداخلية التي تمّت مراجعتها من قبل الإدارة. يتمّ استخدام ربح القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة أنّ هذه المعلومات هي الأكثر صلة بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى تعمل ضمن هذه الصناعات. يتمّ تحديد الأسعار بين القطاعات على أساس تجاري بحت.

القطاعات الجغرافية

لم تقم المجموعة بتنويع أنشطتها خارج دولة قطر. وبالتالي، فإنّ معظم موجودات المجموعة تقع في دولة قطر. وبناءً على ذلك، لا توجد قطاعات جغرافية محدّدة في المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

المقاولات	المختصة	النجارة	معالجة المياه والصيانة	أخرى	الجمالي
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٧٨,٩٧٧,٩٨٧	١٦٩,٧٦٦	٧٥٧,٥٤٧	٦٤,٦٤١	--	٥٩٥,٠٤٠,١٥٩
٢١٧,٤٢٠	١,٨١٧,٧٦١	٢,١١٢,١١٢	٨٥١,١٥٦	١,٠٢٤,٠٣٥	١٥١,٦٦١,٩١٢
١٥٢,٦٥١	١,٢١٤,٠٧٥	١,٠٧٩,٨٧٣	٥٨٢,٩٧٧	٢,٤٣٨,٠٠١	٧,٧٦٧,١٦٦
(٩,٦٨٩,٦٤١)	٢,٥١٦,٥١٦	١٢,٨٧٥,٧٢٣	٨٠,٤٦٩	٢,٩١٧,٨١١	٩,١١٤,٢٨٣
٢٤,٣٦٧,٨١٥	١٧٤,٦٨٧,١٤٢	١,٥٦٣,٧٧٧	٨١٦,٥٢١	٩,١٧٥,١٢٤	١٠,٦٦٤,٦٠٢
١٢٢,٠٩٠	٥٩١,٦٠٣	١,٧٧٥,٠١٢	٨٢٩,٦٧٧	٢,٦١٦,٥٦٢	٩,٥١٣,٢٣١
المقاولات	المختصة	النجارة	معالجة المياه والصيانة	أخرى	الجمالي
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٦٩,٦٨٢,٦٤٣	١٣,٥١٧,١٨٧	١٢٧,٥١٧,٦٦٧	٥٨,٠١٥,٧٠١	--	١٠,٧٠٤,٨١٦
١٨١,١٧١	٦,٤٤٤,٠١٢	٢,٦٧٠,٠١٢	٨١٨,٠١٢	١,١٤١,٦٧٨	١١,٩٦٣,٣٤٣
٣١,١٢٦,٨٨٧	٧٦٥,٨٦٨	٣,١٦٣,١٦٣	١,٠١٦,٠١١	٤٧٥,٥١٣	٥,١٣٤,٦٤٣
٤,٠٣٠,٠٠٠	٥١٦,٨١٦,٨١٦	٢,١٦٣,١٦٣	١,٠١٦,٠١١	٥٨٠,٧٠١	١٩,٠٣٢,٠٥٧
١,٧٧٠,٥١٧	٦,٧٨٢,٧٨٢	١٢,٩١٦,٩١٦	٩٩,٦٩٦,٩٩٩	٢,٦٧٧,٧٧٧	٢٠,١٠٠,٠٠٠
٣٠,٧٠٥,٧٠٥	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٩١٦,٩١٦	٩٩,٦٩٦,٩٩٩	٢,٦٧٧,٧٧٧	٢٠,١٠٠,٠٠٠
٣,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

إيرادات القطاع

الاستغفار

[illegible]

Falsifizierung

تكاليف التمويل

نتائج المقاطعات

المقابلته في الفصح

“C”

القيمة

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مبيّن أدناه ملخص من البيانات المالية للعمليات المشتركة، والتي تمثل ١٠٠ ٪ من موجودات ومطلوبات ونتائج العمليات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

ملخص من البيانات المالية للعمليات المشتركة

٣١ ديسمبر		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال قطري	ريال قطري	إجمالي الموجودات
٢١٥,٥٠٩,٥٤٨	٢١٥,٥٥٣,٩٩٢	إجمالي المطلوبات
٢١٧,٦٩٧,٣٨٢	٢٢٦,٨٩٦,٥٣٦	صافي الخسارة
(١٤,٣٨١,٤٦٧)	(٩,١٥٤,٧٠٩)	

فيما يلي، تظهر حصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والإيرادات وصافي الخسارة في العمليات المشتركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال قطري	ريال قطري	إجمالي الموجودات
٥٤,٩٥٤,٩٣٥	٥٤,٩٦٦,٢٦٨	إجمالي المطلوبات
٥٥,٥١٢,٨٣٢	٥٧,٨٥٨,٦١٧	صافي الخسارة
(٣,٦٦٧,٢٧٤)	(٢,٣٣٤,٤٥١)	المطلوب للأطراف ذات العلاقة
١٢,٨٨٦,٣٧٠	١٣,٣٦٥,٥١٢	مطلوبات محتملة وطارئة
١٠,٩٦٥,٠٠٠	١٠,٩٦٥,٠٠٠	

٣. الالتزامات المحتملة والطارئة

٣١ ديسمبر		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال قطري	ريال قطري	خطابات ضمان
٦١,٣٣٨,٢٧٨	٧٦,٥٠٦,٤٣٧	ضمان أعمال
٧٨,٥٣١,٥٤٨	٦٠,٨٨٩,٥٨٠	اعتمادات مستندية
٢٥,٦١٠,٢٣٦	٨٣,٥٥٤,٨٦٨	ضمانات مدفوعة مقدماً
١٥,٤٣٥,٦١٠	١١,٦١٦,٤٤٩	سندات ومناقصات
١٥,٩٨٠,٠٠٠	٢,٤٣٠,٠٠٠	ضمانات أخرى
--	١,٢٧٦,٥٠١	

٣.١ الدعاوي القضائية

٣١,١ قضية شركة دباس (مشروع مشترك)

(١) دخلت إحدى الشركات التابعة للمجموعة، شركة دباس للمقاولات- قطر ذ.م.م، في فبراير ٢٠١١ ، في مشروع مشترك كمقاول من الباطن (مشروع مشترك أي تي أيه ستار للهندسة والمقاولات ذ.م.م (تحت التصفية)/ شركة دباس للمقاولات- قطر ذ.م.م) لتنفيذ الأعمال الاليكتروميكانيكية الخاصة بمشروع مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، مع “المقاول الرئيسي” (مشروع مشترك مدماك للمقاولات ذ.م.م /شركة سكس كونستاركت) بقيمة تعاقدية إجمالية ٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري لإتمام المشروع خلال إثنين وعشرين شهرا.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

إنّ السياسات المحاسبية للقطاعات القابلة للإفصاح هي نفسها المبيّنة في الإيضاح ٢,٤. يُمثل ربح القطاع، الربح قبل الضريبة المكتسبة من قبل كل قطاع دون تخصيص للتكاليف الإدارية، ورواتب أعضاء مجلس الإدارة وربح استبعاد الفائدة في الاستثمارات، والأرباح والخسائر الأخرى، بالإضافة إلى التكاليف المالية. هذا هو المقياس المفصّل عنه لمجلس الإدارة لغايات تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع.

تسويات الربح أو الخسارة والموجودات والمطلوبات والبند الجوهري الأخرى للقطاع القابل للإفصاح.

٣١ ديسمبر		
٢٠١٨	٢٠١٩	
ريال قطري	ريال قطري	إيرادات خارجية
		إجمالي إيرادات القطاع
٤٢٦,٨١٤,٨٠١	٤٥٠,٤٠١,٥٩٥	إلغاء الإيرادات المشتركة بين القطاعات
(٥١٥,٨٣٤)	(٦,٨٧٩,٦٦٣)	الإيراد الموحد للسنة
٤٢٦,٢٩٨,٩٦٧	٤٤٣,٥٢١,٩٣٢	

		الربح أو الخسارة
		إجمالي الربح أو الخسارة للقطاعات القابلة للإفصاح
		إلغاء الأرباح المشتركة بين القطاعات
		الربح الموحد للسنة
١٩٥,٠٣٢,٨٥٠	٩٦,٧٣٤,١٣٩	
(١٣٢,٩٩٦,٦٤٢)	(٤٢,١٥٣,٩٩٦)	
٦٢,٠٣٦,٢٠٨	٥٤,٥٨٠,١٤٣	

		الموجودات
		إجمالي الموجودات للقطاعات القابلة للإفصاح
		إلغاء الموجودات المشتركة بين القطاعات
١,٧٠٧,٥٣٨,٨٠٤	١,٨٠٦,٤٦٩,٠٨٢	
(٣٣٧,٤٤٥,٤٣١)	(٣٨٤,٢٦٥,٧٣١)	
١,٣٧٠,٠٩٣,٣٧٣	١,٤٢٢,٢٠٣,٣٥١	

		المطلوبات
		إجمالي المطلوبات القابلة للإفصاح القطاعي
		إلغاء المطلوبات المشتركة بين القطاعات
٥٩٢,٧٣٨,٦٤٧	٦٣٣,٤٣٣,٥١٩	
٣,٨٥٥,٠٥١	(٢٩,٦٢١,١٤٧)	
٥٩٦,٥٩٣,٦٩٨	٦٠٣,٨١٢,٣٧٢	

لغرض مراقبة أداء القطاع وتوزيع كافة الموارد بين القطاعات.

- يتمّ تخصيص كافة الموجودات للقطاعات القابلة للإفصاح، عدا الاستثمار في الشركة الحليفة والموجودات المحتفظ بها برسم البيع وممتلكات والآلات والمعدات والأدوات المالية العائدة للشركة الأم.
- يتمّ تخصيص كافة المطلوبات للقطاعات القابلة للإفصاح، عدا مخصّص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين والمطلوبات المالية العائدة للشركة الأم.

٢٩. الحصة في العملية المشتركة

دخلت المجموعة في اتفاقيات مشتركة مع إي تي إي ستار للهندسة والمقاولات ذ.م.م في ٢ نوفمبر ٢٠١٠ (عملية مشتركة بين إي تي إي ستار للهندسة والمقاولات ذ.م.م. وشركة دباس للمقاولات قطر ذ.م.م) لتنفيذ مشروع منحتة شركة سيكس كونستركت- مدماك مشروع مشترك، لتنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية والسباكة لمركز الدوحة للمؤتمرات في دولة قطر.

مؤخراً، خضع أحد الشركاء لإجراءات تصفية.

٢٠١٩	٢٠١٨
٥٠ ٪	٥٠ ٪
٥٠ ٪	٥٠ ٪

شركة دباس للمشاريع – قطر ذ.م.م.

إي تي إي ستار للهندسة والمقاولات ذ.م.م.

إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

خلال عدة سنوات، تلقى ونفذ المقاول من الباطن العديد من الأوامر التنفيذية من الموقع خارج نطاق التعاقد الرئيسي وقيمتها مبلغ ١٦٣,٨٢٠,٠٠٠ ريال قطري (حصة المجموعة: ٨١,٩٢٠,٠٠٠ ريال قطري)، مما ساهم في تمديد المشروع حتى يونيو ٢٠١٥ ، وبقي عدد من الأعمال الطفيفة المتبقية التي كان على المقاول من الباطن إتمامها في خلال فترة الصيانة، وان إجمالي المبالغ المستحقة من المقاول الرئيسي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغت ١٩٤,٧١٧,٢٦٤ ريال قطري (حصة المجموعة: ٩٧,٣٥٨,٦٣٢ ريال قطري) وبلغت المحتجزات المدينة ١٩,٧٨٨,٤٠٥ ريال قطري (حصة المجموعة: ٩,٨٩٤,٢٠٢ ريال قطري).

بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٦، إستلم مقاول الباطن شهادة الإنجاز للمشروع مؤرخة بأثر رجعي ١١ يونيو ٢٠١٥، وبناء عليه قام مقاول الباطن بتقديم الفاتورة النهائية في ١٥ مايو ٢٠١٦. و بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٧، قدم المقاول الرئيسي تقييمه للحساب النهائي بصافي الإلتزامات المستحقة بقيمة ٢٣,٤١٩,٥٣١ ريال قطري.

أدى الفشل في حل النزاع بطريقة ودية إلى قيام مقاول الباطن بتقديم دعوى قضائية سجلت برقم ١٨/٥٦٨ في يناير ٢٠١٨، ضد كل من الديار القطرية “العميل” والمقاول الرئيسي، مطالبة بتسديد مبلغ ٦٢٥,٨٦١,٦٥٧ ريال قطري مقابل باقي الأتعاب التعاقدية عن الثمن الأساسي للمشروع و أوامر الموقع الإضافية بحسب تعليمات المقاول الرئيسي، وتكاليف الوقت الإضافي، وتعويض عن الفرصة البديلة.

ب) حصل مقاول الباطن في العام ٢٠١١ على تسهيلات إئتمانية من بنك محلي لتمويل هذا المشروع، بحيث بلغ إجمالي المستحق مضافا إليه الفوائد البنكية المستحقة كما وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ١٤٨,٤٦٣,٢٢٤ ريال قطري، بحيث أن حصة المجموعة منها مبلغ ٧٤,٢٣١,٦١١ ريال قطري. إن المجموعة اطراف ذات علاقة كانوا قد قاموا بتقديم ضمانات تجارية وشخصية للبنك الأهلي مقابل التسهيلات الإئتمانية للمشروع وكانت كالتالي:

- كفاله شخصية من رئيس مجلس إدارة مجموعة إستثمار القابضة بمبلغ ٤٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

- كفالة تجارية من شركة دباس للمقاولات قطر – ذ.م.م بمبلغ ٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

-كفالة تجارية من شركة (إى تى إيه ستار للهندسة و التجارة – ذ.م.م) تحت التصفية (بمبلغ ٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

علوة على ذلك، كان مؤسسي المجموعة قد تعهدوا بشكل شخصي على الايرادات المتراكمة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من أوامر تغيير غير موافق عليها بقيمة ٧٧,٧٥٥,٠٠٠ ريال قطري. بالإضافة إلى تعهد كتابي من شركة دباس القابضة لبنان ش.م.ل مقابل حصتها من المطالبة البنكية.

ج) عينت المحكمة لجنة من الخبراء وهم بصدد مراجعة الملف و الحصول على المستندات المؤيدة من كل طرف بما يؤيد دفاعة.

في اكتوبر ٢٠١٨ قام البنك الاهلي برفع دعوى قضائية سجلت برقم ١٨/٢٩٢٦ ضد المقاول من الباطن والمجموعة واخرين ، مطالبا بسداد اجمالي المبلغ المستحق للقرض بقيمة ١٧٨,٥٢٩,١٣٣ ريال قطري. بالإضافة الى الفوائد المستحقة لتغطية رصيد القرض ، مع ملاحظة ان الطرف الاخر فى المشروع المشترك (أي تي آيه ستار للهندسة والمقاولات ذ.م.م) قد دخلت فى اجراءات التصفية.

بالإشارة الى القضايا المشار اليها اعلاه، و في يناير ٢٠١٩ قامت الدائرة المختصة بالنظر في الدعوى القضائية رقم ١٨/٥٦٨ بتحويلها إلى الدائرة المختصة بالنظر في الدعوى القضائية رقم ١٨/٢٩٢٦ ، بحيث يتم النظر بالدعوتين بشكل متوازى والربط بينهما.

بالإضافة إلى ذلك، وبناءا على دراسة مستندات المشروع، وتقارير وتقييمات المشروع المعده من قبل خبيرين مستقلين خارجيين، وتقييم الإدارة، فإن المستشار القانوني الخارجي للمجموعة، و بناء على المعلومات المتوفرة لديه، يعتقد أن الدعوى القضائية المقدمة من المقاول من الباطن ضد العميل والمقاول الرئيسي وآخرين لديها نسبة نجاح معقولة وأنه من الأرجح أن يتم دحض إدعاءات الخصوم فيها، إلا أن القرار النهائي في الدعوى يخضع لراي المحكمة، وبالتالي فإن المجموعة لا تتوقع أي التزامات مادية تنشأ عن الدعاوى المذكورة أعلاه والتي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

وبناء على القرار الصادر عن المحكمة، تم ربط ملف هذه القضية بالقضية المشار إليها بالفقرات (أ) و (ب) أعلاه.

٣١,٢ قضية شركة تريلكو لمواد البناء

بتاريخ ١٩٧١/٢٤ تقدم الشريك في شركة تريلكو لمواد البناء – ذ.م.م، ويدعى السيد/ علاء أيوب بدعوى سجلت برقم ٢٠١٩٣٨ وطلب بموجبها تصفية الشركة نظراً لتجاوز خسائرها ٥٠% من راس مالها.

للأسف، ان دفاعنا امام المحكمة الابتدائية تمحور حول دحض مطالبة علاء أيوب بحل وتصفية الشركة فقط على أساس وجود دعوى جنائية مقدمة من شركة تريلكو لمواد البناء ومجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق ضد علاء أيوب بجرم

إيضاحات حول البيانات المالية المُوحّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الاختلاس؛ فيما لم يتم ذكر العديد من الحقائق المهمة التي كانت من الممكن أن تدفع المحكمة حينها الى رد دعوى التصفية وإبقاء الشركة مستمرة، ومن هذه الحقائق على سبيل المثال لا الحصر:

١ على الرغم من الخسائر التي تكبدتها شركة تريلكو لمواد البناء، فإن مجموعة استثمار القابضة وهي الشريك الرئيسي في الشركة قد عمدت الى تأمين الدعم المالي والتشغيلي الكامل لشركة تريلكو لمواد البناء من أجل الحفاظ عليها وتجنب حلها وتصفيتها.

٢ عمدت مجموعة استثمار القابضة الى استبدال ادارة شركة تريلكو لمواد البناء (علاء أيوب) بمدير عام جديد كفوء ومهني.

٣ خلال العام ٢٠١٩ استطاعت شركة تريلكو لمواد البناء تخفيض مديونيتها لدى احد البنوك المحلية بمبلغ وقدره ٩,١٦٩,٦٩٧/ ريال قطري.

٤ عمدت مجموعة استثمار القابضة الى تمكين شركة تريلكو لمواد البناء من استيراد السلع والمنتجات دعماً لمعاملاتها التجارية وذلك من خلال فتح خطابات اعتماد بلغت قيمتها / ٤,٤٧٩,٧٩١,٦٤ / ريال قطري، وبالتالي حققت بذلك شركة تريلكو لمواد البناء هامش ربح بين ٢٠ إلى ٢٥% عن طريق بيع المنتجات المستوردة في السوق المحلية، وتمكنت الشركة أيضاً من زيادة التدفق النقدي الناتج عن التشغيل بشكل كبير.

بتاريخ ١٩٧٣/٣ صدر عن المحكمة الابتدائية حكماً قضى بتصفية شركة تريلكو لمواد البناء وتم تعيين المصفي جابر الهدفة.

بتاريخ ٢٧/١٠١٩٧١ تقدمت شركة تريلكو لمواد البناء باستئناف امام محكمة الاستئناف بهدف الغاء حكم التصفية المذكور.

٣.٢. إدارة المخاطر المالية

تعرض المجموعة للمخاطر التالية والناجمة عن استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛ و
- مخاطر السوق.

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه، أهداف وسياسات وعمليات المجموعة المستخدمة لقياس وإدارة المخاطر. تمّ إدراج المزيد من الإفصاحات الكمية في هذه البيانات المالية.

تولت الإدارة المسؤولية الكاملة عن تأسيس والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة. تمّ وضع سياسات إدارة مخاطر المجموعة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة، ولرصد المخاطر. تتمّ مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكل منتظم لعكس التغيرات في ظروف السوق وأنشطة المجموعة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد المجموعة لخسائر مالية، في حالة عجز أي عميل أو أي طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. يتأثر تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي بالخصائص والمواصفات الفردية لكل طرف مقابل. تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية أقصى تعرض للائتمان.

٣١ ديسمبر		
٢٠١٩	٢٠١٨	
ريال قطري	ريال قطري	
١٢٧,٤٨١,٨٧٨	١٣٠,٦٨٥,١٢١	ذمم تجارية مدينة وأرصدة مدينة أخرى
٢٥,١٤١,٠٨٤	٣٠,٩١٠,٥١٩	المطلوب من أطراف ذات علاقة
٢٣٧,٢٣٤,٨٣٧	٢٠١,١٩٨,٩٧٥	إجمالي المبالغ المطلوبة من العملاء مقابل عقود أعمال
٧٩,٢٨٠,٧١٧	٨١,٦٥٤,٥٠٩	محتجزات مدينة
٦٣,٩١٠,١١٥	٧٩,٠٠٧,١٥٣	النقد في البنوك
٥٣٣,٠٤٨,٦٣١	٥٢٣,٤٥٦,٢٧٧	

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الذمم التجارية المدينة وموجودات العقود

تقوم المجموعة بالحدّ من تعرضها لمخاطر الائتمان من الذمم التجارية المدينة عن طريق:

- تقييم الجدارة الائتمانية لكل طرف مقابل قبل إبرام العقود؛
- وضع سقوف للمبيعات لكل عميل، والتي تتّم مراجعتها بشكل منتظم؛
- وضع فترات سداد قصوى لكل عميل، والتي تتّم مراجعتها بشكل منتظم؛ و

المراجعة الدورية لإمكانية تحصيل الذمم التجارية المدينة لتحديد أي مبالغ منخفضة القيمة

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

بيّن الجدول الوارد أدناه معلومات حول التعرض لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة للذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

أعمار الذمم	معدل الخسارة المرجح	إجمالي القيمة الدفترية	مخصّص الخسارة
حالية	٠,١٪	٤٠,٣٠٢	٣٨
- ٣. يوماً	٠,٩٪	٣٢,٠٨٨,٧٨٨	٢٨٥,٥٩٠
٣- ٦. يوماً	٠,٢٪	٣٣,٨١٤,٧٤٦	٧١,٠١١
٦١ – ٩٠ يوماً	١,٢٪	٤,١٤٣,٦٥٧	٤٨,٨٩٥
٩١ – ١٨٠ يوماً	١,٩٪	٢٤,٩٥٤,٢٨٧	٤٦٦,٦٤٥
١٨١ – ٣٦٥ يوماً	٣,١٪	٢٢,٣٥٨,٧٤٨	٦٨٨,٦٣٨
أكثر من ٣٦٥ يوماً	٤٩,٢٪	٢٢,٩١٧,٦١٤	١١,٢٧٥,٤٤٦
		١٤٠,٣١٨,١٤٢	١٢,٨٣٦,٢٦٤

معدل الخسارة المرجح	إجمالي القيمة الدفترية	مخصّص الخسارة
٥,٢١٪	٣,٠٧٩,٢٦١	١,٧٣٩,٣٧٨

نتيجة لما ورد أعلاه، تعتقد الإدارة بأنه ليس هناك مخاطر ائتمان كبيرة على ذممها التجارية المدينة كما هو معروض في بيان المركز المالي المُوَحَّد.

تمّ الإفصاح عن الحركات على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإيضاح ٥.

النقد لدى البنوك

نقد المجموعة الموجود لدى البنوك موجود لدى بنوك مصنفة بشكل مستقل من خلال وكالات تقييم ائتماني.

٣١ ديسمبر	
٢٠١٩	٢٠١٨
ريال قطري	ريال قطري
٦٣,٥٦٢,٣٢٧	٧٩,٠٠٧,١٥٣

النقد لدى البنوك

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الودائع البنكية للمجموعة موجودة لدى بنوك موثوقة ائتمانياً وذات سمعة حسنة بمعدلات ائتمان عالية. نتيجة لذلك، تعتقد الإدارة بأنّ مخاطر الائتمان فيما يتعلق بهذه الأرصدة، هي في الحدّ الأدنى.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي ستواجه بموجبها المجموعة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بمطلوباتها المالية التي تمّت تسويتها من خلال سداد النقد أو أصل مالي آخر. يتمثل نهج الإدارة في إدارة السيولة بتأكيد، بقدر الإمكان، أنّه سيكون لديها سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، تحت كل من الظروف العادية والصعبة، دون تكبّد خسائر غير مقبولة أو الإضرار بسمعة المجموعة.

يلخص الجدول أدناه تواريخ الاستحقاق التعاقدية غير المخصومة لمطلوبات المجموعة المالية في تاريخ التقرير.

التدفقات النقدية التعاقدية				إجمالي القيمة الدفترية	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أكثر من ٥ سنوات	١ - ٥ سنوات	١ - ١٢ شهراً	الإجمالي		
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	المطلوبات المالية غير المشتقة
(٨,٣٣٢,٣٣٧)	(٨٣,٣٣٢,٣٣٠)	(٢٤١,٠٥٤,٤٥٣)	(٣٣٢,٧٢١,١٢٠)	٣٣٢,٧٢١,١٢٠	قروض بنكية وسحب على المكشوف
--	--	(١٨٣,٦٥٩,١٩٣)	(١٨٣,٦٥٩,١٩٣)	١٨٣,٦٥٩,١٩٣	الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى
--	--	(٤٣,٧٩٤,٦٣١)	(٤٣,٧٩٤,٦٣١)	٤٣,٧٩٤,٦٣١	المطلوب لأطراف ذات علاقة
(٨,٣٣٢,٣٣٧)	(٨٣,٣٣٢,٣٣٠)	(٤٦٨,٥٠٨,٢٧٧)	(٥٦٠,١٧٤,٩٤٤)	٥٦٠,١٧٤,٩٤٤	

التدفقات النقدية التعاقدية				إجمالي القيمة الدفترية	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أكثر من ٥ سنوات	١ - ٥ سنوات	١ - ١٢ شهراً	الإجمالي		
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	المطلوبات المالية غير المشتقة
(٤,١٦٦,٦٦٩)	(٨٣,٦٢٩,٣٢٤)	(٢١٢,٢١٨,٨١٢)	(٣٠٠,١٤٨,٠٥٠)	٣٠٠,١٤٨,٠٥٠	قروض بنكية وسحب على المكشوف
--	--	(١٨٤,٨٧٢,٤٢٢)	(١٨٤,٨٧٢,٤٢٢)	١٨٤,٨٧٢,٤٢٢	الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الاخرى
--	--	(٦٣,٠٣٠,٣٦٧)	(٦٣,٠٣٠,٣٦٧)	٦٣,٠٣٠,٣٦٧	المطلوب لأطراف ذات علاقة
(٤,١٦٦,٦٦٩)	(٨٣,٦٢٩,٣٢٤)	(٤٦٠,١٢١,٦٠١)	(٥٤٧,٩١٧,٥٩٤)	٥٤٧,٩١٧,٥٩٤	

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر التي تغير في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة، التي تؤثر علي دخل المجموعة أو قيمة أدواتها المالية. إنّ الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق في حدود مقبولة، بينما يتمّ تحقيق عائد مُجزي.

مخاطر العملات

تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي عندما تسود المعاملات التجارية المستقبلية أو الموجودات المعترَف بها أو المطلوبات بعملة غير العملة الوظيفية للمجموعة. لا تتعرض المجموعة لمخاطرة كبيرة للصرف الأجنبي، حيث تتعامل بشكل رئيسي بالريال

إيضاحات حول البيانات المالية المُوَحَّدة (تتمة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

القطري، وهو العملة الوظيفية للمجموعة. المعاملات بالدرهم الإماراتي والدينار الكويتي والدولار الأمريكي والريال العُماني والريال السعودي والريال البحريني، لا تحمل مخاطر العملات الأجنبية، حيث إنّ هذه العملات شبه ثابتة مع الريال القطري. معاملات أو أرصدة العملات الأجنبية الأخرى غير هامة.

مخاطر معدل الفائدة

تنشأ مخاطر معدل الفائدة عندما تتقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار فائدة السوق. ليس لدى المجموعة أي موجودات أو مطلوبات تحمل فائدة مرتبطة بأسعار فائدة متغيرة، وإنّ دخل المجموعة والمصروفات والتدفقات النقدية مستقلة عن التغيرات في أسعار الفائدة المتغيرة.

٣٣. أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أرقام معينة في بيان المركز المالي الموحد كما في السنة السابقة لتتوافق مع عرض البيانات المالية المُوَحَّدة للسنة الحالية. لم يكن لإعادة التصنيف هذا أي أثر على صافي الربح أو صافي الموجودات أو حقوق الملكية للسنة المقارنة.

٣٤. الأحداث اللاحقة لفترة التقرير

بالإشارة إلى الايضاح رقم (٣١، ٢)، قامت المجموعة بتقديم طلب تظلم أمام محكمة الاستئناف في الملف رقم ٢٠١٩/٩٠٠٠٦ لوقف إجراءات التصفية حتى الحكم النهائي. كما تم تقديم عريضة منفصلة رقم ٢٠٢٠/١٢٣ أمام محكمة الاستئناف لوقف إجراءات التصفية حتى الحكم النهائي. كما قامت المجموعة بتقديم كتاب إلى المصفي بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٠ بوقف إجراءات التصفية حتى صدور الحكم النهائي بالاستئناف رقم ٢٠١٩/٩٠٠٠٦.

تعتقد إدارة الشركة ومحاموها أن الدعوى في محكمة الاستئناف لديها فرص كبيرة للفوز وإلغاء الحكم الأولي بناءً على الاستراتيجية الجديدة المفروضة أمام محكمة الاستئناف.

تسبب تفشي وباء فيروس كورونا (CORONA VIRUS) في مطلع عام ٢٠٢٠ إلى حدوث شكوك إضافية بقطاعات محددة ضمن بيئة عمل المجموعة. كانت المجموعة تراقب عن كثب أثر التطورات على تلك القطاعات وستتقي تدابير الطوارئ الخاصة بها قيد المراجعة في حال تطور الوضع. فيما يتعلق بهذه القطاعات، قد يتسبب تفشي هذا الوباء في إلغاء عقود أو التنازل عن الإيرادات الناتجة عن خدمات الصيانة لفترة معينة و تأجيل التحصيلات من العملاء والتي قد يكون لها تأثير محتمل وفقاً لتوجيهات الحكومة. نظراً للتطور السريع للأحداث، يخضع تأثير تفشي هذا الوباء إلى درجات كبيرة من عدم التأكد، و مدى واسع من القدرة على التأثير المحتمل، والتي لا يمكن التنبؤ به.

٣٥. الموافقة على البيانات المالية المُوَحَّدة

تمت الموافقة على البيانات المالية المُوَحَّدة من قبل مجلس الإدارة، وتمّ السماح بإصدارها في ٢٨ مارس ٢٠٢٠.